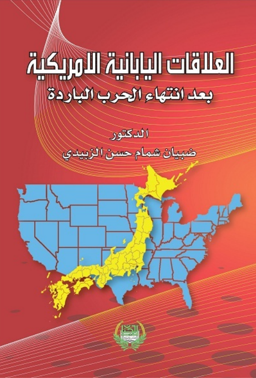

العلاقات اليابانية الامريكية
بعد انتهاء الحرب الباردة
الدكتور
ضبيان شمام حسن الزبيدي

العلاقات اليابانية الامريكية بعد
انتهاء الحرب الباردة



الطبعة الأولى

٢٠١٦/ ٢٠١٧

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الأردنية

(١٠٨١/ ٣/٢٠١٦) مركز الإيداع ٣٢٧,٩٥٢٠٧٣

ISBN 978-9957-594-66-4

الواصفات : العلاقات الدولية //اليابان//الولايات المتحدة الامريكية

العلاقات اليابانية الامريكية بعد انتهاء الحرب الباردة

الدكتور : ضبيان شمام حسن الزبيدي

دار الجنان للنشر والتوزيع

عمان – العبدلي - مجمع جوهرة القدس التجاري – ط(M)

- هاتف: **00962 6 4659891** تلفاكس: **00962 6 4659892**
- موبايل: **00962 795747460** موبايل: **00962 796295457**
- هاتف السودان – الخرطوم **00249 918064984**
- ص.ب ٩٢٧٤٨٦ الرمز البريدي ١١١٩٠ العبدلي
- البريد الإلكتروني: **dar_ jenan@yahoo.com**

daraljenanbook@gmail.com

www.daraljenan.com

العلاقات اليابانية الامريكية بعد انتهاء الحرب الباردة

الدكتور : ضبيان شمام حسن الزبيدي

العلاقات اليابانية الامريكية بعد انتهاء الحرب الباردة

قائمة المحتويات **Error! Bookmark not defined.**

مقدمة 3

1. تطور العلاقات اليابانية الأميركية خلال الحرب الباردة 10

1.1 لمحة موجزة عن تطور العلاقات 10

1. 2. مراحل تطور العلاقات اليابانية الامريكية 15

1. 2. 1. الاستسلام الياباني 1945 وتبني الدستور 15

1. 2. 2. معاهدة السلام 1952 واتفاقية 1960 المعدلة 21

1. 2. 3. صياغة سياسات الدفاع الوطني الياباني 1976 32

1. 3. المصالح المشتركة في العلاقات اليابانية الأمريكية 35

2. العوامل المؤثرة في العلاقات اليابانية الامريكية 42

2. 1. العوامل السياسية والأمنية 42

2. 1. 1. الدستور الياباني وجدلية التغيير. 42

2. 1. 2. تطلعات الحزب الليبرالي الديمقراطي 47

2. 1. 3. مقومات التحالف الياباني الامريكي 50

2. 2. العوامل الاقتصادية في العلاقات اليابانية الامريكية 65

2. 2. 1. اقتصاديات اليابان والولايات المتحدة 65

2. 2. 2. التجارة البينية بين اليابان والولايات المتحدة 69

2. 2. 3. الاستثمار الثنائي بين اليابان والولايات المتحدة 71

2. 2. 4. معوقات التجارة الثنائية 74

2. 2. 5. تحول الاولويات الامريكية الاقتصادية 80
3. ابعاد العلاقات اليابانية الامريكية 83
3. 1. البعد الداخلي 83
3. 1. 1. محاولات تعديل الدستور 83
3. 1. 2. مجلس الامن القومي الياباني 87
3. 2. البعد الخارجي 90
3. 2. 1. سياسة الامن القومي الياباني في ضوء التحالف 90
3. 2. 2. التنسيق الاستشاري الامني الياباني الامريكي 93
3. 3. الانعكاسات الخارجية على تطلعات اليابان 99
3. 3. 1. التطلعات الخارجية للسياسة اليابانية الجديدة 99
3. 3. 2. سياسة الاسهام الفاعل في السلام الدولي 103
الخاتمة 106
قائمة المصادر 109

مقدمة

يعد موضوع العلاقات اليابانية الامريكية بعد الحرب الباردة واحدا من الموضوعات التي تستحق الدراسة في نطاق العلاقات الدولية لاسيما وان مسرح النظام الدولي ما زالت ترتسم ملامحه بفعل تفاعلات نهاية القرن الماضي واصداؤها على السنوات العشر الاولى من القرن الحالي، لتتبلور لدينا تصورات جلية على اي من الموضوعات الحيوية بضمنها موضوع بحثنا هذا.

لذلك وجدنا من الضروري ان نستهل مقدمة البحث بأهمية موضوع البحث.

أهمية الدراسة

لا يختلف اثنان على اهمية العلاقات بين عملاقين اقتصاديين تمثل الولايات المتحدة فيه الاقتصاد العالمي الاكبر وتليه اليابان في المرتبة الثانية حتى عام 2011، وتزداد تلك الاهمية بالقدر الذي تزداد فيه العلاقات السياسية والامنية بين البلدين والتي تجذرت منذ مراحل الصراع في الحرب العالمية الثانية بشكلها السلبي حتى تأطرت لتأخذ شكلها الايجابي بعد انتهاء الحرب، ومنذ ذلك الحين تتعمق هذه العلاقات لتبنى على اسس وبنيان امني سياسي متين لم تحد عنه ايا منهما وكانت النتيجة ان استمرت اليابان في صعودها وتألقها وتفوقها، مقابل استمرار التقدم الامريكي على كافة الصعد سياسيا واقتصاديا وامنيا وعسكريا وصولا حتى مدة ما بعد الحرب الباردة لتتربع كل منها على مكانة متميزة في المسرح السياسي والاقتصادي العالمي وان قل الدور السياسي الياباني الخارجي مقارنة بالدور الامريكي الا انه لا يتعدى في احسن او اسوأ حالاته سوى ان يكون متناغما ومنسجما بقدر كبير مع الدور الامريكي باستثناء بعض الحالات التي تتعلق بالسياسات الاقتصادية الداخلية التي اظهرت اليابان فيها موقفا حازما تجاه الولايات المتحدة مثل رفضها تقديم تنازلات

فيما يتعلق بتعثر المفاوضات الامريكية اليابانية التي كانت السبب لمرات عديدة في تأجيل المفاوضات بشان ابرام اتفاقية التجارة الحرة عبر الباسيفيك وحتى وقتنا الحاضر.

اشكالية الدراسة

لا شك ان مشكلة البحث تتأتى من كشف مواطن التماسك والانسجام في العلاقات اليابانية الامريكية بعد الحرب الباردة والمدة التي سبقتها، والتي يظن البعض بانها علاقات قامت على اساس المنتصر والمنهزم في الحرب العالمية الثانية وما تحمله من اوجه اختلاف وصراع قد تبدو جلية في بدايتها عندما فُرض الدستور الياباني على اليابان قسرا، وان كانت هناك تبريرات تدحض هذا القول، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى تتعقد اشكالية الدراسة من نطاق البحث الواسع الذي يُفترض بنا ايجاد محاور حيوية لتقديم اجابات وافية حول اوجه التقارب والتوافق لهذه العلاقات ويزداد هذا التعقيد اذا ما لاحظنا انها تنطوي على مساحات للتنافس على الاقل على الصعيد الاقتصادي اظهرت تفوق اقتصادي ياباني في بعض المؤشرات الاقتصادية منها على سبيل المثال تسجيل مؤشر ايجابي لصالح اليابان في الميزان التجاري الياباني الامريكي، بينما هناك مساحات اخرى تتطابق فيها الرؤية اليابانية مع السياسات الامريكية في اقليم الباسيفيك. ولا يمكن التعاطي مع اشكالية الدراسة من دون الكشف عن سر هذا الترابط الامني الذي امتد قرابة الستة عقود.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى ايجاد اسس وثوابت تبرر استمرار العلاقات اليابانية الامريكية في مساراتها التعاونية والتي تتجدد كلما ظهرت ضرورات تستدعي تعزيزها وتطويرها، فكلا البلدين متفقين على منهجية التعاون الوثيق على كافة الصعد الاقليمية والدولية وحتى تلك التي تأخذ ابعادا عالمية، لاسيما وان تجاربهما السابقة اثبتت ان مقدار التعاون والترابط بينهما اتت ثماره لكليهما.

وتتعمق الاهداف من هذه الدراسة لتبنى في جانب منها على اسس تعكس الاصرار الامريكي – ومنذ مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية وفي الحرب الباردة – على تأطير صورة العلاقات مع اليابان بالطريقة التي شاءت ان تكون عليها، فكانت ذهنية صناع القرار الامريكيين حاضرة في كل حين سواء بالاكراه (على الاقل في المراحل الاولى من صيرورة تلك العلاقات) او الترغيب لضمان تحييد اليابان الى جانبها خشية وقوعها فريسة للاتحاد السوفيتي السابق ومن ثم توظيفها لصالح الولايات المتحدة فيما بعد، وبالفعل مضت تلك العلاقات بصورة ثنائية سلمية تحققت فيها المصالح المتبادلة وبصورة مرضية في الحرب الباردة حتى وقتنا الحاضر.

فرضية الدراسة

تبنى فرضية موضوع البحث على علاقة سببية تقوم على الاساس التالي: (أدت خسارة اليابان في الحرب العالمية الثانية الى الدخول في تحالف امني مع الولايات المتحدة ترسخ بصورة جلية في مدة ما بعد الحرب الباردة). وانطلاقا من هذه الفرضية، فان هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية واستسلامها للمنتصر الامريكي لم يترك لها فرصة للاختيار سوى الرضوخ في بادىء الامر الى شروط الاستسلام والى دستور (فُرض عليها أمريكيا)، اجبرت بالنتيجة على ايجاد اسلوب للعمل وفق شروط التحالف الامني والسياسي لتضمن استمرار تقدمها وازدهارها على الصعيد الداخلي والخارجي وبنموذج سلمي ينبذ الحرب. وتتعمق فرضية الدراسة لتثبت ان مرحلة التعاون السابقة ادت الى تطور العلاقات الثنائية وعلى كافة المستويات في مدة ما بعد الحرب الباردة، وبالتالي اصبح ذلك سببا كافياً لاثبات ان المدة القادمة ستشهد استمرارا لتوثيق وتمتين تلك العلاقات بحسب معطياتها في المراحل السابقة. وتقودنا هذه الفرضية لاثارة بعض التساؤلات، هل بمقدور اليابان استعادة دورها وريادتها بعيدا عن التحالف مع الولايات المتحدة؟ هل يوجد استعداد امريكي

على ترك اليابان عرضة لمخاطر قوى توسعية اخرى كالاتحاد السوفيتي (السابق) آنذاك؟ هل الظروف الاقليمية في آسيا الباسيفيك مناسبة لان تُترك اليابان بعيدا عن المصالح الامريكية التي تتفق كثيرا مع مصالح اليابان منذ ذلك الحين وحتى وقتنا الحاضر؟

ستتم الاجابة عن تلك التساؤلات في ثنايا البحث وبحسب خطة الدراسة لتستهدف تغطية حقائق مهمة في العلاقات بين الجانبين.

مناهج الدراسة

من الصعب تصور تناول موضوع علاقات ثنائية بين اليابان والولايات المتحدة من دون استعمال مناهج البحث العلمي الاصيلة، والتي اتضحت عن طريق التعاطي مع موضوع الدراسة، فالمنهج التاريخي كان واضحا بشدة في سرد احداث ووقائع ومقدمات اسهمت في بلورة شكل العلاقات الثنائية، والتي ساعدت الباحث في تحديد مسار تلك العلاقات وفق نهج تعاوني اكثر مما هو نهج اختلاف. ولم تتضح ابعاد هذا البحث لولا استعمال المنهج التحليلي في تشخيص مراحل تلك العلاقات وبناء التصورات الواقعية عليها لتحديد تطلعات كلا البلدين لضمان مصالحهما وبصورة توافقية.

استعمل المنهج المقارن في تناول الادراك الثنائي لهذه العلاقات فمرة تجري معالجة الادراك الياباني للجوانب السياسية والامنية والاقتصادية للعلاقات مع الولايات المتحدة ومرة اخرى يتم قراءة العلاقات اليابانية الامريكية بحسب الادراك الامريكي لتلك العلاقات.

هيكلية الدراسة

تتضح هيكلية الدراسة عن طريق بناء موضوع البحث على ثلاثة فصول، يتلخص الاول في مراحل تطور العلاقات اليابانية الامريكية منذ هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية في آب 1945 وارهاصات كتابة

الدستور الياباني حتى رضوخ اليابان للدستور الذي فرض عليها من الجنرال الامريكي ماك آرثر وقبولها اياه بتاريخ 6/آذار/1946 ويتابع هذا الفصل صيرورة تلك العلاقات في عقدي الخمسينات والستينات وفيها جرى توقيع معاهدة السلام في 8/أيلول/1951 في سان فرانسيسكو من قبل 49 دولة والتي صادق عليها الدايت اليابان في 26 تشرين الاول عام 1951 بينما صادق عليها الكونغرس الامريكي في 19 كانون الثاني 1952 حتى دخلت حيز النفاذ بعد مصادقة جميع الدول عليها في 28/نيسان/1952 وهو نفس التاريخ الذي تم فيه بالتزامن التوقيع على المعاهدة الامنية والاتفاقية الادارية بين اليابان والولايات المتحدة، لتأتي فيما بعد اتفاقية عام 1960 المعدلة ثم الاتفاق على اعادة ضم أوكيناوا الى اليابان عام 1972. وشمل الفصل الاول ايضا بحث المصالح المشتركة في العلاقات اليابانية الامريكية وفق الادراك الياباني والادراك الامريكي لتلك العلاقات واهميتها والتي يمكن فهمهما على انها اسباب حقيقية كامنة لاهمية تطوير العلاقات بينهما.

أما الفصل الثاني من هذه الدراسة فقد تناول العوامل المؤثرة في العلاقات اليابانية الامريكية والتي وضعت اساسا لشراكة طويلة ومتجددة اثبتت ديمومتها طيلة العقود الماضية، فلم تشهد يوما توترا واضحا يستحق ان يفسر على انه تقاطع وخلاف بحكم ضرورات التحالف الاستراتيجي الامني الذي تأطر بشكل حقيقي باستمرار الاحداث والوقائع التي يمكن ملاحظتها في الفصل الاول. وتتضح هذه العوامل من خلال ثوابت الدستور الياباني في نبذ الحرب واتباع المنهج السلمي في علاقات اليابان ثم ما طرأ عليه من رغبات في اجراء مراجعة له وتغيير في تفسير بعض مواده، يضاف الى ذلك تطلعات الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم بزعامة (شينز آبي) ودوره في استمرار التحالف الامني مع الولايات المتحدة. كما لخص الفصل الثاني اهم مقومات التحالف الامني التي ترتكز على ملفات حيوية أهمها قاعدة فوتنما الجوية الامريكية في مقاطعة أوكيناوا وجدلية نقلها الى جزيرة غوام والتي كانت في اكثر من مرة سببا لتغيير رؤساء الحكومات اليابانية.

وكذلك ملف جزر سينكاكو المتنازع عليها بين الصين واليابان وتاثيرها على تعزيز التحالف الياباني الامريكي. كما لم يهمل هذا الفصل العوامل الاقتصادية في العلاقات اليابانية الامريكية سيما وان الاقتصاد الامريكي يعادل مرتين ونصف حجم الاقتصاد الياباني وفيه يجري توضيح حاجة كلا الاقتصادين المتبادلة مع توضيح لبعض الجوانب التي يتفوق فيها الاقتصاد الياباني على نظيره الامريكي والجوانب التي يتميز بها الاقتصاد الامريكي على نظيره الياباني. وتضمن هذا الفصل ايضا جداول احصائية لحجم التعاون الاقتصادي بين كلا البلدين، كما احتوى على اهم القضايا التجارية البينية والتي كانت وما تزال مثار جدل اقتصادي للعلاقات الثنائية واهمها القيود اليابانية امام استيراد اللحوم الامريكية، والقلق الامريكي من الدعم الحكومي الياباني لشركات التامين اليابانية وتضييق فرص عمل الشركات الاجنبية الخاصة بالتأمين في اليابان، وقضية صادرات اليابان من السيارات الى الولايات المتحدة ومنافستها السوق الامريكية، واخرها استمرار تعثر المفاوضات اليابانية الامريكية في اتفاقية الشراكة عبر الباسيفيك Trans–Pacific Partnership والمعروفة اختصارا بـ (TPP).

جاء الفصل الاخير من الدراسة ليركز على ابعاد العلاقات اليابانية الامريكية بتفصيلها الى بعدين داخلي وخارجي، حيث يتناول البعد الداخلي مستقبل تعديل الدستور الياباني وتأثيره على تطلعات اليابان الخارجية التي لن تتعدَ الافق الذي تضعه الولايات المتحدة لحليفتها اليابان، كما يشمل البعد الداخلي ايضا مجلس الامن القومي الياباني الذي تأسس عام 2013 والذي يشبه الى حد كبير مجلس الامن القومي الامريكي، ودور هذا المجلس في حماية البيئة الامنية اليابانية الاقليمية والدولية بعدما ثبت ان هناك قصور كبير في الاستخبارات اليابانية وزيادة حدة التهديدات الامنية الاقليمية. بينما تناول البعد الخارجي للعلاقات زوايا محددة تتمثل بالاتصالات والمشاورات اليابانية الامريكية لمراجعة التحالف الامني واعادة تقويم مساراته بحسب ما

تفرضه البيئة الاقليمية والدولية من ضرورات تصب في ضمان ديمومة التحالف، فضلا عن ما يتمخض عنه من تطلعات لدور ياباني اكثر فاعلية في المجتمع الدولي يتناغم مع الصورة التي لا تتعارض والتطلعات الامريكية.

تنتهي هذه الدراسة بالخاتمة التي توجز حصيلة ما توصل اليه البحث من آراء وافكار لاثبات فرضية الدراسة.

1. تطور العلاقات اليابانية الأميركية في الحرب الباردة

1 . 1. لمحة موجزة عن تطور العلاقات

ان انهزام اليابان في آب 1945 لم يكن فقط دلالة على انها المرة الاولى في تاريخها تمنى بهذه الهزيمة ولم يُكتف بذلك وإنما أعادوها الى حجمها الذي كانت عليه قبل عهد التحديث والإصلاح الذي طبقه الإمبراطور الميجي منذ عام 1868 ولغاية 1912 والذي ظهر اثره بشكل واضح على تحديث المؤسسة العسكرية اليابانية وتحولت اليابان في تلك المدة إلى واحدة من أقوى الدول الإمبريالية في العالم منذ مطلع القرن العشرين وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، تحملت على أثرها الدول المجاورة عبء هذا التوسع ودفعت الثمن لصالح التوسع الياباني حتى انتهى باستسلام اليابان وسقوطها تحت الاحتلال عام 1945.

وبالتالي اعتبرت نهاية الحرب العالمية الثانية بالنسبة لليابانيين كما يصفها مفكروهم بانها نهاية لقيم محددة قادت الى الحرب، وكان لزاما على اليابانيين الذين لم يدركوا في ذلك الوقت او يفكروا في القيم ونوعية الأحداث التي أدت الى الحرب او انهم أنساقوا بها في خضم الأحداث ولم يتمكنوا من تحليلها والتفكير بها الى ان ذاقوا نتيجتها وبالتالي كان لزاما عليهم ان يعيشوا مدة ما بعد الحرب والإذعان الى شروط المحتل الامريكي[1].

ومن هذا المنطلق كان لا بد ان يعيد هذا البلد بناء نفسه مستمدا بناؤه من القيم التي اعتمدها منهاجا في مسيرته وتلك القيم هي السلام والديمقراطية وما تبقى من التقاليد الامبراطورية الممزوجة بقيم اعادة البناء الاقتصادي، تلك كانت الأسس التي ارتكنت اليها اليابان في تلك الحقبة الزمنية ووفرت استمرارية لمنظومة

[1]Kazuhiko Togo, Japan's foreign policy 1945-2009, 3ed, Brill Leiden Boston, 2010, p30, p32.

القيم التي سادت فيما بعد. فترسيخ السلام في الأمة اليابانية تأتّى من تخلصهم من مآسي الحروب وأصبحوا من الامم التي تقدر معنى السلام، والنموذج الياباني في السلام لم يأتِ من فراغ وإنما كان رد فعل لمعاناة وويلات الحروب. ثم تعزز ذلك ببناء ديمقراطي ارتكز على التخلص من تسلط طبقة او فئة العسكر التي هيمنت على الأمة اليابانية وقادت المجتمع الى العسكرة وكانت سببا في تلك الحروب وحمّلت المجتمع الياباني أعباء كثيرة. وأخذت مفاهيم الديمقراطية تنضج شيئا فشيئا على الرغم من ان جانبا كبيرا منها كان مصدره من الخارج الا انها لاقت صدى في الوسط الياباني، اما التقاليد الامبراطورية التي عرفها الشعب الياباني فلم تظهر بسرعة مثلما ظهرت قيم السلام والديمقراطية وإنما أخذت تتجلى في حياة اليابانيين وبأسلوب هادئ تدعمها قيم روحية وثقافية تضمن التقليد الياباني والاستمرارية له. ومن تلك العناصر تشكلت الحكومة اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية ومنها أيضاً انبثق الدستور الياباني الجديد في تشرين الثاني 1946، وظهر فيما بعد عنصر آخر الذي أخذ بنظر الاعتبار التنمية اليابانية بعد الحرب والتركيز على اعادة بناء اقتصاد منهار تماماً وقد حظي الأخير بأهمية قصوى وشغل عقول اليابانيين بعدما وجدوا فيه خيار الخلاص والانطلاق[2].

في تلك المدة كانت اليابان أسيرة التوجيهات الامريكية وخضوعها للقرار السياسي الأمريكي طوال النصف الثاني من القرن العشرين وافتقادها الى الاستقلال التام في القرار السياسي، وأصبح من الضروري ان ترسم طريقها وفق الأسس والشروط التي وضعها الأمريكيون بعد الاستسلام حتى عام 1948 فخضعت الى أوامر بتطهير وحل المؤسسات السياسية والمالية والاقتصادية التي دعمت النظام الإمبراطوري وعوقب كبار

[2] عبد الفغار رشاد محمد، العلاقات الامريكية اليابانية بين المنافسة والتبعية، مقال منشور على موقع الاهرام الرقمي:
http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=215259&eid=4066

العسكريين والإداريين اليابانيين بوصفهم مجرمي حرب، وكلنا نعلم تلك هي السياسة الامريكية في تعاملها مع خصومها بعد هزيمتهم الا ان تلك السياسة لم تخلو من مصالح ومنافع إيجابية لكلا الطرفين وبحكم ما تمليه الظروف الدولية والإقليمية في تلك المرحلة، فتحولت اليابان الى شبه محمية سياسية للأمريكان وفتحت أمامها التكنولوجيا الغربية المتطورة وفي شتى المجالات.

فخلال العقود الثلاثة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية وظف اليابانيون المساعدات الأمريكية المباشرة وغير المباشرة لتحويل اليابان من مجتمع مدمر إلى قوة اقتصادية كبيرة ، ومن ثم إلى القوة الاقتصادية الثانية في العالم ، وإلى واحدة من أكثر المجتمعات دينامية في مجال العلم والتكنولوجيا ، ومن أكثرها تطوراً من حيث حجم القدرة المالية الجاهزة للاستثمار في الخارج ، والدخل الفردي المرتفع ، والطبقة الوسطى العريضة.

هذا النجاح الذي حققه اليابانيون لم يكن بمعزل عن السياسة الناجحة التي طبقها الأمريكيون في اليابان ويعود ذلك لأربعة أسباب:

1. كانت أهداف سياسة الاحتلال الامريكي والتي جاء بها الجنرال الامريكي الشهير (دوغلاس ماك أرثر) القائد العام لقوات التحالف، متمثلة بترسيخ الديمقراطية او ما يعرف ب (دمقرطة) المجتمع والتخلص من العسكرة، وتم النص على ذلك التوجه في تصريح الرئيس الامريكي آنذاك (هاري ترومان) في التاسع من أيلول 1945 والمعنون بـ"السياسة الامريكية المبكرة تجاه اليابان بعد الاستسلام" ولحسن الحظ نجحت هذه السياسية لتطابقها مع سايكولوجية المجتمع الياباني واستعداده لاستقبال مثل تلك السياسة وهذا شكل أساسا لاحتلال ناجح ومنسجم لحد ما[3].

[3] Kazuhiko Togo, Ibid, pp36-37.

2. يعزى السبب الثاني الى الحكمة التي اسداها الخبراء اليابانيون الذين كان لهم دور غير مباشر في وزارة الخارجية الامريكية قبل احتلال اليابان عام 1942 والذين كانوا يرسمون لنموذج العلاقات مع الولايات المتحدة لوقت ما بعد الاحتلال. وطبقت الولايات المتحدة سياسة مشابهة لتلك التي اتبعتها تجاه المانيا بعد الاحتلال وكانت في إطار الاحتلال المشترك لقوات التحالف وكانت مقدمة لسيطرة عسكرية مباشرة لتنفيذ أهداف السياسة الامريكية بأسلوب تام، والجميع يدرك انه بعد وفاة الرئيس روزفلت في نيسان 1945 ظهرت بوادر التوتر مع الاتحاد السوفيتي آنذاك، وبمجيء ترومان طبق مدخلا أكثر مرونة تجاه اليابان اعتمادا على نصيحة قدمها الخبراء اليابانيون في وزارة الخارجية الامريكية" بان اليابان يجب ان تكون ديمقراطية، اما عقوبة الحرب وحل القوى السياسية المعتدلة يجب ان تكون في اقل حدودها ويجب ان تكون اليابان أمة صديقة للولايات المتحدة". ويذكر ان اعلان بوتسدام الذي شكر دور الحكومة اليابانية في مدة ما بعد الحرب، كان انعكاسا لتلك السياسة المرنة، وهذا كان مؤشرا على ان الحكومة اليابانية التي تشكلت فيما بعد كان لها دورا مهما في تطبيق وترسيخ الديمقراطية والتخلص من ظاهرة العسكرة بصورة فعالة ومرنة خلال السنوات الحرجة من الاحتلال الامريكي[4].

3. من الجدير بالذكر ان الاحتلال كان أمريكيا ويختلف عن احتلالها لألمانيا وكوريا حيث لم تكن هناك قوات تحالف مشتركة في الاحتلال لليابان. فعندما استسلمت اليابان وأعطت سلطة كافية للرئيس ترومان لتطبيق الاحتلال الامريكي وليس للخضوع تحت احتلال قوات مشتركة مثلما هو الحال في المانيا بعد الحرب، ولكن في تلك الأثناء اقترح ستالين احتلال الأقاليم الشمالية لجزر هوكايدو اليابانية وكانت هناك خطط اخرى لتطبيق احتلال رباعي يتكون من الولايات المتحدة وبريطانيا والصين والاتحاد السوفيتي، الا

[4] Ibid.

ان ظهور بوادر التوتر للحرب الباردة المتمثلة بالاحتلال الرباعي لألمانيا، كانت الأسباب الحقيقية وراء رفض الرئيس ترومان لأي من تلك المقترحات. وبالتالي تم الاقتصار على الاحتلال الامريكي فقط[5].

4. المساعدة الامريكية الانسانية وإعادة الأعمار منذ بداية الاحتلال والمستخلصة من معاهدة السلام 1952 التي سنبحث فيها لاحقا. حيث أصبحت المساعدة الامريكية عنصر أساسي لإنقاذ اليابان.

ولا ننسى في هذا السياق ان نوجز بعض من مآسي الحرب المؤلمة التي تكبدت فيها اليابان خسائر جسيمة بسبب الضربات الامريكية العنيفة فخسائر الضربة النووية لمدينة هيروشيما بلغت 201,990 الف ضحية وناكازاكي 93,967 الف[6]، اما مدينة طوكيو فبلغت الخسائر البشرية فيها 97,031 الف اما بقية المدن اليابانية فبلغت الخسائر فيها بالأرواح 86,336 ضحية. وعليه هذا لا يعني ان اليابان كانت في محل الشعور بالرضى على الولايات المتحدة فكانت هناك فئات ليست بالقليلة ممن وقفوا ضد الاحتلال الامريكي ودعوا الى التخلص من السيطرة والتوسع الامريكي وان كانت مساحة تأثيرهم ليست كبيرة، ولكن عموما ورغم كل تلك التضحيات كان ينظر الى ميزان الأمور بمنظار اخر بعدما أصبحت اليابان صديقا قويا للولايات المتحدة.[7]

---

[5] Ibid.
[6] Takeuchi, What Was That War, Harashobou, Tokyo, 1997, pp 207-208
[7] Peter Duus, Modern Japan, Houghton Mifflin, 1998, p. 249

1. 2. مراحل تطور العلاقات اليابانية الامريكية

1. 2. 1. الاستسلام الياباني 1945 وتبني الدستور

لم يكن اليابانيون قد وصلوا مرحلة تفرض عليهم الاستسلام لاسيما واليابانيون معروفون بعدم قبولهم الهزيمة فكان لزاما عليهم انهاء الحرب بصورة مشرفة، فلم يردوا على انذار (بوتسدام) الذي اعلن عنه الحلفاء وقرر رئيس الوزراء الياباني انذاك (سوزوكي كانتارو) اهمال انذار الحلفاء. كان الرد قاسيا بان ألقت الطائرات الامريكية القنبلة النووية على مدينة هيروشيما في 6 آب 1945 ثم تبعتها بواحدة اخرى على مدينة ناكازاكي في 9 آب 1945، فكان لزاما على اليابانيين قبول الاستسلام وعلى مضض وتقدم اليابانيون بموافقتهم على الاستسلام في 10 آب 1945 والاذعان لشروط انذار (بوتسدام) على ان لا تمس امتيازات الامبراطور الياباني وكان رد الحلفاء برفض اي شروط يابانية وان استسلامها ينبغي ان يكون بدون قيد او شرط وستخضع اليابان من اعلى هرم في السلطة الى سلطة القائد الاعلى للحلفاء الذي بيده جميع الخطوات التي يراها ضرورية لتنفيذ شروط الاستسلام، وانتهى المشهد باصدار اوامر امبراطورية الى الجيش الياباني لوقف عملياتهم العسكرية وتسليم اسلحتهم. اما من الجانب الامريكي فتم تعيين الجنرال دوغلاس ماك ارثر لتوقيع وثيقة الاستسلام نيابة عن الحلفاء[8].

وبعد توقيع وثيقة الاستسلام التي جرت على الاسطول الامريكي (ميسوري) بين الامبراطوار الياباني (هيروهيتو) والجنرال (ماك ارثر) قائد سلطة الاحتلال في 2 أيلول 1945، دخلت اليابان في مرحلة الخضوع

---

[8] كاظم هيلان محسن، سياسية الاحتلال الامريكي في اليابان 1945-1952 الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد 2001، ص75-ص82.

والاذعان وفيها كُتب الدستور الياباني لترسم صورة اليابان منذ ذلك الحين وحتى الوقت الحاضر ووضع الإطار المؤسسي لنموذج العلاقات الامريكية اليابانية ليؤطر منذ استسلام اليابان في الحرب العالمية الثانية.

كان لا بد بعد استسلام اليابان ان تتضح حيثيات تبني الدستور الياباني الذي قُدم بأفكار أمريكية عرب لها الجنرال ماك أرثر القائد الامريكي باعتباره قائد قوات الاحتلال الامريكي في اليابان آنذاك.

1 . 2. 1. 1. الدستور الياباني ونشر المفاهيم الديمقراطية في المجتمع

يعد القرار الأكثر أهمية بعد احتلال اليابان والذي أعاد رسم ابعاد واتجاهات اليابان لتكون بالشكل التي صارت عليه خلال العقود الماضية وحتى وقتنا الحاضر، هو قرار اعداد الدستور الياباني الذي تم تبنيه تحت الاحتلال الامريكي انطلاقا من مبرر ان دستور الميجي لم يعد ملائما لأغراض السياسة اليابانية الجديدة وكانت اليابان بين خيارين اما تبني دستور جديد او تعديل دستور الميجي.

وكانت الأفكار الأولية للدستور الياباني مقدمة من خبراء يابانيين وأبرزهم السيد (كيجييورو شيديهارا) الذي شغل منصب وزير خارجية اليابان في عقد العشرينات من القرن الماضي وتركزت أفكاره الرئيسية على التعاون في السياسة الدولية والقيم الاقتصادية والاحترام للشؤون الداخلية الصينية، وكان شخصية معروفة من الأمريكيين اذ عُرف بحماسه في مجال تقديم إصلاحات تجاه إلغاء مظاهر العسكرة ونشر الديمقراطية وقد حظي بقبول ورضى أمريكي، الا انه عندما جاء الى الأفكار الخاصة بإصلاح الدستور جوبهت بشي من عدم الرضى ولم يتحمس لها الأمريكيون[9].

---

[9] I. Sato, Nihonkokukenpo Gaisetsu (the Constitution of Japan), Gakuyou shobou, 1993, pp. 47-50

ففي عام 1945 وفي مدة حكومة ماتسوموتو، شُكلت لجنة لمراجعة دستور الميجي وتلخصت أفكارها على ما يأتي[10]:

1. زيادة نفوذ البرلمان الياباني.

2. ان تصبح الحكومة والوزراء مسؤولين امام البرلمان.

3. ضمان الحقوق الاساسية للأفراد.

4. عدم المساس بسلطات الإمبراطور الحكومية.

وجرى تقديم ملخص بتلك الأفكار الى مقر الجنرال الامريكي ماك أرثر في شهر كانون الاول 1946 الذي رفضه قطعيا، وقدم على اثرها رؤيته الخاصة حول الدستور وسلمها الى اليابانيين مع طلب شديد يلزم الحكومة اليابانية بتبني أفكاره خلال المداولات التي تجرى بشأن الدستور. وتضمنت المسودة الامريكية للدستور ثلاثة مبادئ:

1. تكون السيادة ممثلة بالشعب، والإمبراطور هو رمز الدولة وتحدد واجباته وسلطاته من خلال الدستور.

2. إلغاء حق سيادة الأمة في الحرب، وتتخلى اليابان عن اعتبارها وسيلة لحل نزاعاتها والامتناع عن تأسيس جيش ياباني او قوات بحرية او جوية.

3. إلغاء النظام الإقطاعي الياباني، فلا حقوق شرافة وامتيازات تمنح للعائلة الامبراطورية او للنبلاء.

وقد قبلتها الحكومة اليابانية **في 6 آذار من عام 1946** وبجميع الفقرات الرئيسية التي ما زالت مدونة في الدستور الحالي.

---

[10] Ibid, p.50

من جانب آخر، كان اهم ما تضمنه الدستور الياباني فقرة في غاية الاهمية تتعلق بمستقبل اليابان النووي، فلم تشر المادة التاسعة من الدستور من قريب او بعيد بتحريم امتلاك اليابان السلاح النووي لاغراض دفاعية، وكان هناك جدل بشأن هذا الموضوع خلال عقدي الستينات والسبعينات لاسيما عندما بدأت الصين تجربتها النووية الاولى في عام 1964 وكانت اليابان في السنوات التي تلتها مترددة بالانضمام لمعاهدة حظر الانتشار 1968 والتي وقعتها في عام 1970 حتى انها اجلت التصديق عليها لمدة ستة اشهر•، فقد كانت منزعجة من الاختبارات النووية التي تجريها بكين. وبما ان هناك مظلة نووية امريكية توفر عناء انهماك اليابان بمشاريع نووية عسكرية[11].

كان لا بد للولايات المتحدة بعد فرض سيطرتها على اليابان، ان تؤطر صيغة لليابان المنهزمة في الحرب قوامها انهاء العسكرة ونشر الديمقراطية، فاخذت السلطة العليا لقوات التحالف على عاتقها تأدية هذه المهمة، بعدما ايقنت بان العسكر هم الذين عارضوا ووقفوا بوجه الديمقراطية في اليابان، وهم الذي خطفوا الامة اليابانية والقوها في اتون الحروب، وقد ادت سيطرتهم على القوة السياسية والاقتصادية الى جعل اليابان عرضة لمخاطر كثيرة كان ابشعها زجها في الحروب ووصولها الى سيناريو الهزيمة في الحرب العالمية

• تدرك اليابان تماما ان لديها مخزون من البلوتونيوم يكفيها لصنع المئات من الرؤوس النووية، ومن الناحية التنقية، فان قدرة اليابان في التكنولوجيا النووية عالية جدا وتمتلك كميات لابأس بها من اليورانيوم عالي التخصيب الذي يستعمل لاغراض البحوث والتطوير ولديها كميات هائلة من اليورانيوم منخفض التخصيب، ولكنها قادرة على انتاج يورانيوم عال التخصيب اذا ما رغبت بذلك، حتى انها تستطيع سرا تحويل الوقود النووي اللازم لصنع قنابل نووية. وحتى لو كتب لها النجاح في ذلك تبقى امامها مشكلة ايجاد مكان جغرافي ملائم لاختبارها وهو ما يجعل من موضوع التحول لانتاج اسلحة نووية امر مستبعد. انظر المصدر التالي:

[11] Tetsuya Endo, How Realistic Is a Nuclear-Armed Japan, July-2007. Article at link below: http://www.worldsecuritynetwork.com/Japan/Endo-Tetsuya/How-Realistic-Is-a-Nuclear-Armed-Japan

الثانية. ولذلك كان المسعى الامريكي يتلخص بأن تدعم اليابان ضد سياسات الحروب والعسكرة وهذا لا يتأتّى الا بتخليصها من طبقة العسكر والمحاربين وبصورة واسعة عبر تجفيف الدعم للقوات العسكرية ومصادرة الاسلحة منهم وانهاء المؤسسات العسكرية ثم تبعه اعلان حضر على القوات اليابانية من الدخول في اي حرب[12]. ولم تكتف بذلك وانما استمر التضييق على المؤسسة العسكرية اليابانية بشمول الحظر حتى الفنون العسكرية وفرض رقابة على الاعلام والافلام العسكرية مع استمرار توجيه اللوم على المؤسسة العسكرية اليابانية وبصورة واسعة وانها هي من تسبب لكل هذه المعاناة والمأساة للشعب الياباني.اما سنوات ما بعد الحرب فكانت وبالا وبؤسا على اليابان، فمن اعتقد ان اليابان كانت خالية من الجريمة فهو واهم، حيث اصبح العنف ظاهرة مألوفة في اليابان وانتشرت حروب العصابات الدموية لاسيما بين الغوغاء اليابانيين وخصومهم من الكوريين والتايوانيين (كاحد اوجه الارث الامبراطوري)، اما طبقة العسكر والجنود الذين ابعدوا شيئا فشيئا وخرجوا خاليي الوفاض، كانوا ما يزالون يتميزون بمهارات وخيارات قتالية دفعتهم ليشكلوا ما يعرف بالجريمة المنظمة (Yakuza) كما درجت عليه التسمية اليابانية مع امكانات هائلة من المجندين. اما بقية الجوانب الاجتماعية فقد انتشرت ظاهرة الفساد الاخلاقي بعدما اضطرت الفاقة وقلة الخيارات آنذاك الكثير من النساء اللجوء الى الانحدار الاخلاقي كملاذ للعيش او على الاقل اعالة عوائلهم[13].

كانت احدى المنطلقات الاساسية لنشر الديمقراطية واعادة تأسيس بنية المجتمع، بان فسحت السلطة العليا لقوات التحالف المجال للاتحادات لان تنتعش، ولعب الكثير من المعارضين للمؤسسة العسكرية اليابانية

---

[12] Jeff Kingston, Contemporary Japan - History, Politics, and Social Change since the 1980s, Willy-BlackWell, 2011, p5.

وللاطلاع بصورة اعمق، انظر المصدر التالي:

John Dower, War without Mercy, New York: Pantheon, 1987.

[13] Jeff Kingston,IBID, p6

الذين كانوا قابعين في السجون خلال الحرب دورا كبيرا في ازدهار الاتحادات بعدما اطلقت سراحهم القوات الامريكية، وكان من بين تلك الاتحادات اتحادات العمال التي اسهمت في اصلاح العمل وتسهيل عملية تنظيم العاملين، وكان باعتقاد السلطة العليا لقوات التحالف بان نشوء اتحادات قوية سيساعد على انتشار قوة سياسية وعلى تقوية الديمقراطية، واستمر نمو تلك الاتحادات بشكل قوي حتى شعرت تلك الاتحادات في يوم ما بخيبة أمل وطعنة في الظهر عندما حظرت قوات التحالف الاضراب العام في اليابان بداية عام 1947 بعدما ادركت ان كثير من الغوغائيين قد انخرطوا بها وكانت الغاية اضعافهم والحد من نفوذهم، وقد ادرك الكثير من اعضاء الاتحادات اليابانية بان الانضمام الى الاتحادات المعتدلة والتخلي عن تلك الاتحادات المتطرفة سيكون الخيار الافضل لكيفية بناء علاقات عمل اكثر موائمة. وهذا قد اسهم في تفسير احد اسباب انتقال الاقتصاد الياباني الى مراتب متقدمة في معدلات النمو لاسيما خلال عقد الخمسينات[14].

كانت هناك تناقضات كثيرة في الاحتلال الامريكي ولاسيما ابرزها هو اصدارها مرسوم نشر الديمقراطية بدون استشارة الشعب لاسيما بعدما كتبت السلطة العليا لقوات التحالف مسودة الدستور وقدمته الى الشعب. فقد ارست قواعد الديمقراطية في اليابان وبنكهة اجنبية بامتياز، في بلد ليست مألوفة لديه مفاهيم الديمقراطية، واتخذت السلطة العليا لقوات التحالف من الاعلام وسيلة حيوية لنشر الديمقراطية فكانت تُخضع الاعلام الى الرقابة باستمرار لضمان عدم فسح المجال لتوجيه النقد من اي طرف قد يعرض حركات الاتحادات الى اهتزاز الثقة بها في وقت كانت سلطات التحالف بأمس الحاجة لنشاطاتها آنذاك. يضاف الى ما تقدم الاصلاح في ملكية الاراضي الذي تم تحت اشراف سلطات التحالف والتي شكلت تحولات عميقة في المجتمع الياباني وجرى تنفيذه عن طريق الحكومة اليابانية عبر مسؤوليها، فقد ساعد الاصلاح الزراعي الواسع

[14] Ibid, pp 6-7.

المستأجرين الفلاحين للاراضي الى زارعة حقولهم وفق شروط ملائمة ومناسبة لهم حتى اصبحوا ملاكا للاراضي التي زرعوها، فكانت الغاية من الاصلاح القضاء على الاحتكار الذي استحوذ اصحابه على القوى الاقتصادية والسياسية في البلاد. وكانت النتيجة بان يصار الى اضعاف الطبقة التي دعمت المؤسسة العسكرية الى ان وصلت النتيجة الى تقويض المجموعات السياسية اليسارية في المناطق الريفية، وبالمقابل حسنت من المستوى المعاشي للفلاحين اليابانيين واخرجتهم من حالة الفقر. لذلك اسهم الاصلاح في الاراضي بشكل كبير في خلق دورة اقتصادية فعالة مع تكوين طبقة وسطى من ملاك الاراضي الذين اصبحوا يسهمون بما ينتجون من اراضيهم في الدورات التصنيعية للمعامل والمصانع وبنفس الوقت مستهلكين للسلع المصنعة وكمحصلة اخيرة ادت هذه الحالة الى زيادة قوة العمل في المجتمع الياباني، هذه الطبقة المتنامية فيما بعد اصبحت من الداعمين المخلصين للحزب الليبرالي الديمقراطي والذي ساعدته على البقاء في السلطة منذ عام 1955 ولمدة جاوزت الخمسة عقود، حيث عرفت اليابان بحكم الحزب الواحد ذو الافكار الليبرالية والمفاهيم الديمقراطية[15].

وسيأتي الحديث عن اهمية الحزب الليبرالي في اليابان ضمن المحور الثاني من هذا البحث.

1 . 2. 2. معاهدة السلام 1951–1952 واتفاقية 1961 المعدّلة

1 .2 . 2. 1. معاهدة السلام 1951–1952

ولما انتهت مرحلة كتابة الدستور وتبنيه بعد، اقترحت الولايات المتحدة الامريكية عام 1947 ولأول مرة على الحلفاء عقد مؤتمر للسلام مع اليابان ولم يحظ الاقتراح الامريكي بقبول الاتحاد السوفيتي والصين

[15] Jeff Kingston,Ibid, p11

آنذاك، ثم حاولت الولايات المتحدة مرة ثانية عام 1948 ودعا (ماك ارثر) الى بدء مفاوضات معاهدة السلام وقُدمت مسودة المعاهدة من قبل (هيو بورتون) المساعد الخاص لمدير مكتب شؤون الشرق الاقصى في وزارة الخارجية الامريكية، وسط اعتراض الصين وتأييد بريطاني خجول وعدم رضا روسي. ثم ما لبث التأييد البريطاني ان انتقل الى مرحلة الالحاح على ضرورة عقد مؤتمر للسلام مع اليابان من شأنه ان يسمح لليابان باعادة بناء اقتصادها وايجاد طريقها في حل مشكلاتها بنفسها وان ذلك لا يتم الا اذا انتهى الاحتلال الامريكي لليابان. وكان موقف وزارة الخارجية الامريكية مؤيدا لهذا التوجه حتى عام 1949 مقابل اعتراض وزارة الدفاع الامريكية لأسباب أمنية بحجة عدم استقرار الاوضاع العسكرية والسياسية في شرق آسيا والخشية من ان تقع اليابان بيد الشيوعية او تتحالف مع الاتحاد السوفيتي[16].

وكانت هناك اسباب اخرى لها صلة بالظروف الدولية في القارة الاسيوية، ففي تلك الحقبة ازداد التوتر في آسيا ابتداءً من كوريا والاراضي اليابانية الشمالية المحتلة من الاتحاد السوفيتي بالاضافة الى كون اليابان محتلة من الولايات المتحدة جنوبا حتى خط 38، اما في الصين فكانت الحرب الاهلية مستعرة بين القوميين والشيوعيين التي انتهت بتأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 من الشيوعيين في حين نزح القوميين الى تايوان واسسوا جمهورية صينية هناك. وخلال تلك الحقبة كانت الارضية جاهزة لظهور ملامح الحرب الباردة في أوربا يرافقها تقدم مستمر في اليابان على صعيد الاصلاح السياسي. تلك الظروف استدعت الاستحضارات الامريكية لايجاد صيغة جديدة لا تبقي اليابان تحت الاحتلال وانما تعطيها شكلا ودورا جديدا فاليابان الديمقراطية غير المستقلة اصبحت من الناحية السياسية والواقعية عنصر مرغوب ضمن الترتيبات الامريكية للمنطقة، ولا بد ان يكون هناك دورا امريكا بارزا جدا في رسم هيكلية الحرب الباردة بعدما وصلت

---

[16] كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ص385 ص395.

الى ذروتها في الشرق الاقصى بعد ان اصبحت الصين شيوعية وجزء من المعسكر الاشتراكي اما تايوان فديمقراطية وجزء من العالم الحر، اما اليابان فهي الجزء الذي لاغنى عنه في المعسكر الديمقراطي والذين هم بأمس الحاجة لها في الحرب الكورية[17].

خلال عام 1950 كُلف جون فوستر دالاس بتولي مسؤولية المفاوضات للتوصل الى معاهدة سلام مع اليابان وجرى تعيينه بصفة مستشار خاص لوزير الخارجية الامريكي خلال ادارة الرئيس ترومان. وكان لـ دالاس رؤية خاصة تجاه اليابان تنطلق من الاعتبارات الاتية:

1. ان اليابان مهمة جدا للولايات المتحدة في صراعها مع الاتحاد السوفيتي لاسيما بعد سيطرة الشيوعيين على الصين.
2. اليابان هي الاقرب الى الصين وشبه الجزيرة الكورية.
3. تتوافر في اليابان امكانات بشرية واقتصادية وممكن للولايات المتحدة ان تدعمها لتحويلها الى دولة ديقمراطية متطورة.
4. امكانية تقديم الانموذج الرأسمالي والنظام الديمقراطي الامريكي في اليابان وبالتالي تشكيل عامل ضغط على الدول الشيوعية آنذاك بحيث لن تستطيع مجاراة النهضة الموعودة بدعم امريكي.
5. من الضروري تسليح اليابان وجعلها حليفة للولايات المتحدة وهذا يستدعي توافر معاهدة للسلام لتوثيق عُرى هذا الحلف.

[17] Kazuhiko Togo, Japan’s Foreign Policy 1945-2009, The Quest for a Proactive Policy, International Institute for Asian Studies IIAS, the nether land, 2010, pp46-48

وكان على (دالاس) ان يسعى بجد لتسوية الموضوع مع وزارة الدفاع الامريكية التي لم تكن متحمسة لتوقيع معاهدة السلام كما لاحظنا سابقا، والتقى بالجانب الياباني فأدرك موقف اليابان التي تتطلع الى معاهدة سلام تضمن حماية اليابان فان لم تتمكن الولايات المتحدة من توفير هذه الحماية فهناك قوة اخرى تستطيع ذلك بحسب رأي اليابانيين في اشارة الى موسكو آنذاك. وكانت تلك حجج كافية لاقناع وزارة الدفاع الامريكية بضرورة التوصل لمعاهدة سلام مع اليابان[18].

ادى اندلاع الحرب الكورية في 25 حزيران 1950 الى تعزيز وجهة النظر تلك، فبرأي دالاس لم تكن الحرب الكورية لتندلع لولا التنسيق الكوري الشمالي مع الاتحاد السوفيتي والصين وفق الاستراتيجية العالمية للشيوعية الدولية آنذاك، وبالتالي صار لزاما على الولايات المتحدة ان تكون لها جبهة في الشرق الاقصى وان اليابان ممكن ان تكون بمحل الدولة الاكثر ترشيحا لهذا الدور، فكان من المستحيل برأي دالاس تحمل الولايات المتحدة عبء الدفاع عن كوريا الجنوبية بدون مساعدة اليابانيين، ومن الاهمية بمكان ان تكون هناك اعادة لتسليح اليابان وبهدوء كيما تثير الاتحاد السوفيتي، لاسيما وان موقف اليابان آنذاك وهي تحت سلطة الاحتلال تدعم جهود الامم المتحدة في كوريا الجنوبية وفي هذا الصدد القى رئيس الوزراء الياباني آنذاك يوشيدا بيانا امام (الدايت) دعا فيه اعضاء الدايت الى دعم جهود الامم المتحدة في دفاعها عن كوريا الجنوبية[19].

كانت البنود الاولية لمعاهدة السلام تركز على قبول اليابان الالتزام بميثاق الامم المتحدة، وان تطلب اليابان من الولايات المتحدة حمايتها حتى تتمكن الامم المتحدة من ضمان حمايتها، في المقابل تتعهد

---

[18] كاظم هيلان، مصدر سبق ذكره، ص 390-ص395.

[19] Kazuhiko Togo, Ibid, pp 49-51

الحكومة اليابانية بتقديم المساعدات والتسهيلات الى الولايات المتحدة، وعدم توفير اية تسهيلات عسكرية لاية دولة اخرى في اراضيها. وان تتضمن المعاهدة حق الولايات المتحدة في ابقاء قواتها المسلحة في اليابان لمدة طويلة وبالحجم الذي تراه ضروريا.

وجرى توقيع معاهدة السلام في 8 ايلول 1951 في سان فرانسيسكو من قبل 49 دولة ورفض الاتحاد السوفيتي التوقيع وكذلك تشيكوسلوفاكيا وبولندا، وتتألف هذه المعاهدة من سبعة فصول:

1. تنتهي حالة الحرب بين اليابان ودول الحلفاء من تاريخ دخول المعاهدة حيز التنفيذ.
2. تخلي اليابان عن جميع الاراضي التي سيطرت عليها قبل وخلال الحرب العالمية الثانية.
3. تعهد اليابان بالالتزام بميثاق الامم المتحدة وتعهد قوات الحلفاء بسحب قواتهم في تسعين يوما من دخول المعاهدة حيز التنفيذ.
4. عالج الفصل الرابع القضايا السياسية والاقتصادية ولاسيما معاهدات اليابان قبل الاستسلام.
5. تعهد اليابان بتنفيذ الاحكام الصادرة بحق مجرمي الحرب وبامكانها اطلاق سراح البعض بعد موافقة الحلفاء.
6. التزام اليابان بدفع التعويضات.
7. قضايا اجرائية تتعلق بتصديق المعاهدة

لم يلحظ على المعاهدة انها حمّلت اليابان مسؤولية او ذنب الحرب ولم تلزمها بالمحافظة على التغييرات التي اجرتها سلطة الاحتلال، ولم تفرض قيود على نشاطها الاقتصادي، ويدل هذا على ان الولايات المتحدة كانت تريد كسب اليابان الى جانبها بأي طريقة كانت خشية سقوطها بيد الشيوعية.

اما المعاهدة الامنية فتكونت من خمس مواد، وافقت اليابان في المادة الاولى على استضافة القوات الامريكية للدفاع عنها ضد الاخطار الخارجية ، وسُمح للولايات المتحدة التدخل في الشأن الداخلي بناء على طلب من الحكومة اليابانية، وتعهد اليابان بعدم منح اي طرف ثالث امتيازات لاي طرف دون موافقة الولايات المتحدة. وجرى الاتفاق على ان يتم توقيع المعاهدة الامنية والاتفاقية الادارية ايضا بالتزامن مع توقيع معاهدة السلام[20].

ان معاهدة السلام حددت العلاقة بين اليابان والولايات المتحدة واعتبرت جزء من منظومة تحالفات اكبر وقعتها الولايات المتحدة مع استراليا ونيوزيلند واخرى مع الفلبين، وارادت الولايات المتحدة بهذه المعاهدات نقل خط الدفاع الامريكي من السواحل الامريكية الى السواحل الاسيوية اضافة الى حماية الدول الاربعة وضمان عدم خضوعها للضغوط الشيوعية. وقد حرصت اليابان على تصديق معاهدتي السلام والامن بسرعة على الرغم من المماطلة الامريكية للاستفادة قدر الامكان من وضع اليابان كدولة محتلة في موضوع تسهيل الامدادات العسكرية للقوات الامريكية المقاتلة في كوريا ولكسب مزيدا من الوقت. وقد سارع الدايت الياباني للمصادقة على المعاهدة في 26 تشرين الاول عام 1951 في حين صادق الكونغرس الامريكي عليها في 19 كانون الثاني 1952 ثم صادقت جميع الدول التي وقعت على المعاهدة فيما بعد، حتى **بدء تاريخ سريان المعاهدة في 28 نيسان 1952** ليعلن عن حقبة جديدة من العلاقات بين اليابان والولايات المتحدة (واعتبر ذلك هو تاريخ المعاهدة الامنية بين اليابان والولايات المتحدة). وبحسب الرؤيا اليابانية للمعاهدة، انها جاءت اسرع مما كانوا يتوقعون فاليابان كانت محظوظة في ان الولايات المتحدة هي المسؤولة في المقام الاول عن احتلال اليابان فكانت ايذانا للخلاص وعودة للسيادة اليابانية وايضا وجد اليابانيون في الولايات

[20] كاظم سهيلان محسن، مصدر سبق ذكره، ص460-ص461.

المتحدة الخيار المناسب والراع الموثوق به. اما من الناحية الاخرى فقد هدفت واشنطن من معاهدة السلام والمعاهدة الامنية تحويل اليابان الى بيدق في جدول اعمالها السياسي الواسع في الحرب الباردة[21].

وبنظرة سريعة على نصوص المعاهدة نكتشف ان اليابان اصبحت امام واقع قبلت به وعجلت له لانه كان المفر الوحيد لها للخلاص وكانت النتيجة:

- اعتراف اليابان باستقلال كوريا.
- اعادة جميع الحقوق الى تايوان (فورموزا) وبيسكادور، والتخلي عن جزر الكوريل وسخالين الجنوبية.
- تخضع جزر أوكيناوا تحت الوصاية الامريكية وبرعاية الامم المتحدة•.
- الانصياع الى ميثاق الامم المتحدة والمبادئ الاساسية فيه مثل حسم النزاعات بالطرق السلمية والامتناع عن اللجوء الى القوة.
- تمركز قوات مسلحة اجنبية (امريكية) في اليابان بموجب المعاهدة الامنية الامريكية اليابانية وهي المعاهدة التي وقعت بنفس تاريخ توقيع معاهدة السلام وعدت بمثابة الوجه الاخر لها. اذ سمحت الاتفاقية الامنية للولايات المتحدة باستخدام الحق بنشر قواتها في اليابان تحت شعار استخدامها

---

[21] كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ص461.
وللمزيد من التفصيل يرجى مراجعة المصدر التالي:
Masaru Tamamoto, Unequal Allies: United States Security and Alliance Policy Toward Japan 1945-1960, Journal of PacificAffairs, V78, Issue 3, University of British Columbia, 2005,pp 479-483

• يذكر ان جزر اوكيناوا اصبحت قضية محورية في العلاقات اليابانية الامريكية عقد الستينات والنصف الاول من سبعينات القرن الماضي حتى تم اعادتها الى اليابان عام 1973.

المحتمل في حفظ الامن والاستقرار في أقصى آسيا فضلا عن حماية امن اليابان، وتصبح المنشآت اليابانية تحت الاستخدام الامريكي[22].

ومنذ ذلك الحين، تطورت العلاقة الامنية بين اليابان والولايات المتحدة وفي نسق يحقق الفائدة لكلا الطرفين، فالولايات المتحدة ارست حضورها العسكري في شرق آسيا عبر تمركزها في اليابان وبما يؤمن لها الجهود لاحتواء الشيوعية وبسط الاستقرار في المنطقة.

اما اليابان فاستطاعت التفرغ لاعادة بناء اقتصادها بدون تكريس قلق اكبر على امنها الدفاعي. واستمر هذا الحال حتى بعد الحرب الباردة بعد ان ترسخت لكلا الطرفين اهمية اعادة تقويم الاوضاع الامنية التي تهمهما، لتصبح اليابان فيما بعد شريكا مهما للولايات المتحدة في اقليم شرق آسيا.

1 . 2. 2. 2. اتفاقية 1960 المعدلة

مثل البعض اتفاقية الامن المتبادل بمثابة العلاقة بين الاخ الاكبر والاخ الاصغر، وبقدر ما كانت مرضية لليابانيين في المرحلة الاولى بقدر ما اصبحت بحاجة الى التغيير بعد مضي مدة من الزمن، فكان لزاما على اليابانيين ايجاد مدخل ما يمكن عن طريقه الدعوة الى اجراء مراجعة على الاتفاقية الامنية وكانت المحاولة الاولى في آب عام 1955 من قبل (مامورو شيغيميتسو) وزير الخارجية في حكومة (هاتوياما) 1954-1956 وقد بعث برسالة الى (جون فوستر دالاس) اقترح فيها اتفاقية دفاعية ثنائية، وكان غرضها معالجة

[22] C. Hosoya, Sanfuranshisuko Kouwaheno Michi (Road to the San Francisco Peace), Cuuoukouron, 1984, pp 113-114.

عدم المساواة في الاتفاقية الامنية لعام 1952 وقد قوبلت بالرفض من (دالاس) بحجة ان اليابان ليست على استعداد ولا تمتلك السلطة لتوقيع اتفاقية دفاعية ثنائية لذلك باءت هذه المحاولة بالفشل[23].

وفي العام نفسه 1955 شهد المسرح السياسي الداخلي الياباني اتحاد الحزبين اليابانيين المحافظين والاكثر تأثيرا وهما الحزب الليبرالي والحزب الديمقراطي ليشكلا حزبا محافظا واحدا عرف بالحزب الليبرالي الديمقرطي والذي تولى السلطة في اليابان لعقود من الزمن واطلق البعض عليه بحزب المحافظين او نظام 1955. واستطاع هذا الحزب برئاسة (نوبوسوكي كيشي) عام 1957 وهو صاحب النفوذ الاكبر تعززه جبهة داخلية قوية استطاع تحقيق عودة اليابان الى موقع اكثر احتراما وسط المجتمع الدولي. وكان لدى السيد (كيشي) حافزا قويا حول كيفية تشكيل اتفاقية يابانية امريكية متساوية واستطاع خلال زيارته واشنطن وهو محمّل بافكار لمراجعة الاتفاقية الامنية واقترح بان اليابان والولايات المتحدة لابد ان يدخلا في عصر جديد من العلاقة، وقوبلت افكاره بترحيب امريكي وكان وراء هذا القبول اسباب منها

تأسيس العلاقات الدبلوماسية اليابانية السوفيتية عام 1956، وانضمام اليابان الى الامم المتحدة عام 1956، الامر الذي حفز اليابان على المطالبة بان يكون لها موضع او موقف اكثر اهمية تجاه المجتمع الدولي وان الاتفاقية الامنية القديمة لا تلبي هذا الغرض، وكان ذلك بمثابة سبب اضافي قاد الولايات المتحدة الى القبول بمراجعة الاتفاقية الامنية لاسيما وان الحركات المناوئة للقواعد العسكرية الامريكية ولاسيما في جزيرة أوكيناوا قد تصاعدت وازدادت مشاعر الغضب تجاه الوجود العسكري الامريكي[24].

[23] Kazuhiko Togo, Ibid, pp53-54.
[24] Ibid, p53-55.

وعلى اثرها بدأت المفاوضات بين الجانبين للخروج باتفاقية جديدة تعد صيغة مراجعة عن الاتفاقية السابقة واستغرقت سنة كاملة الى ان تم تسوية موضوعها عام 1960 بتوقيع اتفاقية التعاون والامن المتبادل، حيث راجعت المشاكل التي اعتاد الجانب الياباني على اثارتها. وكانت المسألة الاكثر اهمية في هذه الاتفاقية هي الالتزام الامريكي بالدفاع عن اليابان في حالة وقوع هجوم مسلح على الاراضي اليابانية. واعتبر اليابانيون ذلك بمثابة تحسنا كبيرا عن ما قدمته الاتفاقية الامنية السابقة.

١. ٢. ٣. عودة أوكيناوا الى الاراضي اليابانية

شهد النصف الاول من ستينيات القرن الماضي هدوءً واستقرارا في العلاقة بين اليابان والولايات المتحدة، الا ان النصف الثاني من ذلك العقد شهد بروز قضية أوكيناوا في العلاقات بين البلدين، حيث شهدت أوكيناوا اثناء الحرب العالمية الثانية هجمات دموية شرسة شارك فيها اكثر 550,000 جندي امريكي و1,400 سفينة وانتهت بخضوعها الى الاحتلال الامريكي في شهر حزيران 1945 بعد وقوع خسائر بين صفوف القوات اليابانية بلغت 75,000 مقاتل وخسائر بين المدنيين بلغت 150,000 شخصا. وتُركت أوكيناوا تحت الادارة الامريكية عند ابرام اتفاقية سان فرانسيسكو للسلام، وعدها الامريكيون قاعدة ارتكاز بالنسبة لقواتهم على الاراضي اليابانية. اما في المدة التي شهدت مراجعة الاتفاقية الامنية فقد تركت ندبة بالنسبة للاوكيناويين حيث جاء في المادة 5 من اتفاقية 1960 بان "الولايات المتحدة ملزمة برد فعل اذا ما تعرضت الاراضي اليابانية الواقعة تحت الادارة الامريكية الى هجمة مسلحة" مستثنين جزر أوكيانوا من هذا الالتزام، اما من وجهة نظر سكان اوكيناوا فقد فهموا ذلك على انه انفصال عن الارض الام[25].

[25] Yukei Yushikawa, National Okinawa Prefecture Archives: http://okinawa-institute.com/en/node/68

ظهرت شعارات تدعو الى اهمية اوكيناوا بالنسبة لليابان بعد عام 1965 وعدت ادارة رئيس الوزراء الياباني (نوبوسوكي كيشي) قضية (اوكيناوا) من بين الاولويات اللازمة للحل واعلن في احدى زياراته لاوكيناوا بانه "مالم تعد اوكيناوا الى اليابان فان مدة ما بعد الحرب لن تنتهِ اطلاقا". وبدأت بعدها مفاوضات مع الولايات المتحدة الامركية بشأن استعادة أوكيناوا واعادة ضمها الى اليابان. وقد ادرك الامريكيون الاشارات اليابانية المتكررة سواء من سكان جزر اوكيناوا او من جانب الحكومة اليابانية. وكانت هناك قناعات متبادلة بان اوكيناوا هي جزء من الاراضي اليابانية وان الحكومة الامريكية تتفهم تماما رغبة الشعب الياباني باعادة ضم اوكيناوا الى الاراضي اليابانية، الا انه لا يخفى على الجميع بان اوكيناوا كانت تأوي ترسانة نووية امريكية في تلك المدة وهي حيوية بالنسبة لمصالحها الامنية في اقصى آسيا وكذلك بالنسبة لامن كوريا وبالنسبة للوضع الامريكي في فيتنام، وكان لزاما على الامريكيين ان يضمنوا تلك المصالح، وحدث تغير خلال تولي الرئيس الامريكي السابق ريتشارد نيكسون الذي وحسب رؤيته بانه لابد من تفعيل الجهود المشتركة لحلفاء الولايات المتحدة لتعزيز امن العالم الحر، لذلك جاءت مرحلة ارجاع او اعادة ضم اوكيناوا الى الاراضي اليابانية متناغمة مع فلسفة نيكسون بان تلعب اليابان دورا اكبر بالنسبة لحماية منطقة اسيا الباسيفيك. وحسب الادراك الامريكي السائد في تلك الحقبة، فان ارجاع اوكيناوا ينبغي ان لا يُفهم على انه ضعف عسكري امريكي. وبعد عقد سلسلة من اللقاءات والمشاورات بين الطرفين اختتمت بالاعلان المشترك عام 1969 بين الرئيس الامريكي نيكسون ورئيس الوزراء الياباني ساتو بالزام الطرفين بالاتفاق على اعادة ضم اوكيناوا الى اليابان بعد مرور ثلاثة اعوام من تاريخ هذا الاعلان وبالفعل تحقق ذلك في عام 1971[26].

[26] MOFA, Joint Communique between President Richard M. Nixon and Prime Minister Eisaku Sato November 21, 1969, Para. 6, p.99

وبالفعل اسهم ارجاع اوكيناوا بفتح حقبة جديدة من العلاقات اليابانية الامريكية تطورت فيها هيكلية تلك العلاقات ولاسيما الاقتصادية التى بلغت مديات متقدمة اذ لم يعد الاحتكار الامريكي للقوة الاقتصادية هو الوحيد في العالم الحر وانما اخذت تفقد هذا الاحتكار لصالح قوى اخرى ومن بينها اليابان التي نمت قوتها الاقتصادية في تلك المدة وبوتيرة متصاعدة ومتسارعة.

كان لدى اليابان هاجس اخر هو سعيها الى اعادة النظر بالاتفاقيات الامنية ابتداءا منذ زمن الخمسينيات والستينيات والتي عدت اوقات ديناميكية وفاعلة على صعيد العلاقات اليابانية الامريكية، ولكن هذه المرة حاولت اليابان من هذه المراجعة نقل علاقة الاخ الاصغر بالشريك الاكبر الى علاقة متوازنة تكون فيها اليابان شريكا متساويا.

1. 2. 4. صياغة سياسات الدفاع الوطني الياباني 1976

بعد التطور الذي شهدته العلاقة بين الولايات المتحدة واليابان على اثر عودة أوكيناوا الى الوطن الام، وسرعان ما انعكست ايجابيات تلك العلاقة على الميدان الاقتصادي ونمو معدلات الاقتصاد الياباني بوتيرة متسارعة، وشهدت البلاد عموما تراكما للثروات بصورة مثيرة وزيادة في معدلات الصادرات الى الحد الذي زاحمت فيه المنتجات اليابانية سلع تنافسية عالمية وهددت بها اسواق دول العالم الاخرى. وقد سارعت الحكومة اليابانية الى اتخاذ قرار في غاية الاهمية تم بموجبه تبني برنامج الدفاع الوطني الياباني عام 1976 والذي بقي سار المفعول ولم يطرأ عليه تعديل حتى شهر تشرين الثاني2013. وكانت اهم مقومات هذا البرنامج امتلاك اليابان قدرة دفاعية ضرورية وبالحد الادنى واللازم لامة مستقلة تنأى بنفسها من ان تكون مصدرا للاستقرار في الاقليم المحيط بها لاسيما بسبب فراغ القوة الذي تعيشه المنطقة والمتمثل بعدم وجود قوة عسكرية او دفاعية يابانية. وبعد اسبوع من تبني هذا البرنامج، صدر قرار من الحكومة اليابانية يقضي

بالابقاء على نسبة الانفاق الدفاعي الى اقل من 1٪ من الناتج القومي الاجمالي. وفي هذا الصدد لابد ان نذكر ان الانفاق الدفاعي الياباني كان يرتفع بصورة مرنة وغير ملحوظة منذ انتهاء الحرب، وكان هذا الارتفاع يسير بمنحنى عكسي، ففي الوقت الذي تراجع الانفاق الدفاعي نهاية الخمسينات من 2٪ وصولا الى اقل من 1٪ من الناتج القومي الاجمالي، الا ان الواقع يشير الى زيادة في هذا الانفاق الدفعي، وتتأتّى هذه الزيادة بفعل النمو المتزايد في الناتج القومي الاجمالي والذي يتزامن معه زيادة في الحصة المخصصة للدفاع بفعل الحصة المالية الدفاعية المقررة بـ 1٪ واصبح من العسير زيادة معدل الانفاق العسكري من اجل الوصول الى 1٪ بسبب النمو السريع في الناتج القومي لليابان [27].

وكخطوة لتعزيز وتوثيق الصلة بالحليف الامريكي، عمدت حكومة (تاكيو ميكي) في تلك المدة الى زيادة الدعم المالي لتغطية نفقات القاعدة العسكرية الامريكية، اذ كانت صورة الدعم الياباني في المرة الاولى على شكل تغطية نفقات العاملين اليابانيين في القاعدة ثم توسعت فشملت تغطية نفقات الاسكان للقوات الامريكية وبعد ذلك زادت وتيرة تلك النفقات حتى صارت اليابان تدفع 3,2 مليار دولار في عام 1990 ثم ارتفعت الى 6,6 مليار دولار عام 1996 ثم ظل هذا الدعم المالي مستمرا بعد تلك المدة ويكون محسوبا على اساس الين الياباني[28].

[27] يرجى الاطلاع الرابط التالي وفيه ايضا نص ارشادات الدفاع المنشورة على موقع رئيس الوزراء الياباني (شينز آبي): http://japan.kantei.go.jp/96_abe/documents/2013/__icsFiles/afieldfile/2014/02/03/NDPG.pdf
واتضح بعد اعلان اليابان بتاريخ 2013/12/17 عن إستراتيجية أمن قومي جديدة الغاية منها تعزيز دفاعاتها وحماية أراضيها وتأتي استكمالا مع توجهات رئيس الوزراء (شينز آبي) في دعم موقف اليابان كمساهم في السلم والأمن العالميين. ان اليابان ستضطلع بأدوار أمنية أكثر "استباقية" فيما يتعلق بقوات الدفاع الخارجية، وبموجبها ستضع إرشادات جديدة بخصوص صادرات الأسلحة، وبذلك يعتبر ذلك تحولا كبيرا من سياساتها المتقيدة وستكون هناك ارشادات وقواعد تعليمات جديدة للسياسات الدفاعية ولاسيما في المجالات المتعلقة بالامن القومي سواء في المنطقة البحرية والفضاء الخارجي وكذلك في مجال المعلومات ومجال الطاقة ايضا.

[28] Rejei yushida, Basic of U.S. military presence in Japan, Japan Times: http://www.japantimes.co.jp/news/2008/03/25/reference/basics-of-the-u-s-military-presence/#.VHmDMGfOsTI

وفي هذا الصدد، يسجل الدعم الياباني السخي للقوات الامريكية المتواجدة على الاراضي الياباني المفارقة الاغرب اذا ما قورنت بين جميع حلفاء الولايات المتحدة الامريكية في العالم، فقلما تجد امة مضيافة بهذا القدر من الانفاق على قوات اجنبية مقيمة على اراضيها حتى وان كانت تلك القوات تتكفل بحماية اليابان.

تم في نفس العام تبني ارشادات التعاون الدفاعي وبالتعاون مع الولايات المتحدة، ويُقصد بتلك الارشادات تأسيس برنامج تعاون وثيق بمقتضى المادة الخامسة من المعاهدة الامنية ولكن مع توسيع دور قوات الدفاع الذاتي اليابانية، ومنذ ذلك الحين تعززت اواصر التعاون الامني واصبحت الولايات المتحدة بمثابة الصديق الذي لا يمكن تعويضه. وبالفعل اخذت اليابان تسير ضمن الميول الغربية وتتضامن معها فيما يتعلق بمواقفها وسياساتها تجاه الاتحاد السوفيتي لاسيما بعد احتلال الاخير لافغانستان، وكان من ضمن القرارات اليابانية في هذه الصدد مقاطعتها للالعاب الاولمبية في موسكو صيف عام 1980.وقد وصلت صورة الانسجام الامني والاقتصادي الامريكي الياباني الى الحد الذي اخذ تفكير صانع القرار الياباني في عقد الثمانينات يحاكي نظيره الامريكي، ففي الوقت الذي تتضح رؤية الرئيس الامريكي السابق (ريغن) بالتعامل بصيغة رباعية مع الاتحاد السوفيتي، كانت تجد صداها في تفكير صانع القرار الياباني الذي كان يرى بان تلعب اليابان دورا مسؤولا اكبر في سياستها الخارجية وبتناغم مع الرؤى الغربية. وفي الوقت الذي اكد ريغن على اهمية ان يأخذ القطاع الخاص في الاقتصاد دورا واضحا، الا انه كان يلقى تجاوبا متزامنا بدعوة الى اعادة بناء الاقتصاد والمجتمع الياباني[29].

[29] H. Nakanishi, Postwar Japanese Foreign Policy, chapter 4, M. Iokibe, Yuuhikaku, 2001, p. 181

1. 3. المصالح المشتركة في العلاقات اليابانية الأمريكية

لدى مراجعة مراحل العلاقات الثنائية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر، نلاحظ ان الاسس التي ارتكزت عليها تلك العلاقات انطلقت من رؤى مشتركة أدركتها الولايات المتحدة بعد خسار اليابان واعلان انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية. فبعدما ضمنت الولايات المتحدة سيطرتها على الجزر اليابانية واستسلام اليابان واذعانها التام للارادة الامريكية، ادركت ان موقع اليابان في اقصى الشرق الاسيوي وبجوارها قوى كبرى (الصين وروسيا) كانت من بين اهم العوامل التي تقف وراء عدم ترك اليابان بعيدة عن حسابات صانع القرار الامريكي. ولا ننسى في تلك الحقبة الامتدادات الايديولوجية بين العالمين الرأسمالي الحر والشيوعية الاشتراكية التي كانت في اوج عصرها وانتشارها.

فالعلاقات الاقتصادية بين اليابان والولايات المتحدة بنيت على اهتمامات أمنية او يمكن تسميتها هواجس امنية تتطلب صيانة تحالف فعال وبنفس الوقت بنيت على اهتمامات اقتصادية طالما شهدت عدم توافق لكثير من القضايا التجارية بين البلدين، ولكن ازداد الاهتمام بالجانب الاقتصادي بعد دخول اليابان في مرحلة التنمية الاقتصادية اثناء عقدي الستينات والسبعينات وبروز قضية المنتجات اليابانية من المنسوجات ثم تبعها لحوم الابقار والمعادن وبعد ذلك السيارات، وازدادت الحدة التنافسية في العلاقات الاقتصادية بعد دخول المنتجات الالكترونية والكهربائية وتقنيات الاتصالات في بداية الثمانينات ثم الاقمار الصناعية وصناعات الطائرات واستمر هذا الحال مرورا بأواخر الثمانينات اذ شهدت بروز قضية المعدات الاحتياطية للسيارات والمعدات الطبية. ولطالما حرصت الحكومة اليابانية على تضييق دخول الاجانب الى اسواقها عبر تدابير تنظيمية تعرقل دخول اللاعبين الاقتصاديين الاجانب بحيث بدت الاسواق اليابانية غير منفتحة على

الاجانب، مما أدى بشكل أو بآخر الى انعدام التوازن في التجارة الثنائية ووصف من قبل بعضهم بأن هذا التقييد الياباني كان دليلا لايمكن نكرانه على الممارسات اليابانية غير العادلة[30].

كان هناك خياران في العلاقات بين اليابان والولايات المتحدة، أولاهما أهمية إنعاش الاقتصاد وإصلاحه الياباني بعد الحرب العالمية الثانية كونه احد أهداف السياسة الخارجية الامريكية، وثانيهما كانت هناك طرق عديدة تُطبق بموجبها السياسة الامريكية وسط متغيرات خارجية اخرى أسهمت جميعها لمصلحة وفائدة اليابان. ويضيف آخرون خيار ثالث وهو ان الاحتكاك العميق في العلاقات الاقتصادية والتنافسية بين اليابان والولايات المتحدة عجل الحاجة الى وجود ميول حمائية او وقائية للحد من النزاعات التي تحدث في مجال التجارة والاستثمار[31].

وفق الحسابات الامريكية، ان ترك اليابان بدون تدبير محكم يعني خسارة واضحة لمصالحها في منطقة آسيا الباسيفيك، وان بقاء اليابان مجرد دولة مغلوبة ومسلوبة الارادة سيجعلها عبئا على الولايات المتحدة. فغايتها في اليابان ان تعطى هذه الامة شيئا من كيانها وفسح المجال لها للتعبير عن هويتها ولكن بقيود ستكون محصلته ايجابية بالنسبة للمصالح الامريكية في المنطقة. فكانت كما شاهدنا في توقيع اتفاقية الاستسلام والاتفاقية الامنية وقبلها كتابة الدستور الياباني ثم تلتها سلسلة من التوافقات والمراجعات لاتفاقات سابقة وابرام اسس وثقت صيغة العلاقات بين البلدين. فوجد صناع القرار ومنظري الاستراتيجيات الامريكيين

[30] Yutaka Kawashima, Japan Foreign Policy at the Crossroads: Challenges and Options for the Twenty-First Century, the Brooking Institution, Washington, 2003, p56

[31] Aaron Forsberg. America and the Japanese Miracle: the Cold War Context of Japan's Postwar Economic Revival, 1950-1960. Chapel Hill and London: University of North Carolina Press, 2000.

في اليابان ملاذا يمكن الاستفادة منه. وفق الادراكات الاتية والتي يمكن تأطيرها تحت عنوان: اسباب تطور العلاقات اليابانية – الامريكية

1. ان اتضاح الرؤية حول المصالح المشتركة لليابان والولايات المتحدة لن يكتمل الا بعد قراءة الإدراك المتبادل لكلا البلدين سيما وانه يبعث على التفاؤل كونه يصب في مصلحة البلدين، فالولايات المتحدة تنظر الى اليابان من زوايا مختلفة، انطلاقا من ان اليابان ليست فقط دولة مهمة تقع في الركن الهادى من العالم، وإنما تعتمد الولايات المتحدة ودول اخرى على اليابان باعتبارها العمود الفقري البحري في منطقة اسيا الباسيفيك لأهميتها في تأمين الاستقرار وتحقيق توازن استراتيجي في الإقليم. ولا ننسى هناك عوامل أسهمت في تعميق الإدراك الامريكي لأهمية اليابان بالنسبة للمصالح الامريكية، فاليابان وحجمها وثقلها الاقتصادي وانعكاس ذلك على وزنها وحضورها العالمي ماليا جعلها من الدول الرائدة في المنظومات الأممية بحيث أصبحت ثاني اكبر مساهم في موازنة الامم المتحدة وكذلك الحال في صندوق النقد الدولي وتضطلع بدور ريادي في العديد من المؤسسات المتعددة الجنسية ويتعمق لدينا الفهم الامريكي لدور اليابان في كونها تستضيف قواعد عسكرية لعدد كبير من القوات الامريكية مما يعني ان الولايات المتحدة مطمئنة على انفتاح وسلامة ممرات الملاحة البحرية في منطقة تعد الأكثر خصوبة ودينامية على صعيد الاقتصاد العالمي[32].
2. ومن هذا المنطلق، تتضح لدينا صورة العلاقة بان الولايات المتحدة تحتاج الى يابان قوية وبدرجة لا تقل عن حاجة اليابان نفسها الى قوة الولايات المتحدة، ووفق ذلك يتضح لدينا المنظور او الإطار الذي يمكن ان تفهم من خلاله علاقة التحالف الامريكي الياباني والذي بموجبه لابد أن تبقى اليابان جنبا الى جنب

[32] Yutaka Kawashima, Ibid, p58

مع الولايات المتحدة وهي بحاجة الى المضي قدما مع الولايات المتحدة، فاليابان سبق ان احتلت موقعا رياديا في القارة الآسيوية في الماضي وباستطاعتها الاستمرار لان تكون كذلك في المستقبل.

3. تعد اليابان بمثابة نقطة انطلاق امريكي في منطقة آسيا الباسيفيك وابتداءً من شبه الجزيرة الكورية، وبالفعل جعلت الولايات المتحدة من اليابان مركزا لقواتها العسكرية التي احتوت اكثر من 47,000 الف مقاتل امريكي ولاسيما في جزر أوكيناوا، ثم فسحت المجال للبنية الصناعية العسكرية اليابانية للعمل وفق الشروط الامريكية وبدأت بانتاج الاسلحة والمعدات العسكرية اللازمة لادامة زخم الحرب الكورية، فبحكم قرب المسافة كانت اليابان الاوفر حظا للقيام بهذا الدور، وفي الوقت نفسه تتوافر في اليابان بنية صناعية كانت في يوم من الايام سببا في الماكنة العسكرية اليابانية التي بسطت سيطرتها على شرق وجنوب شرق القارة الاسيوية، وهي فرصة مناسبة لتدشينها مرة اخرى ولكن لمآرب أمريكية[33].

4. في ادراك امريكي مسبق لاهمية اعادة بناء البنى التحتية اليابانية التي دمرتها الحرب، واعادة تشغيل المصانع الحربية، كان من الضروري انتشال الاقتصاد الياباني وبسرعة من مخلفات الحرب العالمية الثانية، وبالتالي كان من اللازم ايجاد صيغة لتحمل مسؤولية بلد محتل ومساعدته لانتشال نفسه من مخلفات الحرب والدمار الذي لحق بمنشآته، فكانت الحرب الكورية افضل اجابة على ذلك ووفرت باندلاعها منافع جمة لليابان قبل الولايات المتحدة فكانت نظيرا لمشروع مارشال في اوربا ولكن بصيغة اخرى.

[33] Richard L, Armitage and Joseph S, Nye, The center of strategic and international studies, the US - Japan Alliance, anchoring stability in Asia, Washington DC, August 2012, p2.

5. لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لترك اليابان لقمة سائغة لصالح امتداد الايديولوجية الشيوعية التي نجحت في الصين عام 1948 وفي كوريا حتى كانت سببا في اندلاع الحرب بين الكوريتين كما اسلفنا. فالعالم الحر كان على المحك اما الاستمرار والتقدم واثبات نجاح القيم والمفاهيم الليبرالية بكافة ابعادها الاقتصادية والسياسية في معركة الصراع الايديولوجي او اعلان الهزيمة امام الفكر الشيوعي الذي لقي رواجا كبيرا في كثير من بلدان العالم التي ذاقت مرارا السيطرة الامبريالية، وبالتالي كانت اليابان اختبارا حقيقيا لذلك، فتركها يعني هزيمة حقيقة للعالم الرأسمالي الحر بريادة امريكية. فكان الاولى ضمن الحسابات الامريكية ان تكون اليابان جزءا مكملا للنهج الرأسمالي الامريكي في اقصى آسيا.

6. ان نجاح الانموذج الياباني وبضمانة امريكية يعني نجاحا للسياسة الامريكية في خلق عالم حر جديد وبافكار ليبرالية ومفاهيم ديمقراطية ونموذج رأسمالي لامة كانت في يوم من الايام عدوا لدودا للولايات المتحدة، وبالتاكيد سيضيف هذا الانموذج زخما اكبر لرائدة الديمقراطية وصاحبة المنهج الليبرالي. وبالفعل تحقق ذلك في الحرب الكورية عندما نجحت الولايات المتحدة في وقف الزحف الكوري الشمالي واقامة عالم رأسمالي حر في كوريا الجنوبية وتوسيع لرقعة نفوذها ومصالحها في شرق آسيا لتشمل هذه المرة كوريا الجنوبية. كما انها قدمت بذلك زخما لاستمرارها في احتواء المد الشيوعي في جنوب شرق اسيا ولاسيما في حربها في فيتنام التي كانت مسلسلا دمويا آخرا ضمن مراحل الصراع الشيوعي الرأسمالي في تلك المدة[34].

7. لا شك ان اليابان هي الاخرى وجدت ضالتها في الولايات المتحدة الامريكية بعد ان منيت بهزيمة مريرة على يدها، ولم يكن امامها من منفذ سوى الاذعان والقبول باملاءات المنتصر الامريكي والاذعان الكامل

[34] Yuzuhiko Togo, Ibid, p55

له على ان تتحين الفرص من اجل التحرر واستعادة السيادة واحراز تقدم في مسألة امنها القومي حتى وان طال بها الزمن، فكان لها بالفعل كما ارادت. وكان الادراك الياباني يتجسد في الضمانة الامنية التي توفرها المظلة الامنية الامريكية لليابان مقابل ضمان زوال التطلعات اليابانية العسكرية، فتكفلت الاتفاقية الامنية بين اليابان والولايات المتحدة بذلك، وسبقها الدستور الذي قدمه الامريكيون الى اليابان والذي يحرم على اليابان الدخول او المشاركة في اية عمليات عسكرية خارج اراضيها، كما ان البقاء تحت المظلة الامريكية يكفي ليجعل اليابان منيعة من اعدائها الاقليميين المنتصرين بعد الحرب العالمية الثانية، فلولا الولايات المتحدة لاصبحت اليابان رهينة امام الدب الروسي او التنين الصيني. ولاسيما ان الجميع يعلم ان روسيا وعلى الرغم من انتهاء الحرب العالمية الثانية سارعت الى احتلال جزر الكوريل والتي يسميها اليابانيون بالاراضي اليابانية الشمالية[35]. وهو نفس الادراك الذي قاد الامريكيون ليعززوا من سيطرتهم على اليابان وعدم فسح المجال لاية قوى اخرى في شرق آسيا للحصول على نفوذ اكثر في المنطقة. وكما اسلفنا في المبحث الاول، فقد كانت هناك خطة بتطبيق احتلال رباعي لليابان يتكون من الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا والصين الا ان ظهور بوادر التوتر للحرب الباردة والتي تجلت في الاحتلال الرباعي لألمانيا كانت أسباب حقيقية وراء رفض الرئيس ترومان لأي من تلك المقترحات. وبالتالي تم الاقتصار على الاحتلال الامريكي فقط.

8. يرى البعض أن النهضة اليابانية الثانية (بعد النهضة الاولى في عصر الميجي وانتهت بهزيمة اليابان) كانت أيضاً ثمرة الإصلاحات التي فرضها الجنرال الأمريكي (ماك ارثر) على اليابان بعد هزيمتها عام

[35] US Department of State, Office of the Historian, 1945-1952 Milestones: Occupation and Reconstruction of Japan:
https://history.state.gov/milestones/1945-1952/japan-reconstruction

1945 على الرغم من ان البعض اعتبر ذلك مبالغة الى حد ما. فقد تأثرت اليابان إلى حد كبير بالطروحات الغربية في التحديث ، وهذه مسالة لا جدال فيها لأن جميع الباحثين اليابانيين يعترفون بها صراحة، إلا أن اليابان عرفت في الوقت نفسه كيف توطن تلك الطروحات بما يتلائم مع بنية المجتمع وطبيعة الشعب الياباني الذي استوعب جيداً ما يلائمه من تلك الطروحات وطورها[36].

9. بمرور الوقت اصبحت اليابان جزءا مكملا للتطلعات الامريكية سواء في منطقة آسيا الباسيفيك او على الصعيد الاقتصادي العالمي، فلم يعد بامكان اليابان ان تختار سياستها المنفردة بعيدا عن النسق العام الذي تتناغم بموجبه مصالحها مع الولايات المتحدة وبما لا ينعكس بالضرر على المصالح الامريكية. وقد جنت اليابان والولايات المتحدة محصلة تلك العلاقة وترسخت لكلا الطرفين منافعها الايجابية، بحيث تعدى ذلك منطقة اسيا الباسيفيك الى مناطق متفرقة من العالم والشرق الاوسط خير مثل على ذلك. فموقف اليابان من اسرائيل وعملية السلام لا يتعدى ان يكون جزءا من الرؤية الامريكية واذا ما كان لليابان دورا في عملية السلام فهو بالتاكيد متأتٍ برضى امريكي وهنا لا مجال للتصرف المنفرد فاذا ما تحقق فسيكون وفق برنامج مساعدات التنمية الرسمية او تطبيق مشاريع تنموية مشتركة تجمع بها اسرائيل مع بعض الدول العربية مثل مشروع ممر السلام.

[36] مسعود ضاهر – النهضة اليابانية المعاصرة : الدروس المستفادة عربياً، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز/ 2002، ص 479.

2. العوامل المؤثرة في العلاقات اليابانية الامريكية

2. 1. العوامل السياسية والأمنية

لا شك ان صورة العلاقة بين اليابان والولايات المتحدة لا تتضح الا عن طريق دراسة البواعث السياسية والامنية لهذه العلاقة والتي وضعت اساسا لشراكة طويلة ومتجددة اثبتت ديمومتها طيلة العقود السابقة، فلم تشهد يوما توترا واضحا يستحق ان يفسر على انه تقاطع وخلاف، وان وجد فلن يتعدى ان يكون بمستوى لا يرتقي الى مرحلة الخطر او يؤدي بتلك العلاقة الى التفكك.

وحتى لا نبتعد كثيرا في رسم صورة هذه العلاقة، وجدنا من الضروري ان نعطي بعض الاجابات عن ماهية العوامل السياسية والامنية التي وثقت لتلك العلاقة واعطتها صفة الديمومة على الاقل ضمن ما يراه معظم المفكرين والدارسين لهذه العلاقة القائمة على التحالف الامني الاستراتيجي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وباعتقادنا تستمد هذه العلاقة محتواها من التأطير النظري او الفلسفي لشكلها ويتضح ذلك عن طريق مراعاة المفاصل التالية:

2. 1. 1. الدستور الياباني وجدلية التغيير.

ففي الوقت الذي التزم اليابانيون طيلة العقود الستة الماضية بالدستور الذي صاغه الامريكيون لهم، ولم يحيدو عنه او يجرون عليه تغييرا حتى هذا اليوم على الرغم من محاولاتهم اليائسة في بداية تأسيس الدستور، الا انهم استطاعوا ادارة بلادهم وفق المبادئ والافكار التي اسس لها الدستور، كما استطاعوا ان يكيفوا

اوضاعهم وتطلعاتهم وفق نصوص الدستور. ولكن ذلك لم يمنع اليابانيون من الاتيان بمحاولات كثيرة من اجل اعادة صياغة الدستور تحت مبررات تستدعي التغيير لتتلائم مع مقتضيات العصر. وكانت اهم الفقرات التي يركز اليابانيون عليها مرارا هي المادة التاسعة من الدستور وضرورات اعادة رسم الصورة العسكرية اليابانية من جديد.

فكما معروف دخل الدستور الياباني حيز النفاذ في الثالث من شهر أيار1947 ويوصف بانه دستور سلمي من حيث طبيعته، وقد جاء في المادة التاسعة منه بأنه "دستور ينبذ الحرب" وقد تم تفسير هذه المادة على انها تعطي السماح لليابان بالحصول على قوات دفاع ذاتي وبضمنها قوات الدفاع الذاتي الجوية والبحرية والارضية ولا تسمح لليابان بالدخول في الحرب مهما كان السبب، ويعتبره كثيرون حينما يصفون الدستور السلمي بانه دستور ماك ارثر القائد الامريكي الاعلى لقوات التحالف الذي سعى الى فرضه على اليابانيين وبدون شروط. وكنتيجة لذلك كان على اليابان ان تبقى دولة غير مسلحة واصبحت سياساتها مقيدة تماما بسبب الدستور، ومن هذا المنطلق بُنيت اساسيات الدستور الياباني على مقومات السيادة الشعبية واحترام حقوق الانسان واحترام السلم، ويعتبر بموجبها المبدأ السلمي مهما بصورة عملية، ولذلك جاءت المادة التاسعة لتشترط عدم الدخول في الحرب وهي بمثابة تعهد متبادل بين المجتمع الدولي والشعب الياباني وقوامه ان اليابان لن تلجأ الى استخدام القوة كاحد ادوات السياسة الوطنية، وعدم السماح باللجوء الى الحرب بصورة مخالفة لارادة الشعب الياباني[37].

[37]Bradely Gibbs, Future Relations Between the United States and Japan: Article 9 and the Remilitaization of Japan.Houston Journal of International Law, Vol:33, pp 139-142.

2 . 1. 1. 1. مراجعة الدستور

ظهرت بوادر التغيير او مراجعة الدستور الياباني منذ بداية تسعينات القرن الماضي وكانت احد اوجه التعامل الايجابي في العلاقات اليابانية الامريكية، ولربما يتصور البعض ان تغيير الدستور لن يصب في مصلحة الولايات المتحدة الامريكية، ولكن من حيث الواقع هو رأي لقي قبولا امريكيا وتشجيعا في بعض الاحيان، فمثل اليابان التي تقع في شرق آسيا لن تجد الولايات المتحدة الامريكية خير من يعينها على تحقيق سياساتها في اقليم الباسيفيك.

كانت المادة التاسعة من الدستور هي المنفذ الذي تدخل منه اليابان لمراجعة دستورها ومن خلالها تستطيع فعل الكثير لتصبح عضوا اكثر تحملا للمسؤولية في المجتمع الدولي ولتزيد من خلاله اسهاماتها ومشاركاتها الدولية ومن نافذة ضرورات تحقيق السلم والامن الدوليين، وكانت مساحات تحركها في هذا الخصوص تنطلق من الاتي:

1. تشريع عدة قوانين مهمة والحصول على موافقة البرلمان الياباني (الدايت) على معاهدات تتعلق بتلك القوانين وخاصة بموضوع الاستجابة لاي هجمة مسلحة وعدم تفويتها.
2. لا بد ان يأخذ بنظر الاعتبار الفصل 12 من الدستور موضوع تحسين قانون التعاون السلمي الدولي لعام 1992.
3. تكوين اساس قانوني بصورة دائمية من اجل المشاركة ودعم القوات التي لديها تحالف معها.

وقد هيأت تلك المساحات مبررات لليابان للتحرك من خلالها على المادة التاسعة من الدستور لتسمح لنفسها اعادة تفسير هذه المادة وبطريقة الحد الاقصى مما تسمح له هذه المادة من ممارسة حق الدفاع الذاتي للقوات اليابانية. ففي بداية عام 2000 كانت قد تأسست لجنة البحوث البرلمانية حول مراجعة الدستور في

مجلس النواب الياباني (المجلس الادنى) جرى تحديد مدة زمنية لعملها أمدها خمس سنوات، وفي عام 2002 اصدرت هذه اللجنة تقريرا مؤقتا بينت فيه الاراء المختلفة حول مراجعة المادة التاسعة من الدستور، ومنذ ذلك الحين وبسبب الاراء المنقسمة حول هذا الموضوع لم يصبح موضوع مراجعة الدستور موضوعا حيويا وانما ترك بصمات ومناقشات ظلت باقية على جدول اعمال الحكومات اليابانية المتعاقبة في السنوات التي تلتها، ولكن لا يغيب علينا ان مثل هذه المداولات والمنقاشات شكلت زخم لموضوع مراجعة الدستور وهو ما حصل بالفعل خلال السنوات الاخيرة[38].

كانت هناك مبررات مرحلية جعلت من الدستور الياباني سلميا ومنصاعا للارادة الدولية اكثر من خضوعه للارادة اليابانية، وعلى الرغم من محاولات يابانية عديدة لفرض المفاهيم والصيغ اليابانية عند الاعداد لمشروع الدستور حتى عندما قدم مشروع الدستور الامريكي سعى اليابانيون لـ (Japanize to) الدستور* ولكن تلك المحاولات لم تنجح، فكانت النتيجة الدستور الياباني بصيغته الحالية، وكما يصفه احد اساتذة العلاقات الدولية في جامعة صوفيا اليابانية الاستاذ Kawaguchi azukoK بانه دستور فريد وضع اليابان بصورة صارمة تحت سيطرة حكومة عالمية او اممية او يمكن تسميتها سيطرة خارجية فرضت دستورا يؤكد على سلمية اليابان المدعومة بنظام اممي (الامم المتحدة او المجتمع الدولي)، وبما ان الدستور الياباني دستورا سلميا بإرادة دولية يعني ذلك ان هذه الامة السلمية لابد ان تعتمد على حماية دولية عند تعرضها لمخاطر بسبب القيود التي فرضها الدستور على اليابان ويحرم من الدخول في اي عمليات عسكرية خارج الاراضي اليابانية كما ان قدرات اليابان قُيدت بخصوص مشاركتها في عمليات مشتركة مع حلفائها السياسيين.

---

[38] Kazuhiko Togo, Ibid, p 86.

* وهو مصطلح غير مألوف وتصعب ترجمته الى اللغة العربية ويقصد به اضفاء مسحة يابانية على الدستور.

بصراحة ينطلق اصحاب الرأي المناهض لتغيير الدستور من حجج تستمد محتواها من احداث التأريخ:

(1) فالبعض يرى اليابان انها تريد طي صفحة الماضي ونسيان افعالها قبل وخلال الحرب العالمية الثانية وتريد ان تمحي ذاكرة انها كانت مذنبة اكثر من ان تكون مسؤولة عما جرى خلال تلك المدة.

(2) يعتقد اخرون بانه من الافضل لليابان ان تركز على حماية مركزها الاقتصادي وتأثيره في الاقتصاد العالمي.

(3) ان مراجعة الدستور ولاسيما المادة التاسعة منه يعني اعادة عسكرة اليابان وبالتالي سيكون سببا كافيا لزعزعة استقرار المنطقة وتحفيز الاخرين نحو سباق تسلح من نوع جديد في آسيا[39].

ويبدو ان هذا الحال لن يطول وان الوقت قد حان بالنسبة لليابان لتحمل مسؤولية اكبر لحماية نفسها والايفاء بتعهداتها مع حلفائها الامنيين في حال اقتضت بنود التحالف المشاركة في عمليات عسكرية مشتركة بالاضافة الى ضرورة ايفائها بالتزامات دولية تتعلق بحفظ السلم والامن الدوليين وما تقتضيه مهام حفظ السلام في بعض مناطق العالم[40].

---

[39] Michael A. Panton, Politics, Practice and Pacifism: Revising Article 9 of the Japanese Constitution, 11 ASIAN-PAC. L. & POL'Y J. 163, 198 (2010).

[40] Michael A. Panton, Ibid, pp.163, 198.

2. 1. 2. تطلعات الحزب الليبرالي الديمقراطي

يكاد يتفق الباحثون والمحللون السياسيون بان نجاح النظام السياسي الياباني بعد الحرب العالمية الثانية والتوصل الى صيغة مقبولة مع الولايات المتحدة كان سببه الحزب الليبرالي الديمقراطي الياباني وهو كما يعرف عنه بانه حزب يميني، فمنذ عقد الخمسينيات في القرن الماضي نجح هذا الحزب في الاستحواذ على السلطة في اليابان وكانت اليابان تمر بفترة تعافي اقتصادي من خلال علاقاتها التي نسجتها مع الولايات المتحدة ببعديها السياسي والامني، ولذلك نسبت النجاحات التي حققتها الحكومات اليابانية المتعاقبة الى الحزب الليبرالي الديمقراطي الياباني والمعروف اختصارا في اليابان LDP "Liberal Democratic Party" سيما وهو يتولى رئاسات الحكومات اليابانية لفترة ناهزت الخمسة قرون، (باستثناء عشرة شهور خلال عامي 1993 و 1994 عندما تولى رئاسة الوزراء السيد مارورياما من الحزب الاشتراكي الياباني وهي المدة الوحيدة التي ترك فيها LDP منصب رئاسة الوزراء ليعود له مرة ثانية بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت بعد هذه المدة)[41]، حتى خسارته لصالح منافسه الحزب الديمقراطي الياباني المعارض DPJ " Democratic Party of Japan" عام 2009 ، ولكن تلك الخسارة لم تدم لفترة طويلة حتى استعاد السلطة بعد فوزه في الانتخابات البرلمانية بمجلسيها المستشارين والنواب وسجل تاريخ 16/كانون الاول/2012 فوزا ساحقا للحزب الليبرالي الديمقراطي وبعد عشرة ايام من اعلان فوزه شُكلت الكابينة الوزارية برئاسة السيد (شينز آبي)، واعتبر هذا الفوز بمثابة عودة كاسحة وحقيقية لمكانته السياسية الحقيقية بعد حالة اللا استقرار الوزاري التي شهدتها اليابان منذ تولي الحزب الخصم (DPJ) والتي على اثرها شهدت اليابان خمسة رؤساء وزراء في غضون

[41] Ellis S. Karauss & Robert J. Pekkanen, Political Party Organizations as Historical Institutions, Cornell University, U.S.A, 2011, p1.

خمس سنوات كما مرت اليابان بتجارب عنيفة ابرزها كارثة زلزال شرق اليابان الكبير في الحادي عشر من آذار 2011 وتداعيات التسونامي والكارثة النووية في مفاعل داييجي في فوكوشيما، ثم ان اليابان لما تزل تعاني من حالة الانكماش في الاقتصاد وتزايد العجز في الموازنة حتى بلغت المرتبة الاسوأ من بين الاقتصادات الغربية وبقيمة عجز تجاوزت 219٪ من حجم ناتجها القومي الاجمالي عام 2012, يضاف الى ذلك ان مشكلة بقاء قاعدة فوتنما الامريكية في اوكيناوا وعدم نقلها الى مكان اخر افلست رصيد الحزب الديمقراطي الياباني DPJ لصالح الوعود التي كان يطلقها الحزب الليبرالي الديمقراطي LDP باعادة تحديد مكان اخر لقاعدة فوتنما وانعاش الاقتصاد الياباني واخراجه من حالة الركود وزيادة فاعلية قوات الدفاع الذاتي الياباني وتعديل الدستور في مادته التاسعة للسماح لان تؤدي القوات اليابانية فعاليات اكبر خارج الاراضي اليابانية فضلا عن تعزيز وتمتين اواصر التحالف الامني مع الولايات المتحدة الامريكية عن طريق الدور العسكري الجديد لليابان وبتناغم امريكي اكبر هذه المرة[42]. وقد دخل الحزب الليبرالي الديمقراطي الانتخابات وهو متسلح ببرنامج عمل طموح لاسيما وان اليابان كانت بأمس الحاجة لقيادة سياسية فاعلة تعيد لليابان تألقها من جديد بعدما خفت بريقها وتراجع مركزها الاقتصادي الثاني الى المرتبة الثالثة لتحل الصين محلها. فلم تكن انتخابات مجلس النواب في 16 كانون الاول عام 2012 وحدها كافية لان يقوم الحزب الليبرالي الديمقراطي الياباني بدور فاعل فكان قد سبقها فوز الحزب في انتخابات مجلس الشيوخ (المستشارين) التي جرت في 21/تموز/2012، والتي أهلته ليمسك بمقاليد السلطتين التنفيذية والتشريعية معا، فلم تصبح عليه المهمة عسيرة حينما يراد له تشريع قانون ما وعلى سبيل المثال قانون تعديل الدستور الياباني الذي يمهد له

---

42 Ayako Mie, Confident LDP Plays up Victories as Diet Session Comes to a Close, Article published on Japan Times, June 20, 2014.

حيث يشترط فيه حصول اغلبية كلا المجلسين المستشارين والنواب. وبالفعل هذا ساعده على المضي قدما في التمهيد لتعديل الدستور الذي كان يسعى اليه منذ سنين، وهذا الامر بحد ذاته كفيلا لان يسمح لليابان لان تلعب دورا عالميا اكبر بحيث يصبح بإمكان اليابان بناء جيش قوي قادرا على تولي مهام خارج البلاد[43].

وقد كُتب مقالا للسيد (أكيرا كاواساكي)، عضو اللجنة التنفيذية في منظمة مركب السلام الأهلية، مقرها طوكيو لخص فيه تجربة السيد (آبي) في قيادة اليابان بانها تستمد محتواها من شعار قومي كانت قد تبنته اليابان منذ حقبة الميجي والقائمة على زيادة ثروات اليابان وتعزيز قوة الجيش ومنها استمد السيد (آبي) تجربته الجديدة التي تتلخص في انعاش الاقتصاد الياباني بسياسته التي عُرفت بـ Abenomics واسترداد السيادة اليابانية عن طريق معالجة القيود التي وضعها الدستور الياباني امام قوات الدفاع الذاتي اليابانية[44].ولاعطاء دور اكثر فاعلية لهذه الحقبة فلابد من التركيز على شخصية السيد (شينزو آبي) الذي يعد شخصية قيادية في اليمين المحافظ في اليابان، كان منذ وقت طويل نصيراً قوياً لتعديل الدستور، وسخر حياته السياسية في مجال تقليص نطاق بند السلام الدستوري. كما انه يدرك ان هناك متطلبات في المرحلة الراهنة تغيرت عما كانت عليه عندما خرجت اليابان من الحرب العالمية الثانية بهزيمتها، واهم متطلبات المرحلة هي ظروف التحالف الامني الياباني الامريكي الذي يرى بان اليابان ممكن ان تلعب دورا اكبر في تقديم دعم عسكري واضح وصريح لحليفها في الحرب على الارهاب، ولمواكبة الخطط الاستراتيجية الحديثة العهد لتحويل بؤرة تركيز الاهتمامات الامريكية العسكرية من منطقة شمال الأطلسي إلى منطقة آسيا–الباسيفيك. وهناك اسباب اخرى تتمثل بضغوط المجمع العسكري – الصناعي في اليابان، الذي يرى إمكانية

[43] LDP Official Website, https://www.jimin.jp/english/news/index.html
[44] Akira Kawasaki, Article 9's Global Impact, Foreign Policy in Focus FPIF online, July 27, 2007.

تحقيق أرباح كبيرة في مجال تطوير وتجارة الأسلحة. وكانت اول قرارات السيد(آبي)منذ توليه السلطة اصدار قرارات بتعزيز قوة الدفاع الياباني عبر زيادة الإنفاق الدفاعي الى (440 مليون دولار) وكانت تلك أول زيادة من نوعها منذ 11 سنة . وأوضح(آبي)أيضاً أنه يعتزم تعديل قواعد العلاقات الدفاعية مع الولايات المتحدة، التي ترغب في إدماج قوات الدفاع الذاتي الياباني في استراتيجيتها العسكرية العالمية[45].

2. 1. 3. مقومات التحالف الياباني الامريكي

هناك مفاصل مهمة في ثنايا العلاقات بين اليابان والولايات المتحدة، وتتم من خلالها مراجعة افاق التعاون الامني والعسكري واعادة تقويم لمديات الانسجام الياباني الامريكي تجاه قضايا محلية واقليمية ودولية، ويتم من خلالها بلورة صورة متجددة للتحالف الامني وضمان لديمومة هذا التحالف.

وتعتبر القاعدة العسكرية الجوية الامريكية فوتنما في اوكيناوا وقضية طائرات اوسبراي بالاضافة الى قضية جزر سينكاكو والتوترات الامنية في بحر الصين الشرقي، من ابرز القضايا التي تجسدت فيها صور التحالف الامني الياباني الامريكي. ولذلك نرى من الضروري بحث تلك القضايا بشكل منفصل وبشيء من الايجاز ليتضح فيما بعد كيف يطور اليابانيون والامريكيون علاقات التحالف الامني وكيف يتخطون المعوقات التي تقف في طريق هذا التحالف.

[45] Defense Program and Budget of Japan 2014, Overview of FY 2013 Budget request, Ministry of Defense of Japan, Defense Planning and Programming Division, Bureau of Finance and Equipment, Tokyo - Shnijuku, 2014, p23

2. 1. 3. 1. قضية أوكيناوا ومسألة نقل القاعدة الامريكية الى جزيرة غوام Guam

تُعد قضية أوكيناوا في العلاقات اليابانية الامريكية من القضايا الاكثر جدلا، فمنذ استرداد أوكيناوا عام 1972 وحتى الوقت الحاضر ما زالت تحتضن تلك المقاطعة او الجزر القاعدة الجوية الامريكية، وقد ضاق سكان أوكيناوا ذرعا بسبب وجود تلك القوات واعتادوا رفع شكاوى مستمرة الى الحكومة اليابانية لايجاد حل لهذا الوجود، فالكثير منهم يعتبرون انهم من ضحية التحالف الياباني الامريكي وانهم يتحملون اعباء هذا التحالف بالنيابة عن اليابان، فلم ينفكوا يوما ما من اتهام الحكومة بالمماطلة والتسويف في ايجاد حل لتلك القوات. فلطالما كانت قضية اوكيناوا والقاعدة الامريكية فيها سببا متكررا في ازمات حكومية وسياسية في اليابان وشهدت على اثرها استقالة رؤساء وزراء يابانيون فشلوا بالايفاء بعهودهم خلال حملاتهم الانتخابية بايجاد حل للقاعدة الامريكية التي تقطن في قاعدة فوتنما الجوية، ومن خلال اعادة نقل موقعها الى موقع اخر بعيدا عن جزر اوكيناوا او اخرون يرون بتحويلها الى اماكن اخرى في اوكيناوا لا تحتوي على منشآت سكنية. وكانت قضية اوكيناوا احد الاسباب التي بسببها خسر الحزب الليبرالي الديمقراطي LDP زمام السلطة في اليابان وتحديدا عام 2006 بعد ان ظل مداوما على رئاسة الحكومة اليابانية طيلة خمسة عقود من الزمان، وبسببها فاز الحزب الديمقراطي الياباني DPJ (الذي ظل يحتل مقاعد المعارضة طيلة المدة المذكورة وسجل لاول مرة توليه للسلطة التنفيذية في اليابان حتى اواخر عام 2012). ويتشارك الامريكيون واليابانيون الرؤيا بان معضلة استضافة القاعدة الامريكية في أوكيناوا هي من اكثر المسائل حساسية وكانت تشكل عنصر توتر دائما في تلك العلاقات وكثيرا ما اتفقوا على استبعاد تلك القضية من العلاقة الامنية في التحالف على امل ان ينظر اليها بشكل خاص. وفي عام 2006 اتفق اليابانيون والامريكيون على اعادة تحديد موقع قاعدة فوتنما الجوية بعيدا عن موقعها الحالي في مدينة جينوان Ginowan الى موقع اخر

يُعرف بمعسكر Schwab الذي يقع في موقع اقل تزاحما بالسكان في نفس الجزيرة، واصبحت تلك الاتفاقية محورية في التأسيس لموضوع اعادة نقل القاعدة خارج جزيرة أوكيناوا، وقد جاء في الاتفاقية بان تقوم الولايات المتحدة بتشغيل 8,000 من قوات المارينز بعيدا عن جزيرة أوكيناوا وذلك بنقلهم الى جزيرة غوام Guam الامريكية على ان يسمح ببناء خدمات استضافة قوات المارينز في معسكر Schwab الذي يقع على مقربة من شواطىء منطقة هينوكو Henoko ضمن مدينة Nako •. وقد بدأت المعضلة من هنا عندما وعد رئيس الوزراء الياباني عن حزب DPJ الاوكيناويين خلال حملته الانتخابية بانه سيعارض اي رفض تجاه اعادة نقل القاعدة على الرغم من انه صادق على خطة نقل القاعدة لاحقا مع اسلافه في الحزب، لتؤول تلك الخطة فيما بعد الى جدل عقيم ومعارضة محلية قوية اسفرت عن وصف تلك الخطة بانها غير قابلة للتطبيق[46].

كانت هناك صعوبات كثيرة تكتنف عملية توطين القوات الامريكية خارج جزيرة أوكيناوا، وجرى تغيير اتفاق 2006 في شهر نيسان/2012 وبموجبه يتم نقل قوات المارينز من أوكيناوا على ان يتحقق تقدم حول القاعدة الجديدة في هونكو، والغاية من هذا الاتفاق تقليل العبىء عن سكان أوكيناوا، وذلك بان يُنقل 9,000 من تلك القوات الى جزيرة غوام ثم يتم نقلهم على اساس دوري الى استراليا، حيث يعتبر ذلك جزء من سياسة نشر القوات الامريكية في اسيا. اما الوقت الزمني لاعادة ضم الاراضي التي تستضيف القاعدة الامريكية في

• سبق ان عرضت اليابان مساعدة القوات الامريكية بتحمل تسديد 60٪ من الكلفة التخمينية البالغة 10,3 مليار دولار اللازمة لبناء خدمات ومنشآت القاعدة الامريكية البديلة التي ستستضيف قوات المارينز في قاعدة غوام بدل قاعدة فوتنما. مع سابق المعرفة ان مغادرة الامريكيين لقاعدة فوتنما ستعني عودة الاف الهكتارات من الاراضي الى اليابان. واستمرت المفاوضات لاحقا ليتم الاتفاق على نقل جنود المارينز الى منطقة عسكر Schwab في هونكو القليلة السكان. يرجى الاطلاع على المصدر التالي:

[46] Look at: Emma Chanlett and Ian Rinebart, Congressional Research Service (CRS) report R42645, the Military Presence in Okinawa and the Futenma Base Controversy.

فوتنما الى اليابان فانه يرتبط بمقدار الاراضي التي من المتوقع ان تستغرق وقتا لربما يحسم امر عودتها الى السلطات المحلية حتى منتصف سنوات العشرينات من هذا القرن[47].

ظهرت انتقادات من مجلس الشيوخ الامريكي ولاسيما ابرزهم السيناتور جون مكين وكارل ليفين وجيم ويب، اذ وصفوا خطة اعادة توطين القاعدة الامركية بانها غير واقعية وغير قابلة للتطبيق ومن الصعب تحمل اعبائها المالية، وقد كتبوا تقريرا بذلك الى وزارة الدفاع الامريكية يوصي بعدم الاخذ بنظر الاعتبار اي خطة جديدة لنقل القوات على انها أمر نهائي حتى تُستحصل موافقة ودعم الكونغرس الامريكي لها. وكانت الاسباب وراء ذلك تدور حول القلق من الاعباء المالية التي لربما تزيد عن التخمينات بالاضافة الى المستقبل غير المؤكد بالنسبة لانتشار القوات الامريكية في اقليم آسيا الباسيفيك[48].

وقد جاء على لسان قائد قوة الباسيفيك الامريكية آدم ساموبل في شهادته امام لجنة الخدمة العسكرية الامريكية, بانه من المتوقع ان يتم الانتهاء من نقل 4700 عضو من قوات المارينز الامريكية في جزيرة اوكيناوا الى جزيرة غوام بحلول عام 2020، ونقل 3600 عضو اخر الى جزيرة هاواي عام 2026. وفي ضوء الاتفاق الياباني الامريكي بان نقل قوات المارينز من اوكيناوا الى غوام قد تم تحديد موعده عام 2014. ولكن نظرا للتأجيلات التى طرأت على بناء الخدمات اللازمة للقاعدة الجوية الجديدة في غوام التي ستحل كمقر بديل للقوات الامريكية فان ذلك لن يتحقق، ويرى اخرون ان مدة اعادة تحديد المقرات الجديدة لقوات المارينز قد يستغرق مدة اطول بسبب متعلقات اخرى غير تلك الخاصة باعمال بناء الخدمات وانما بسبب

---

[47] البيان المشترك للجنة الاستشارية الامنية، وزارة الخارجية الامريكية ، 22 نيسان/2012:
http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2012/04/188586.htm

[48] بيان صحفي من مكتب السيناتور الامريكي ليفين في 24 نيسان/2012:
http://www.levin.senate.gov/newsroom/press/release/ senators-levin-mccain-and-webb-express-concern-to-secretary-panetta-regarding-asia-pacific-basing/?section=alltypes.

عدم وضوح الاستقطاعات في نفقات الدفاع الامريكية والتي ستؤثر حتما على خطة اعادة وضع مقرات جديدة للقوات الامريكية[49].



خارطة توضح القواعد العسكرية الامريكية في أوكيناوا

in.html-rein-us-demands-okinawa-http://moonlightdrive2007.blogspot.jp/2008/02/japans

لم تكن قضية استضافة القوات الامريكية في أوكيناوا العامل الوحيد في رفض السكان الاوكيناويين ومطالبتهم برحيل القوات الامريكية، وانما كانت هناك قضية اخرى اكثر جدلا تتعلق بطائرات اوسبراي MV-22 الامريكية التي شهدت وقوع حوادث جوية اسفرت عن سقوط طائرتين في المغرب والاخرى في ولاية فلوريدا الامريكية.

---

[49] صحيفة The Daily Yomiuri اليابانية بتاريخ 2013/3/9.

لقد اصبحت المعارضة الجماهيرية لسكان اوكيناوا اكثر حدة ويؤيدها في ذلك شخصيات سياسية مرموقة في الحكومة المحلية لمقاطعة أوكيناوا الذين عارضوا بشدة عمليات بناء قاعدة جديدة في هينوكو (Henoko). ثم ان حادثة سقوط طائرة امريكية على اروقة احدى المدارس اليابانية ما تزال حاضرة في ذاكرة الاوكيناويين الامر الذي زاد من حدة توترهم بسبب المخاوف حول سلامة استخدام تلك الطائرات التي جرى تشغيلها في صيف عام 2012 في قاعدة فوتنما الجوية واثرها على سلامة السكان المقيمين على مقربة من القاعدة المذكورة، حيث شهدت تلك الطائرة حوادث سقوط كثيرة منذ دخولها مرحلة الاختبارات التشغيلية عام 2007[50]. ولم تكن فقط تلك الحادثة سببا لهذا التوتر وانما هناك ايضا جريمة اغتصاب وقعت احداثها في أوكيناوا ارتكبها احد منتسبي القاعدة الامريكية اواخر عام 2012 الامر الذي ألهب مشاعر الناس واثار سخطهم. وبهذا اصبحت ذاكرة سكان أوكيناوا عبارة عن مظالم تتراكم منذ مدة طويلة وكان لسان حال الأوكيناويين يقول بانهم يتحملون ضريبة او اعباء التحالف الياباني الامريكي بالنيابة عن سكان اليابان، وبالتالي اصبح من الصعب تصديق ان تلك المخاوف والهواجس ستتبدد يوما ما بدون ان يحدث تغيير جذري يعالج مشكلة أوكيناوا. وقد عكست علاقة الحكومة المحلية الأوكيناوية بالحكومة المركزية في طوكيو توترا واضحا واساسيا بعد ترسيخ القناعة لدى الاوكيناويين بان اليابان تجني منافع الضمانة الامنية الامريكية مقابل تحمل سكان اوكيناوا هذا العبىء غير المتكافىء.

في غضون تلك التطورات كان ما يزال سكان أوكيناوا يضيقون ذرعا بسبب عدم التوصل الى حسم لموضوع القاعدة العسكرية الامريكية، وقد ظهرت بوادر لدعوات انفصال الجزيرة عن اليابان وقد تم استغلال

[50] Jeremiah Gertler, V-22 Osprey Tilt-Rotor Aircraft Program, congressional Research Service (CRS), Report RL31384.

الذكرى السنوية الـ 41 لارجاع جزر أوكيناوا الى اليابان من القوات الامريكية ليتم تشكيل جمعية لدراسة امكانية الاستقلال عن السيادة اليابانية عُرفت بـ(جمعية دراسة عامة لاستقلال Ryukyu القبلي) يترأسهم البروفيسور في علم الاقتصاد في جامعة Ryukyu السيد ياسوكاتسو ماتسوشيما. أخذت دعوات الاستقلال للأقلية الاوكيناوية بالازدياد مع زيادة حالة انعدام ثقتهم بالبلاد فهم بان مقاطعتهم (أوكيناوا) تُركت تتحمل عبء القواعد العسكرية الامريكية، والتي تشكل 0,6% من مساحة اليابان لكنها تستضيف 74% من جميع القواعد العسكرية الامريكية في اليابان[51].

يذكر بان الجدال حول استقلال أوكيناوا متجذر من "نظرية ضد اعادة الانضمام"التي طُرحت حول عام 1970 عندما كانت أوكيناوا تحت الادارة الامريكية، وتنص هذه النظرية بأنه من الوهم ان يعتقد الاوكيناويين انهم قادرون على العيش بسلام تحت السيادة اليابانية، الا ان هذه الفكرة فشلت لعدم وجود دعم لها من سكان الجزيرة وتم تجاهلها في ذلك الحين. وبحسب ما ذكره احد مناصري هذه الفكرة (Akira Awakara) بأن سكان أوكيناوا شعروا بأنه غُدر بهم من اليابان بعدما تم اعادة أوكيناوا الى الادارة اليابانية.

واخذ موضوع استقلال أوكيناوا اهمية اكبر عندما ايد هذه الفكرة العضو في مجلس النواب عن الحزب الديمقراطي الاشتراكي السيد تيرويا كانتوكو ويمثل الضاحية الثانية الواقعة في أوكيناوا، الذي نشر في صفحته "بانه من المحزن ان نناقش قضية الاستقلال لكنه يجب ان يكون هناك اسناد كافي لهذه المناقشة من اجل جلب الاهتمام لمشكلة أوكيناوا واضاف بأن الدعوة الى الاستقلال تمثل رفض ضد أمة لا تعامل شعبها كما

---

[51] خططت هذه المجموعة لتدشين بحث حول الاسكتلدنيين الذي يطالبون بالاستقلال عن بريطانيا بالاضافة الى النتائج الممكنة حول الاقتصاد المحلي اذا ما انسحبت القواعد العسكرية الامريكية من أوكيناوا. وجاء قرار السيد ماتسوشيما بتشكيل تلك المجموعة بعدما سمع حول اجتماع المحافظين المحليين للمقاطعة في 2010 الذي طالب فيه محافظ أوكيناوا هيروكازو ناكايما بان تقلل السلطات المركزية والحكومات المحلية من عبء استضافة أوكيناوا للقواعد العسكرية الامريكية الا ان الحكام المحليين لم يؤيدوه او يقدموا دعما له في ذلك. وذكر ماتسوشيما " لكي نحقق تقدم بشأن قضية القواعد العسكرية فان المناقشات حول خيار الاستقلال ضرورية".

يجب". ويذكر ان هناك بعض التعاطف مع الاوكيناويين بخصوص القواعد العسكرية الامريكية وذلك حسب ما ذكره السيد كانتوكو الذي اخبره البعض بان هذه الجزيرة الصغيرة لابد ان تنفصل عن اليابان[52].

في ذلك الحين يعتقد ان طرق دعوة انفصال سلسلة جزر ريوكيو او ما يعرف بـ أوكيناوا عن اليابان وفي هذا الوقت له مدلولاته، وأقربها هو ممارسة نوع من الضغط على الحكومة اليابانية بان سكان أوكيناوا يضيقون ذرعا بالقواعد العسكرية الامريكية من دون مبالاة جدية كافية من الحكومة لانهاء هذا الموضوع ونقل القواعد الى مكان اخر، ولربما كانت هذه المحاولة سببا للتعجيل بإيجاد حل لهذه المشكلة. أما أبعدها فهو ما يخشى منه في استمرار تبلور هذه الفكرة التي كانت لها جذور في الاصل منذ القرن الماضي وبالتالي التحشيد لها لاسيما وان سكان المنطقة تدفعهم بعض الخصوصيات الثقافية والاجتماعية المؤيدة ضمنا بالاستقلال عن اليابان على الاقل في الوقت الحاضر. الا ان ما يُخشى منه هو احتمال ان تجد دول اخرى منفذ لدعم هذه التطلعات ولاسيما الصين التي نشرت في صحيفتها الرسمية (The People's Daily) مقالا يثير تساؤلات بشان شرعية ملكية اليابان لسلسلة جزر ريوكيو التي تنتهي بمجموعة جزر سينكاكو المتنازع عليها بين اليابان والصين[53].

---

[52] صحيفة The Japan News الصادرة بتاريخ 2013/6/7

[53] موقع BBC الاخباري، احتجاج اليابان على مقال نشرته صحيفة الشعب اليومية الصينية:
http://www.bbc.com/news/world-asia-22460810

ان فكرة الاستقلال لم تكن وليدة اليوم وانما تعود الى عصر حكومة الميجي التي استحوذت على جزر Ryukyu (بضمنها أوكيناوا) في 1879 وحاولت في حينها محو ثقافة هذه الجزر ولغتها وهويتها حيث حُرم الاطفال من التحدث باللغة الاوكيناوية في المدارس وجرى معاقبة المخالفين بتعليق بطاقات عليهم تسمى بـ "بطاقات اللهجات". وقد اجريت دراسة استطلاع اجرتها صحيفة Daily Ryukyu في تشرين الثاني 2011 اظهرت ان 45% من الاوكيناويين مازالوا يستطيعون التحدث بلغتهم المحلية في اشارة الى تراجع هذا العدد بمعدل 11% عن الاستطلاع الذي اجري عام 2001، وظهر ان 90% من الشباب في سن العشرينات والثلاثينات لايستطيعون التحدث بلغتهم المحلية.

2. 1. 3. 2. قضية جزر سينكاكو

تعد اليابان أن جزر سينكاكو جزءاً أصيلاً من الأراضي اليابانية انطلاقا من حقائق التاريخ واستنادا الى احكام القانون الدولي، وتدحض اليابان الادعاءات الصينية حول احقيتها بعائدية تلك الجزر اليها. فاليابان ترى ان أراضي الجزر الثلاث تعود ملكيتها الى حكومة اليابان سابقاً حتى عام 1932 عندما اكتسب ملكيتها مواطن ياباني، وكانت الحكومة اليابانية تعمد الى تأجيرها منذ عام 2002 من مالكها الاصلي وهي جزيرة أوتسوري, وجزيرة كيتاكوجيما, وجزيرة ميناميكوجيما(من أجل إظهار التمسك باراضيها)، وبعد أن أظهر مالك الجزر الثلاث نيته للبيع قررت الحكومة اليابانية بكسب حقوق ملكية تلك الجزر مرة أخرى عبر نقل اسمي للملكية الحقيقية وفق القانون المحلي الياباني، وتأكد ذلك في قرارها الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 2012 بأنها ستنقل ملكية الجزر الثلاث اليها وهو ما لا يعد تغيراً كبيراً للوضع الراهن الذي لطالما اتهمت الصين اليابان بانها عمدت الى تغييره عمدا. اذ ان هدف الحكومة اليابانية يقضي بضمان المحافظة على جزر سينكاكو وإدارتها بشكل سليم ومستقر على المدى البعيد, مع تنفيذ عمليات الملاحة البحرية المناسبة في جزر سينكاكو وحولها[54].

تعتبر الحكومة اليابانية نقل الملكية هو إجراء شرعي ضمن إطار القانون الياباني المحلي وليس ثمة تغيير في سياسة ضمان المحافظة على الجزر وإدارتها على المدى البعيد بطريقة سلمية ومستقرة. ومن أجل هذا الغرض, فإن نقل الملكية في هذه المرة هو الإجراء العملي والأفضل. واتبعت الحكومة اليابانية آنذاك سياسة

[54] الموقف الرسمي الياباني من جزر سينكاكو، مشنور على موقع وزارة الخارجية اليابانية ، انظر الى الرابط التالي:
http://www.mofa.go.jp/region/asia-paci/senkaku/index.html

تقضي بعدم السماح لأي كان دخول تلك الجزر ما عدا مسؤولين معينين من الحكومة من أجل ضمان المحافظة عليها كونها ملكية حكومية.

أبلغت الحكومة اليابانية بوضوح الوضع المذكور أعلاه إلى الحكومة الصينية عن طريق القنوات الدبلوماسية، فاليابان تعتبر ان العلاقات بين اليابان والصين واحدة من أهم العلاقات الثنائية. ودور الصين البنّاء أساسي من أجل الاستقرار والازدهار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فاليابان لا ترغب أن ترى هذه المشكلة تؤثر تأثيراً واسعاً في علاقات اليابان والصين بصفة عامة. وبرغم الموقف الإيجابي لحكومة اليابان في إدارة العلاقات بين اليابان والصين, حدثت احتجاجات مختلفة ضد اليابان في عدة مناطق في الصين, كان بعضها عنيفاً, مما نتج عنه أحداث تهديد للمقيمين اليابانيين, وإحراق واقتحام لمباني شركات يابانية, وتدمير لطوابق المبيعات وخطوط الإنتاج ونهب لمقار هذه الشركات. ومهما كان السبب فإن من المتفق عليه في المجتمع الدولي أن أحداث العنف شيء لا يمكن التغاضي عنه. منذ 1885 أجريت دراسات متكاملة حول جزر سينكاكو من حكومة اليابان عن طريق وكالات محافظة أوكيناوا وغيرها من الطرق. ومن خلال هذه الدراسات, تأكد أن جزر سينكاكو لم تكن فقط غير مأهولة بل لم يظهر فيها أي أثر يدل على أنها كانت تحت سيطرة الصين. وبناء على هذه التأكيدات أصدرت الحكومة اليابانية قرارا مجلس وزرائها بضم الجزر اليها [55].

---

[55] بقيت جزر سينكاكو دائماً كجزء متكامل من جزر نانسيي شوتو التي هي أراض يابانية. لم تكن هذه الجزر جزءاً من تايوان ولا جزءاً من جزر بيسادوريس التي تخلت عنها لليابان أسرة تشينج الصينية طبقاً للمادة الثانية من معاهدة شيمونوسيكي التي دخلت حيز التنفيذ في مايو 1895. وإلى جانب هذا, فإن قرار مجلس الوزراء الذي صدر في كانون الاول 1895 ودخلت حيز التنفيذ في أيار 1895,بضم جزر سينكاكو إلى أراضي اليابان, قد سبق "معاهدة شيمونوسيكي" التي تم توقيعها في نيسان 1895. ولذلك, فإن النقد القائل إن اليابان اكتسبت جزر سينكاكو كنتيجة للحرب الصينية اليابانية غير صحيح على الإطلاق. يرجى مراجعة الموقف الرسمي للحكومة اليابانية المنشور على جميع السفارات اليابانية في العالم وبضمنها السفارة اليابانية في بغداد:

http://www.iraq.emb-japan.go.jp/documents/Senkaku_Factsheet_a.pdf

ومن ناحية اخرى فان نتائج الحرب العالمية الثانية اوضحت ان جزر سينكاكو ليست ضمن الأراضي التي تخلت عنها اليابان طبقاً للمادة الثانية من معاهدة سان فراسيسكو للسلام. فقد وضعت جزر سينكاكو تحت إدارة الولايات المتحدة الأمريكية كجزء من جزر نانسيي شوتو, طبقاً للمادة الثالثة من تلك المعاهدة, وهي ضمن المنطقة التي أُسندت الحقوق الإدارية فيها إلى اليابان طبقاً "للاتفاقية بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية حول جزر ريوكيو وجزر دايتو"التي تم التوقيع عليها في 17 يونيو 1971[56].

لم تبدأ سلطات حكومة الصين وتايوان في طرح ادعاءاتهما حول السيادة على أراضي جزر سينكاكو حتى عام 1970, عندما أجرت "لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى" (ECAFE) دراسة أكاديمية دلت على أن إمكانية وجود بقايا نفطية في بحر الصين الشرقي. وقبل هذا, لم يكن هناك أي اعتراض معبّر عنه من أية دولة أو منطقة على سيادة اليابان على جزر سينكاكو.

بدأت ازمة جزر سينكاكو في شهر نيسان ٢٠١٢ عندما أعلن محافظ طوكيو السيد شنتارو ايشيهارا شراء معظم جزر (Senkaku) الواقعة في بحر الصين العائدة ملكيتها الى مواطنين يابانيين اعلنوا مؤخرا عزمهم بيعها الى ادارة بلدية طوكيو. وقد أعلن السيد إيشيهارا ان الحكومة الصينية تتبع ممارسات واضحة تجاه اضعاف سيطرة اليابان الفاعلة على تلك الجزر. حضيت مطالباته حول تلك الجزر ترحيبا من الحكومة اليابانية برئاسة يوشيهوكو نودا والتعبير عن الرغبة بدراسة فكرة شراء تلك الجزر، بعد ان تم استطلاع لجنة الميزانية في مجلس النواب الياباني والتي استجابت لامكانية قيام الحكومة اليابانية بشراء تلك الجزر[57].

---

[56] الموقف الرسمي الياباني من جزر سينكاكو، منشور على موقع وزارة الخارجية اليابانية والسفارة اليابانية في بغداد، بالامكان الاطلاع عليه على الرابط التالي:
http://www.mofa.go.jp/region/asia-paci/senkaku/index.html

[57] صحيفة the Daily Yomiuri اليابانية الصادرة بتاريخ 12/ 7 / 2013.

ولا بد ان نشير الى ان تداول موضوع شراء الجزر اعلاه هو رسالة علنية واضحة تجاه الممارسات الصينية في شرق بحر الصين الرامية لإضعاف سيطرة اليابان عليها، وبما انه ليس بمقدور افراد محليين التعاطي مع جزر تعد مثار نزاع يرقى الى مسؤولية سيادية. فإن الاعلان عن شرائها من قبل اوساط يابانية رسمية يعد موقفا واضحا بشأن عائدية تلك الجزر الى اليابان، لا سيما وانه في حالة شرائها ستصبح مملوكة رسميا للدولة وبالتالي مسؤولية امنها وحمايتها ستكون اكبر مما لو كانت بيد مالكين يابانيين.

كان الموقف الامريكي من هذه الاحداث منحازا لصالح اليابان انطلاقا من جوهر التحالف الامني بينهما الذي لطالما اعلنت عنه اليابان بان الموقف الامني لهذه الجزر ينطلق من حقيقة ان هذه الجزر تدخل في نطاق المعاهدة الامنية الامريكية اليابانية. وكان الموقف الامريكي من هذا التوتر بان دعا وزير الدفاع الامريكي السابق ليون بانيتا في لقاء له مع نظيره الياباني في طوكيو اليابان والصين الى التحلي بضبط النفس، وناقشا قضية تأميم اليابان للجزر المذكورة وشددا على اهمية عدم الاضرار بالعلاقات مع الصين. وقد أبلغ بانيتا المراسلين بأن موقف الولايات المتحدة من مشكلة الجزر واضح، مضيفا بان بلاده ستقوم بواجبها بموجب الاتفاقية الامنية مع اليابان. ففهم ذلك على انه مؤشر على اعتراف الولايات المتحدة بأن الجزر المذكورة هي جزء من الاراضي اليابانية والتي تشملها هذه الاتفاقية، لكن وزير الدفاع الامريكي علّق بأن الولايات المتحدة لن تتدخل بالجوانب ذات الامور السيادية التي فيها مطالبات متنازعة، معبرا عن امله بان يلجأ كلا البلدين الى حل النزاع سلميا ودبلوماسيا وفقا للقانون الدولي[58]. ثم صدر عن وزير الخارجية الامريكية السابقة هيلاري كلنتون تصريح حثت فيه الصين على تبني الحوار لتسوية النزاع مع اليابان بشأن الجزر المذكورة وان الولايات المتحدة تعارض اي تحدي انفرادي تجاه سيطرة اليابان على الجزر، ولم يسلم

---

[58] المصدر السابق.

تصريح كلنتون من النقد الصيني. وبتاريخ 2013/1/23 ذكرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الامريكية فيكتوريا نولاند بأن الولايات المتحدة كانت تكرر موقفها السابق بشان الجزر واضافت بأن الصين لابد ان تعمل على حل النزاع عن طريق الحوار اكثر مما تركز اهتمامها على الولايات المتحدة.

كان من المؤكد ان يكون رد الفعل الصيني مستفزا لليابان، واعتادت الصين ان تترجم امتعاضها واستيائها لهذه الخطوة اليابانية من خلال ممارساتها الاستفزازية عبر خرق دوريات السفن الصينية المياه الاقليمية (اليابانية) قبالة جزر سينكاكو، واعتادت اليابان ان تستدعي السفير الصيني في كل مرة تسجل الصين خرقا للمياه الاقليمية (اليابانية)، ومن الجدير بالذكر ان العام 2013 شهد لاكثر من 37 خرقا لسفن صينية تدخل المياه الاقليمية اليابانية قبالة الجزر واحيانا تبقى فيها لمدة اكثر من 10 ساعات واحيانا تستغرق بعض السفن بضعة دقائق، وجرت العادة ان تحتج اليابان عبر القنوات الدبلوماسية ولكن من دون ان تلقى آذانا صاغية [59].

ينبغي ان لا ننسى بانه توجد اربع وثائق سياسية موقعة بين الصين واليابان لتحديد العلاقات الثنائية بينهما.

- البيان المشترك بين الصين واليابان عام 1972.
- معاهدة السلام والصداقة عام 1978.
- الاعلان المشترك عام 1998.
- البيان المشترك عام 2008 حول تعزيز العلاقات الاستراتيجية والمنفعة المتبادلة الشاملة.

---

[59] المصدر السابق.
صحيفة the Japan News الصادرة بتاريخ 8 /8 2013 ونقلا عن وكالة JIJI الاخبارية، ذكرت أن عدد الأختراقات التي قامت به السفن الصينية تجاه المياه الأقليمية اليابانية هو (37) مرة خلال سنة واحدة وقدمت الصحيفة بعض المعلومات حول عملية الأختراق حسب ما صرح به المقر الرئيسي لخفر السواحل اليابانية مفيدة بأن السفن الصينية اعتادت خرق المياه الاقليمية من جهة جزيرة (Uotsurijima) ومن جهة جزيرة (Kubajima).

وتتمحور الاتفاقات اعلاه حول تطوير علاقات سلام وصداقة دائمة بين البلدين على اساس الاحترام المتبادل لمبادئ السيادة وعدم الاعتداء وعلى الطرفين اللجوء الى الوسائل السلمية لتسوية المنازعات والامتناع عن استخدام القوة او التهديد بها ويعلن الطرفان ايضا معارضتهما لاي محاولة هيمنة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ او في اي منطقة اخرى. بالاضافة الى المساهمة في حل القضايا العالمية[60].

أقدمت الصين على تحرك لم يكن مسبوقا وذلك باعلانها عن منطقة التعريف بالدفاع الجوي (Air Defense Notification Zone) لتشمل الاجواء فوق بحر الصين الشرقي، ألزمت فيه جميع الخطوط الجوية العابرة للمنطقة الجديدة بضرورة التعريف عن هويتها او تكون هدفا للدفاعات الجوية الصينية، وهذه الخطوة كانت بمثابة رد فعل اقسى من خطوة تأميم الجزر من قبل اليابان، وتمثلت بان أدخلت الصين جميع الاجواء فوق جزر سينكاكو والمناطق المحيطة بها ضمن السيادة الجوية الصينية. وعلى اثرها اعتبرت اليابان بان بكين تعمل على تغيير الوضع الراهن في بحر الصين الشرقي بالقوة ، واصدرت وزارة الخارجية اليابانية بيانا اعتبرت فيه ان هذا الاعلان يعرقل حرية الملاحة الجوية في الفضاء الجوي الدولي الذي هو مبدأ عام في القانون الدولي، وبالتالي سيكون له تأثير جدي على نظام الطيران الدولي وعلى نظام وأمن الطيران المدني. وجاء في البيان ايضا ان الاجراءات الصينية الاخيرة ليس فيها ايا من الصحة تجاه اليابان، وتطالب اليابان الصين بالغاء اية تدابير تعيق حرية الطيران في الفضاء الجوي الدولي. وافصح البيان عن موقف اليابان بانها ستعمل وتتشاور مع حليفها الولايات المتحدة وبالتنسيق مع الدول ذات الصلة والشركاء الذين لديهم مصالح مشتركة تهم استقرار وسلامة المنطقة. وتوعدت اليابان بإستمرارية الرد بقوة ولكن بإسلوب هادىء ضد محاولة الصين الاحادية الجانب لتغيير الوضع الراهن بواسطة تدابير قسرية مع الاصرار على

[60] ايجاز لتقرير سفارة جمهورية العراق في بكين، كتاب السفارة المرقم 1091 في 2013/8/13.

الدفاع المطلق عن اقاليمها البرية والبحرية والجوية[61]. وسارعت عندئذ بالتعاون مع حليفها الامني الولايات المتحدة عن طريق حث الصين على سحب منطقة التعريف بالدفاع الجوي الجديدة، وانعقد بتاريخ 2013/12/3 لقاء بين رئيس الوزراء الياباني (شينز آبي) ونائب الرئيس الامريكي جو بايدن وصدر عن هذا اللقاء بيان مشترك انتقدا فيه الصين حول اعلانها (ADIZ المنطقة الجديدة فوق بحر الصين الشرقي) وان هذه الخطوة هي تغيير للوضع الراهن في بحر الصين الشرقي[62].

يتفق اليابانيون تماما بأن اقدام الصين على هذه الخطوة ما هي الا تصعيد للوضع المتأزم بينهما على خلفية النزاع حول جزر سينكاكو في بحر الصين الشرقي، وبالتالي هي ردة فعل لقرار التأميم الياباني بعد شراء تلك الجزر نهاية العام الماضي. وعلى الرغم من هذا التصعيد فان لدى اليابان خيارات اخرى للتعاطي مع هذه الازمة واهمها حشد وتعبئة الدول ذات العلاقة والشركاء ممن لديهم مصالح مشتركة في الملاحة الجوية في بحر الصين الشرقي ناهيك عن استثمار علاقاتها مع حلفائها واهمهم الولايات المتحدة من اجل ممارسة مزيد من الضغط على الحكومة الصينية للعدول عن قرارها. فمعطيات الواقع تشير الى احتمال متوقع بزيادة الانتقادات تجاه الصين بحكم الدول المستفيدة من مزايا سلامة واستقرار المنطقة والتي لا تحبذ اية خطوات تزيد من تصعيد التوتر القائم اصلا بين اليابان والصين.

---

[61] بيان وزارة الخارجية اليابانية بتاريخ 2013/11/24 على الرابطين التاليين:
http://www.mofa.go.jp/press/release/press4e_000100.html
http://www.mofa.go.jp/press/release/press4e_000098.html

[62] http://www.mofa.go.jp/region/page4e_000050.html

2. 2. العوامل الاقتصادية في العلاقات اليابانية الامريكية

لربما يجهل الكثيرون مدى التشابه والتقارب والاختلاف والتباعد في العلاقات الاقتصادية اليابانية الامريكية، معتقدين انها علاقات تدور في افلاك امنية وسياسية فقط، فاقتصادا البلدين يبقيان متداخلين ويتاثر بعضمها بالبعض لاخر لاسيما في تدفق رؤوس الاموال وحركة التجارة الثنائية.

2. 2. 1. اقتصاديات اليابان والولايات المتحدة

انّ اهم ما يلاحظ على اقتصاد كلا البلدين انهما يتشابهان الى حد كبير في بعض المجالات، لاسيما وانهما يعتبران اقتصادين صناعيين كبيرين، استطاعا ان يوفرا للمجتمع معايير معيشية عالية المستوى، ولكن هناك اوجه اختلاف بينهما وهي ان الاقتصاد الامريكي يعادل مرتين ونصف حجم الاقتصاد الياباني على اساس القوة الشرائية بالنسبة

Key Comparative Economic Indicators for the United States and Japan 2012

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المفارنة لكل من الولايات المتحدة واليابان

Key Economic Indicators مؤشرات اقتصادية رئيسية	Japan	United States
GDP الناتج المحلي الاجمالي		
- Nominal (trillions of $ U.S) الاسمي	6.0	15.7
- PPP purchasing power parity (trillions of $ U.S) معادلة القوة الشرائية	4.6	15.7
Per Capita GDP (2012) الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للفرد - PPP ($U.S.)	36.200	49.800
Real GDP Growth Rates (2012) معدلات النمو	2.2%	2.2%
Merchandise Exports (billions of $U.S) (2012) صادرات السلع	793	1.612
Imports (billions of $U.S.) الاستيرادات	857	2.357
Current Account Balance (billions of $U.S.) ميزان الحساب الجاري	85	-487
Unemployment Rates (2012) معدلات البطالة	4.4%	8.2%
Public debt/GDP الدين العام	218.9%	73.6%

The World Factbook – المصدر: وكالة الاستخبارات الامريكية

لدخل الفرد وعلى اساس حجم الناتج القومي الاجمالي وكما يظهر لدينا في الجدول السابق. وتعتبر مستويات المعيشة في اليابان ادنى قليلا من مستويات المعيشة في الولايات المتحدة اذا ما جرى احتسابها على اساس مستوى دخل الفرد بالنسبة للناتج القومي الاجمالي (علما ان معدل غلاء المعيشة في اليابان لاسيما ارتفاع كلفة الطعام والوقود والضرورات الاساسية الاخرى هو أعلى بكثير من نظيره في الولايات المتحدة فلا يكاد يُذكر عامل الغلاء في الاقتصاد الامريكي). وهناك نواحي اخرى يلاحظ فيها التفاوت بين الاقتصادين بصورة اكبر، فالاقتصاد الياباني مر بفترة ركود وكساد استغرقت عقدين من الزمان تباطئت فيها معدلات النمو مقارنة بمعدلات النمو القوية في الاقتصاد الامريكي. ولا ننسى ان كلا البلدين واجها تراجعا في النمو الاقتصادي بسبب تداعيات الازمة المالية عام 2008–2009 اما من ناحية الصادرات فهي اكثر اهمية بالنسبة للاقتصاد الياباني اذا ما تم احتسابها بالمقارنة مع الناتج القومي الاجمالي، في حين الاستيرادات تبدو اكثر وضوحا من الصادرات في الاقتصاد الامريكي، ولكن ما يؤخذ على الصادرات اليابانية انها في الوقت الذي سجلت تفوقا على معدل الاستيرادات فان الفائض في حسابها التجاري يتقلص لصالح تعويض احتياجات اليابان لموارد الطاقة المستوردة من الخارج[63].

ومن ناحية اخرى تجاوزت اليابان او تفوقت على الولايات المتحدة في معدلات الادخار، فالكثير من الاقتصاديين يأخذون بنظر الاعتبار الميل او النزعة القوية للمجتمع الياباني في الادخار، وهو يكاد يكون

[63] William Cooper, U.S. - Japan Economic Relations: significant, prospects, and Policy Option, Congressional Research Service (CRS), August 13, 2013, p. 3

السبب وراء العجز التجاري في الحساب الجاري الذي اعتادت الولايات المتحدة تسجيله لسنوات عديدة في علاقاتها التجارية مع اليابان، فالاخيرة تستمر لتكون الدائن الاكبر في حين الولايات المتحدة اعتادت ان تكون المدين في العلاقات التجارية الثنائية بينهما.

ويظهر وجه تشابه من ناحية واختلاف من ناحية اخرى فيما يتعلق بالعجز في الموازنة، فاليابان والولايات المتحدة يسجلان عادة عجزا في الموازنة بسبب الديون التي تتحمل اعبائها ميزانية الحكومة، ولكن اليابان تتفوق على الولايات المتحدة في حجم ديونها الداخلية بثلاث مرات، وقد ازداد في الاونة الاخيرة حتى وصل العجز الى اكثر من 219% من الناتج القومي الاجمالي لاسيما بعد زيادة نفقات الحكومة بشكل كبير لاسباب تتعلق بسياسة التسهيل النقدي من جهة واعادة اعمار المناطق المنكوبة بسبب زلزال توهوكو المدمر في 11/آذار/2011.

كانت اليابان قد واجهت ازمتين اقتصاديتين في السنوات الاخيرة وأثرت بشكل كبير على علاقاتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة، فالاولى كانت بسبب الازمة المالية العالمية التي بدأت عام 2008 وازداد تأثيرها عام 2009 عندما سببت بتراجع الطلب العالمي على الصادرات اليابانية بشكل كبير ولاسيما بالنسبة لأسواقها في الولايات المتحدة واوربا، فاليابان تعتمد بشكل رئيسي في نموها الاقتصادي الشامل على صافي صادراتها من السلع والخدمات حيث كانت بمثابة الماكنة للنمو الاقتصادي الياباني، بينما الاستهلاك والاستثمار المحلي الياباني تباطأ هو الاخر ايضا. اما الازمة الثانية فكانت زلزال الحادي عشر من آذار عام 2011 والتسونامي والازمة النووية التي عصفت بالاقاليم الشمالية الشرقية من اليابان، وكان لابد على الحكومة اليابانية الإستجابة بسلسلة من الحزم المالية لتمويل عمليات اعادة اعمار المناطق المنكوبة، وحتى عمليات اعادة الاعمار كانت تسير ببطىء بسبب الخشية من تأثير هذا الانفاق المتزايد على النمو

الاقتصادي الياباني بشكل يفوق معدلاته الاعتيادية التي هي في الاصل متدنية. يضاف الى ذلك بان على اليابان ان تواكب النقص او القصور في امدادات الطاقة الكهربائية بعد وقف مفاعلاتها النووية الـ 56 بسبب تداعيات انفجار مفاعلات داييجي النووية في فوكوشيما، والبحث عن مصادر بديلة لها متمثلة باستيراداتها من الوقود الاحفوري من الخارج (النفط والغاز). اسهمت تلك الازمات بتدني معدل النمو الاقتصادي الياباني الذي سجل -1,1٪ عام 2008 الى -5,5٪ عام 2009 وان كان قد تعافي عام 2010 ليسجل 4,7٪ ولفترة قصيرة، ثم تدنى النمو حتى وصل الى -0,5٪ عام 2011، ثم 1,8٪ عام 2012[64].

ومنذ تسلم رئيس الوزراء الياباني (شينز آبي) السلطة نهاية عام 2012، أعلن عن سياسة جريئة لتخليص الاقتصاد الياباني من ركوده واعادة انعاش الاقتصاد عبر تطبيقه لسياسة الاصلاح المعروفة بـ "آبينوميكس" المتمثلة بأسهمها الثلاثة عبر تطبيق سياسة تسهيل نقدي شديدة وبالفعل تم ذلك بتركيز تلك النفقات على البنى التحتية اليابانية وخصوصا تلك التي تأثرت بكارثة الزلزال والتسونامي، حيث من المتوقع ان هذه الحزمة المالية ستحقق نمو في الاقتصاد، ولكن بنفس الوقت زادت هذه السيولة النقدية من عبئ الديون العامة، بينما يقوم السهم الثاني على زيادة نسبة التضخم في الاقتصاد وصولا الى هدف 2٪ في حين كان يبلغ اقل من 1٪ وبالتالي هذا يقضي ان تزيد الحكومة من نفقاتها بمعدل 122 مليار دولار عبر تدابير تسهيلات اصدار كميات من الاموال الى الاقتصاد وهذه السياسة تبناها بنك اليابان. اما السهم الثالث فهو يتألف من اصلاحات هيكلية في الاقتصاد وتعزيز استراتيجية النمو عن طريق اصلاحات في القطاع الصناعي والزراعي فضلا عن تحسين الكفاءة الاقتصادية على المدى البعيد وتعزيز مشاريع البنى التحتية داخل اليابان

---

[64] Economic Intelligence Unit, Country Report: Japan, February 2013, p.34

انظر كذلك:

تقرير وزارة المالية اليابانية لعام 2012.

وتعزيز صادرات البنى التحتية الى الخارج. وقد خشيت بعض الدول من ان اليابان ومن خلال خفض قيمة الين الياباني بسبب سياسة التسهيل النقدي، قد تشعل حرب عملات في الاقتصاد العالمي، وقد سارعت اليابان الى طمأنة اللاعبين الاقتصاديين الدوليين بان الغاية هي اخراج الاقتصاد الياباني من ركوده والذي سينعكس تماما على الاسهام في انعاش الاقتصاد العالمي وكمحصلة اخيرة ستنتفع من هذا التعافي بقية دول العالم[65].

2. 2. 2. التجارة البينية بين اليابان والولايات المتحدة

اذا ما راجعنا العلاقات التجارية بين اليابان والولايات المتحدة خلال العقدين الماضيين سنلاحظ انها كانت تنمو ببطئ، ففي عام 2009 تدنت العلاقات التجارية الى ادنى مستوياتها على اثر التقلبات الاقتصادية العالمية التي اتت بها الازمة المالية حتى عادت تلتقط انفاسها عام 2010. ففي المدة التي سبقت عام 2009 تركزت استيرادات الولايات المتحدة من اليابان على سلع محددة (السيارات والمعدات الاحتياطية لها، والحواسيب واجزائها والاجهزة الكهربائية)، اما صادراتها الى اليابان فكانت تتنوع بين الحواسيب واجزائها وتوربينات توليد الطاقة الكهربائية والاجهزة الكهربائية ايضا وانظمة اتصالات وبعض المعدات الطبية ومنتجات زراعية كالقمح واللحوم. فاليابان منذ عام 1989 اعتبرت اكبر مصدر للاستيرادات الامريكية وتمثل بنفس الوقت ثاني اكبر سوق للصادرات الامريكية ، اما في عام 2009 اصبحت اليابان رابع سوق

[65] Ferguson Nail, Global Currency Wars Are Best Fought on the Quiet, Financial Times, January 26-27, 2013 p. 7.

للصادرات الامريكية بعد كندا والمكسيك والصين، واصبحت تمثل رابع مصدر للاستيرادات الامريكية بعد كندا والمكسيك والصين ايضا. والجدول التالي يوضح حجم التجارة البينية للفترة 1998–2012[66].

U.S. Merchandise Trade with Japan, 1998-2012 التجارة السلعية للولايات المتحدة مع اليابان 1998-2012.

Year السنة	U.S. Exports الصادرات الامريكية	U.S Imports الاستيرادات الامريكية	Trade Turnover التبادل التجاري	U.S. Balance الميزان التجاري
1998	57.9	122.0	179.9	-64
1999	57.5	131.4	188.9	-73.9
2000	64.9	146.5	211.4	-81.6
2001	57.5	126.5	184.0	-69.0
2002	51.4	121.4	172.8	-70.0
2003	52.1	118.0	170.1	-66.0
2004	54.4	129.6	184.0	-75.2
2005	55.4	138.1	193.5	-82.7
2006	59.6	148.2	207.8	-88.6
2007	62.7	145.5	208.2	-82.8
2008	66.6	139.2	205.8	-72.3
2009	51.2	95.9	147.1	-44.8
2010	60.5	120.3	180.8	-59.8
2011	66.2	128.8	195.0	-62.2
2012	70.0	146.4	216.4	-76.3

(Billions of dollars) U.S Department of Commerce, U.S Census Bureau

وتشير البيانات الاحصائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بان تجارة السلع مع اليابان تحتل اهمية نسبية في التجارة الخارجية للولايات المتحدة وتأخذ بنظر الاعتبار السلع اليابانية المصدرة الى الصين والتي تستعمل كمدخلات للصادرات الصينية الى الولايات المتحدة فهناك شركات يابانية كثيرة تستثمر في الصين ضمن مشاريع مشتركة في اطار شراكة يابانية صينية[67]. لاسيما وان منظمة OECD ومنظمة التجارة العالمية WTO قد وضعت تدابير لاحتساب قيمة الصادرات والاستيرادات الثنائية اعتمادا على القيمة الحقيقة

[66] Richard Katz, the System that Soured, Armonk, NY: Sharpe, 1998, pp.55-60.
[67] William Cooper, Ibid, p.4-5

المضافة لكل دولة تدخل بضمنها الخدمات المستخدمة في انتاج تلك المواد المصدرة والمستوردة تقابلها القيمة النهائية للصادرات والاستيرادات، وطبقا لاحصائيات منظمة OECD و WTO فان الولايات المتحدة تعد اكبر سوق للصادات اليابانية باستحواذها على 20٪ من الصادرات اليابانية المتأتية على اساس القيمة المضافة، بينما استحوذت الصين على 15٪ من الصادرات اليابانية واعتبرت ثاني اكبر سوق لتلك الصادرات على اساس القيمة المضافة للمنتجات اليابانية[68].

في الحقيقة تزايد دور الصين الاقتصادي في العالم وبروز الاقتصادات الناشئة في جنوب شرق الصين ادى الى تراجع حجم التبادل التجاري نوعا ما بين اليابان والولايات المتحدة، ويتفق الجميع بان مركز الاقتصاد العالمي آخذا بالتحول نحو منطقة آسيا الباسيفيك، فتجارة اليابان تتزايد تجاه دول شرق آسيا مع ابتعادها عن الولايات المتحدة، ومنذ عام 1994 تبين ان 38,6٪ من الصادرات اليابانية تذهب باتجاه دول شرق آسيا بينما 33٪ من استيرادات اليابان تأتي من بين اكبر تسعة اقتصادات في شرق آسيا، وكذلك بقى الحال عام 2012 حيث 51,3٪ من الصادرات اليابانية و 40,8٪ من استيرادتها مع نفس الدول، اما الصين فكانت تمثل الشريك التجاري الاسرع نموا بالنسبة لليابان[69].

.2. 2. 3. الاستثمار الثنائي بين اليابان والولايات المتحدة

استكمالا للتوضيح حول تجارة السلع والخدمات بين اليابان والولايات المتحدة، نعتقد انه من الضروري تقديم صورة واضحة عن الاستثمار الاجنبي المباشر لكليهما، ولاسيما الاستثمارات في مجالات التصنيع ومجال الاعمال وقطاع العقارات بالاضافة الى الاستثمارات في سوق الاسهم والاصول الحكومية والادخارات

[68] انظر احصائيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التجارة العالمية ، التجارة في القيمة المضافة:
http://www.oecd.org/valueadded

[69] William Cooper, Ibid, p.4-6

في البنوك، ومن الجدير بالذكر ان قيمة الاستثمارات في السندات التجارية والاستثمارات المباشرة بين اليابان والولايات المتحدة تتجاوز قيمة التجارة في السلع والخدمات والجدول التالي يوضح حجم الاستثمار الاجنبي المباشر لكليهما للفترة من 1998-2012.

U.S. – Japanese Foreign Direct Investment (FDI) Positions, 1998-2011

الاستثمار الاجنبي المباشر لكل من الولايات المتحدة واليابان

Years	Japanese FDI in U.S. الاستثمار الياباني المباشر في الولايات المتحدة	U.S. FDI in Japan الاستثمار الامريكي المباشر في اليابان
1998	134.3	41.4
1999	153.8	55.1
2000	159.7	57.1
2001	149.9	55.7
2002	147.4	66.5
2003	157.2	57.8
2004	175.7	68.1
2005	190.3	75.5
2006	204.0	84.4
2007	229.4	85.2
2008	234.7	99.8
2009	239.3	96.0
2010	252.1	102.6
2011	291.1	126.0
2012	308.3	134.0

(Billions of dollars) U.S Department of Commerce, Bureau of Economic Analysis

كانت الولايات المتحدة تشكل المصدر الاكبر للاستثمار الاجنبي المباشر في اليابان وقد تضاعف حجم الاستثمار الاجنبي (الامريكي) المباشر في اليابان خلال المدة من 1998 ولغاية 2011، وهذه الزيادة الحادة في الاستثمارات ظهرت بسبب استيلاء الشركات الامريكية على الكيانات اليابانية التي واجهت مشاكل افلاس، اما من الناحية العملية فالاقتصاد الياباني كان شبه مغلق امام الاستثمارات الاجنبية، اذ يسجل حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في اليابان المرتبة الادنى من بين الدول الصناعية. في المقابل استطاع المستثمرون اليابانيون تأسيس حضور قوي في الاقتصاد الامريكي لاسيما في مجال السيارات برغم القيود

امام الصادرات اليابانية للسيارات في الاسواق الامريكية، واستطاع مصنعو السيارات اليابانية اكتساب اكثر الاسهم في الاسواق المحلية الامريكية. وخلال سنوات الثمانينات انتعش الاستثمار الياباني في الولايات المتحدة واصبحت اليابان تمثل المصدر الاكبر للاستثمارات الاجنبية في الولايات المتحدة وقد تجاوزت المملكة المتحدة بذلك واستمرت تلك الزيادة خلال سنوات التسعينات، وفي عام 2000 وصل حجم الاستثمارات اليابانية الى 159,7 مليار دولار ولكن تراجع عام 2002 الى 147,4 مليار دولار لتصبح اليابان رابع اكبر مصدر للاستثمارات الاجنبية المباشرة داخل الولايات المتحدة بعد كل من المملكة المتحدة وفرنسا وهولندا، ولكن استمرت منحنيات الزيادة للاستثمار الاجنبي المباشر الياباني حتى وصلت عام 2012 الى 308.3 مليار دولار واصبحت تشكل ثاني اكبر مصدر للاستثمارات المباشرة للولايات المتحدة[70].

والى جانب الاستثمار الاجنبي المباشر البيني، فان تدفقات رؤوس الاموال فيما يتعلق بالاستثمارات في السندات التجارية وسوق الاسهم بلغت مديات كبيرة، وفي عام 2012 كانت حصة المستثمرين الامريكيين 429,4 مليار دولار في سوق اسهم الشركات اليابانية العملاقة و 45,7 مليار دولار على شكل اصول مالية يابانية، اما المستثمرون اليابانيون فشغلت حصتهم 319,8 مليار دولار في سوق أسهم الشركات الامريكية و 337,3 مليار دولار على شكل اصول لشركات امريكية. والجدير بالذكر ان المستثمرين اليابانيين يحتلون موقع الريادة في المالكين الاجانب لسندات الخزانة الامريكية التي تمول الدين الوطني الامريكي، وقد ازدادت اهميتها في السنوات الاخيرة فأصبح المقيمين اليابانيين يحتلون 1,111,1 تريليون دولار من سندات الخزانة الامريكية، ولكن ما يزال الصينيون يحتلون اكبر مالك اجنبي لسندات الخزانة الامريكية بقيمة 1,315.9

[70] Survey of Current Business. July 2013, pp. 18,19,21.

تريليون دولار في عام 2012. ولنا ان نتخيل مدى اهمية اليابان في ادراك صانع القرار الامريكي، بحيث اصبح امن كلا البلدين متداخل اقتصاديا وبصورة حيوية[71].

2. 2. 4 معوقات التجارة الثنائية

حتى نكون في صورة اوضح على مفردات التجارة بين الولايات المتحدة واليابان لابد ان نوضح اهم القيود والتعقيدات التي تنتاب هذه العلاقة، وابتداءً يمكن توضيحها من خلال الاتي:

1. القيود اليابانية امام استيراد اللحوم الامريكية.

لم تكن هناك في السابق تعقيدات حول استيراد اللحوم الامريكية، ولكنها ظهرت في كانون الاول 2003 عندما فرضت اليابان حظر على استيراد لحوم الابقار الامريكية كما فعلت دول اخرى كذلك والسبب يعود الى تسجيل اصابات بفايروس جنون البقر في الولايات المتحدة وتحديدا في ولاية واشنطن، وقد مارست ادارة البيت الابيض خلال حكم الرئيس الامريكي السابق جورج دبليو بوش ضغوطا كبيرة على اليابان لرفع تلك القيود، وجرت مفاوضات عديدة وفي اطار اتفاق تم بصورة مشتركة بين الحكومتين في شهر تشرين الاول 2004 من اجل انهاء هذه القضية، وكانت هناك تطمينات دورية تصدر من المسؤولين اليابانيين بشأن رفع الحظر في اقرب مدة ممكنة، وقد تم ذلك في كانون الاول 2005. ولكنها اعادت فرضها مرة ثانية في كانون الثاني 2006 بعدما اكتشف المفتشون الحكوميون اليابانيون وجود مواد عظمية بين شحنة ابقار امريكية متوجهة الى اليابان، وهذا يعد خرقا للاجراءات التي تم الاتفاق عليها بين المسؤولين الامريكيين واليابانيين، وقد اعتذر وزير الزراعة الامريكي لهذا الخلل الذي تسبب بدخول تلك المواد الى الشحنة المذكورة. وعلى اثر

[71] U.S Department of the Treasury, http://www.ustreas.gov/tic/.

ذلك استأنفت اليابان استيراد لحوم الابقار الامريكية في شهر تموز 2006 ولكنها شملت لحوم الابقار التي لا يزيد عمرها على 20 شهرا، وقد مارس الكونغرس الامريكي ضغوطا كبيرا على اليابان من اجل رفع قيود الاستيراد المذكورة على لحوم الابقار الامريكية التي يزيد عمرها عن 20 شهرا، وعقدت لقاءات عديدة بين مسؤولين من كلا الجانبين ولكن لم تسفر عن نتيجة واضحة من الجانب الياباني، وفي عام 2011 مارس الكونغرس الامريكي ضغوطا، وظهرت استجابة يابانية تقضي باعادة تقييم قيود الاستيراد ذات الصلة بفايروس جنون البقر. وفي شهر شباط 2013 أرخت اليابان من قيود الاستيراد المذكورة لتسمح باستيراد لحوم الابقار التي لا يزيد عمرها على 30 شهرا، وقد استمر هذا الحال على ان يتم تحت مراقبة مستمرة من لجنة السلامة الغذائية اليابانية خشية دخول شحنات لحوم مصابة بالفايروس وستأخذ بنظر الاعتبار في المستقبل ازالة جميع القيود على لحوم الابقار اذا لم تظهر اية حالة مصابة بالفايروس طيلة مدة مراقبة شحنات التصدير الموجهة الى اليابان[72].

2. قلق من الدعم الحكومي لخدمات التأمين اليابانية:

تُعد اليابان ثاني اكبر سوق للتأمين في العالم بعد الولايات المتحدة، وقد وجدت شركات التأمين في الولايات المتحدة صعوبة في الدخول الى سوق التأمين اليابانية خصوصا فيما يتعلق بالتأمين بالاقساط، وذلك بسبب قلقهم من التعامل التنظيمي المفضل الذي تقدمه الحكومة اليابانية الى دعم قطاع التأمين ضمن شركة Japan Post تلك الشركة التي تحضى باكبر حصة في سوق التأمين في اليابان، فالتأمين في اليابان يتلقى الدعم عبر العوائد المستحصلة من عمليات شركة Japan Post المصرفية، فهذه الاخيرة تملك شركات

---

[72] Carina Perkins, Japan to relax U.S Beef Restrictions, Global Meat news.com http://www.globalmeatnews.com/Industry-Markets/Japan-to-relax-US-beef-restrictions

تأمين تحظى بتعامل خاص يستثنيها عن الضوابط المفروضة على شركات التأمين الخاصة. وعلى الرغم من تقديم مشاريع قوانين في البرلمان الياباني من اجل اصلاح هذا النظام عبر خصخصة جزء من عملياتها، ولكنها لم يكتب لها النجاح بسبب معارضة الحزب الياباني المعارض آنذلك الحزب الديمقراطي الياباني DPJ. اما فيما يتعلق بخدمات تسليم الطرود البريدية السريعة فهي لا تختلف كثيرا عن شركات التأمين المدعومة من الحكومة، وتحظى بدعم تنظيمي وافضلية مالية تعتبر في موقع الافضلية مقارنة بشركات القطاع الخاص.

3. قيود تصدير السيارات اليابانية الى الولايات المتحدة:

وهي قضية حساسة في العلاقات الاقتصادية اليابانية الامريكية لطالما شغلت المفاوضين الاقتصاديين من كلا الجانبين، تعود جذورها الى سبعينات وثمانينات القرن الماضي عندما انتعش سوق الصادرات اليابانية من السيارات بسبب زيادة الطلب عليها في السوق الامريكي، وقد مارس قطاع التصنيع الامريكي للسيارات ضغوطاً كبيرةً على اليابان يدعمه بذلك الكونغرس الامريكي لفرض قيود على استيراد السيارات اليابانية، فلجأت اليابان الى صيغة تأسيس مصانع السيارات داخل الاراضي الامريكية واخذت تنتج نفس السيارات ليتم تصريفها في السوق الامريكية، واستمرت الضغوط الامريكية على اليابان لحث الاخيرة على تخفيف القيود امام استيراد السيارات الامريكية، ودخلت هذه القضية في صلب المفاوضات حول اتفاقية الشراكة المتعددة عبر الباسيفيك والتي لم يتم التوصل الى حل بشأنها حتى الوقت الحاضر[73].

[73] Yutaka Kawashima, Ibid, p.56

4. اتفاقية الشراكة عبر الباسيفيك

تعد اتفاقية الشراكة عبر الباسيفيك صيغة متطورة لاتفاقيات التجارة الحرة التي ضمت كل من سنغافورة ونيوزيلندة وتشيلي وبروناي، ثم تطورت فيما بعد ضمن جولات مفاوضات مع دول اعضاء اخرين ابتداء من الولايات المتحدة واستراليا وكندا والمكسيك وبيرو وماليزيا وفيتنام حتى اصبح عدد اعضائها 11 عضوا حتى عام 2013، وقد عقد اعضاء الاتفاقية جولات مفاوضات عديدة لوضع ترتيب شامل لتحرير التجارة وتغطي مدى واسع من الانشطة التجارية بين الدول الاعضاء. وادركت الدول الاعضاء فيما بعد ان هذه الاتفاقية تضمن اطار للتجارة ضمن اقليم آسيا الباسيفيك، ولتحقيق ذلك تضع الاتفاقية اطارا لتخطي القضايا الحرجة في التجارة او تلك التي قد تظهر في المستقبل ومنها (صلابة التعليمات والانظمة التجارية، والمنافسة وتيسير الاعمال، وقضايا المجهزين الانتقاليين الذين يتواجدون في اكثر من مكان وسلسلة الانتاج وتدخل ايضا قضايا شركات الاعمال الصغيرة والمتوسطة، وقضية التنمية الاقتصادية، وعمليات شركات القطاع الحكومي العام)، ولم تكن اليابان عضوا في الاتفاقية حتى شهر تموز/2013، وكان بعض الدول الاعضاء يرون ضرورة في توسيع عضوية الاتفاقية لتشمل دول اخرى مثل اليابان وكوريا الجنوبية تلك الدولتين اللتين اعتادتا على حماية انتاجهما المحلي اليومي عن طريق فرض تعريفة كمركية عالية وصارمة على الاستيرادات، ففي عام 2011 بلغ معدل استيرادات اليابان وكوريا الجنوبية للمنتجات اليومية 1,8 مليار دولار و 800 مليون دولار على التوالي من نيوزيلند والولايات المتحدة، ولذلك وجد البعض ان دخولهما سيشجع فرص التصدير الى اسواق واعدة الا انه من جانب اخر سيضع انضمامها تعقيد اكثر في كيفية

تطبيق شروط الاتفاقية عليهما تلك الاتفاقية التي تتطلب تحرر حقيقي من القيود على التجارة في المنتجات اليومية[74].

وكانت اليابان قد ادركت اهمية الاستفادة من النافذة التي توفرها اتفاقية الشراكة عبر الباسيفيك ووجدت ان الفرصة مناسبة للانضمام الى هذه الاتفاقية، ومن اجل الشروع في تلك الخطوات تعهد رئيس الوزراء الياباني (شينز آبي) امام حشد من اعضاء البرلمان الياباني واعضاء الحزب الليبرالي الديمقراطي وضيوف اخرين بتاريخ 2013/3/17 بانه لابد من الاستفادة من الفرص التي توفرها تلك الاتفاقية على ان لا يغفل عن حماية القطاعات الاقتصادية المهمة في اليابان من اية اضرار قد تنجم عن انضمام اليابان الى محادثات اتفاقية الشراكة (التجارة الحرة) عبر الباسيفيك. وتتلخص رؤية (شينز آبي) على أهمية مشاركة اليابان في اية عملية ممكن من خلالها تشكيل قواعد التجارة العالمية مشددا على مساعيه في حماية القطاعات الاقتصادية الحساسة لاقتصاد اليابان كالقطاع الزراعي الذي يشكل مجموعة ضغط زراعية تقف بالضد من انضمام اليابان للاتفاقية المذكورة، وقد توعد(آبي)في حينها "بانه سيحمي الزراعة اليابانية وغذائها مهما كلف الثمن". وجرى فيما بعد الاعلان عن رغبة اليابان للانضمام في مفاوضات الاتفاقية المذكورة وبالفعل تم قبول دعوة اليابان من قبل الدول الاعضاء واصبحت اليابان عضوا مخولا بالتفاوض في بداية شهر تموز 2013. حيث اعتبرت الخطوة اليابانية بانها جزء من استراتيجية النمو طويلة الامد، وحسب رؤية (شينز آبي) بما ان "العالم يتجه نحو الاقتصاد المفتوح فليس من المناسب ان تترك اليابان في الخلف" فكان لزاما على اليابان ان تلعب دورا رياديا في مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة عبر الباسيفيك مع الولايات

---

[74] Jeffrey J. Schott, Barbara Kotschwar and Julia Muir, Understanding the Trans-Pacific Partnership, Peter Institute for International Economics, 2013, p.22

المتحدة، كونها العملية التي ستضع القواعد الاساسية للاطار التجاري الاقليمي والدولي. ويخشى المزارعون واصحاب الحقول ومربي المواشي ومجتمعات الصيد في اليابان من تأثر منتجاتهم بسبب تطبيق احد بنود الاتفاقية الخاصة بازالة التعريفة الكمركية عن المنتجات الغذائية والحيوانية المستوردة والتي ستضر باقتصاد المنتجين اليابانيين المحليين[75].

وتعتبر اليابان العضو الثاني عشر في الاتفاقية، وشكلت على اثرها فريق تفاوضي يتكون من 100 خبير في مجال التجارة والاقتصاد لتكون مستعدة في خوض جولات المحادثات والمفاوضات لهذه الاتفاقية. فادراك اليابان ينطلق من ان انضمامها مسألة حتمية اذا ما ارادت تحقيق مسارات ناجحة في سياسة الانعاش الاقتصادي التي رسمت بخطوات متناغمة ومتعاضدة تساند الواحدة الاخرى، فسياسة تحقيق النمو الاقتصادي لاخراج اليابان من حالة الركود عبر التسهيل النقدي واعتماد هدف تضخمي بنسبة 2% وتعيين محافظ جديد لبنك اليابان ذي ميول مؤيدة لسياسة التسهيل النقدي، أظهرت نتائجها على الواقع الاقتصادي الياباني وتراجعت قيمة الين الياباني بنسبة 25% (كانون الاول 2014) وبالفعل سجلت بداياتها صعودا لسوق الاسهم اليابانية بعد مدة ركود لثلاثة اعوام، وكانت تلك البداية فقط! وحتى تكتمل عناصر ديمومتها لتحقيق النمو المنشود لا بد من وجود اطار دولي معاصر للتجارة العالمية (متمثل باتفاقية الشراكة عبر الباسيفيك) وبما يحمله من مزايا بضمان توفر اسواق عالمية وبمعايير تمييزية للدول الاعضاء فيها وبالتالي حان الوقت

---

[75] Shujiro Urata, Japan’s Economic Recovery and the TPP, Waseda University, 2013, pp.1-3.
انظر كذلك المصادر التالية:
Elaine Kurtenbach, Japan to Join Talks on Pacific Trade Pact, The Big Story online review, March15, 2013.
http://bigstory.ap.org/article/pacific-trade-pact-calls-tough-japan-reforms

Speech by Shinzo Abe, Prime Minster of Japan in World Economic Forum 2014 Annual Meeting, DAVOS - Switzerland, January22, 2014.
http://japan.kantei.go.jp/96_abe/statement/201401/22speech_e.html

لان تكون لليابان كلمة في هذا الاطار بعد ان كانت رافضة للانضمام في وقت مضى، وتعتقد اليابان ان مفاوضاتها لهذه الاتفاقية ما تزال تسجل تقدما بطيئا مع الولايات المتحدة، فاليابان تريد من الولايات المتحدة ان تخفف من قيود استيراد السيارات اليابانية وبالمقابل ترغب واشنطن ان ترفع اليابان السياسة الحمائية للمنتجات الزراعية اليابانية، ولم يتوصل كلا الطرفين الى نتيجة مقبولة لحد الان بهذا الشأن[76].

2 . 2 . 5. تحول الاوليات الامريكية الاقتصادية

أولت اليابان والولايات المتحدة اهمية كبيرة للعلاقات الاقتصادية الثنائية ومنذ مدة طويلة، فاليابان ترى اهمية هذه العلاقة متجذرة منذ ان احتلت الولايات المتحدة المركز الاقتصادي الاول في العالم، الى جانب اعتماد اليابان على الولايات المتحدة لتأمين امنها القومي لاسيما خلال الحرب الباردة، اخذا بنظر الاعتبار الاعتماد على صادراتها من الصناعات من السيارات والمعدات الالكترونية الاستهلاكية وغيرها والتي وجدت في الولايات المتحدة سوقا رائجا لها، يضاف الى ذلك ثقة الولايات المتحدة بالقادة السياسيين اليابانيين المنفتحين على الاصلاح والذين اعتادوا استقبال الضغوط الامريكية من اجل تحقيق اصلاحات اقتصادية في النظام السياسي الياباني الامر الذي حافظ على طبيعة الوضع الراهن في الحياة السياسية والاقتصادية اليابانية.

اما الولايات المتحدة فإن اهمية علاقتها مع اليابان متأصلة في اعتمادها على اليابان كحليف أساسي لها لا يمكن الاستغناء عنه لاسيما منذ ظهور اليابان كقوة اقتصادية في شرق آسيا في مدة ما بعد الحرب

---

[76] Elaine Kurtenbach, Japan to Join Talks on Pacific Trade Pact, The Big Story online review, March15, 2013.
http://bigstory.ap.org/article/pacific-trade-pact-calls-tough-japan-reforms

العالمية الثانية ثم اصبحت ثاني قوة اقتصادية في العالم (والان تحتل مرتبة ثالث اقتصاد عالمي)، اما المنافسة الاقتصادية اليابانية فتجدها الولايات المتحدة ضرورية لاسيما في القطاعات التصنيعية (صناعة السيارات، الصناعات التكنولوجية والمعادن وغيرها) التي برعت بها اليابان واصبحت توظف عددا كبير من العاملين الامريكيين وبالتالي اصبحت لاغنى عنها لاهميتها في استقرار الاقتصاد الامريكي، وتزداد اهمية اليابان بالنسبة للولايات المتحدة كلما ازداد مقدار العجز الامريكي في علاقاتها التجارية مع اليابان، وتدرك الولايات المتحدة اهمية اليابان بانها مصدر رئيسي للاستثمار لديها، فكل تلك المزايا لم تبق فقط على اهمية العلاقات الاقتصادية بينهما وانما تعززت بشكل وثيق.

وعلى الرغم من ازدياد الاعتمادية المتبادلة بين اليابان والولايات المتحدة، الا انها تعرضت الى بعض التحول في الاولويات، وربما يعود ذلك الى ظهور الصين كقوة تجارية عالمية وعلاقاتها مع الولايات المتحدة تتزايد منذ عام 2000، خصوصا اذا ما ادركنا ان العجز التجاري الثنائي الامريكي مع الصين قد تجاوز العجز التجاري مع اليابان، والفجوة بين هذين العجزين تتسع حتى وصلت عام 2012 الى 76,3 مليار دولار لصالح اليابان، بينما بلغت 315,1 مليار دولار لصالح الصين. ومن هنا نلاحظ مدى اهمية علاقات الولايات المتحدة مع الصين مقارنة بعلاقاتها مع اليابان[77]. ولذلك وجد صناع القرار الامريكي من الاهمية بمكان ان يضعوا سياسات اكثر ايجابية في علاقات الولايات المتحدة مع الصين والتي وصفوها بانها علاقات غير عادلة، فلا بد من فرض سياسة انفتاح اكبر داخل الاسواق الصينية، ولذلك اخذ الامريكيون يطالبون الصينيين بإزالة بعض الحواجز امام الصادرات الامريكية وكذلك ايجاد حل للحماية غير المناسبة لحقوق الملكية الفكرية الصينية بالاضافة الى سعر الصرف اليوان بالدولار المقيم باقل من قيمته الحقيقية، مثل تلك

[77] William Cooper, Ibid, p.8.

الاهتمامات والمنافسة جعلت الولايات المتحدة لا تنظر الى اليابان بأنها تشكل تهديد منافس مثلما كانت عليه الحال خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، والسبب ظهور الصين كتهديد اقتصادي اشد منافسة وشريك في نفس الوقت مما يتطلب اهتماما اكثر[78].

وكانت هناك بعض الاسباب في حصول تحول في أولويات العلاقات التجارية الامريكية ولربما يعود قسم منها الى السياسة الخارجية الامريكية والقلق على الامن القومي الامريكي بعد ازدياد حالة الاستقرار والتوتر في شبه الجزيرة الكورية بسبب الطموحات النووية لكوريا الشمالية وتهديدتها بين فترة واخرى لجيرانها (كوريا الجنوبية واليابان) فضلا عن النزاعات الاقليمية في بحر الصين الشرقي، مما جعل اولويات العلاقات الامريكية اليابانية تميل لشؤون التحالف الامني الياباني الامريكي اكثر من صب الاهتمام على الجانب الاقتصادي، وهناك اسباب اخرى ايضا تكمن في تقليل الضغوط الامريكية الاحادية على اليابان في فتح اسواقها امام السلع الامريكية خصوصا بعدما تاسست منظمة التجارة العالمية وهيئة حسم النزاعات التجارية التي لعبت دورا كبيرا في ذلك، يضاف اليها ايضا ان الولايات المتحدة من جهة واليابان من جهة اخرى قد تعززت علاقاتهما مع الدول الاخرى والمناطق الجغرافية الاخرى عن طريق اتفاقات التجارة الحرة الثنائية مما قللت التركيز على العلاقات الثنائية اليابانية الامريكية[79] .

[78] Jeff Kingston, Contemporary Japan History, Politics, and Social change Since the 1980s, Wiley-BlackWell, 2011, p.14.
[79] William Cooper, Ibid, p.9.

3. ابعاد العلاقات اليابانية الامريكية

3. 1. البعد الداخلي

3. 1. 1. محاولات تعديل الدستور

منذ انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1990 حدثت تغييرات مثيرة في التفسير العام لاعادة تسليح اليابان لاسيما وان اليابان وفرت مبالغ ضخمة لدعم حرب الخليج آنذاك، ولكن هذا الدعم لم يحض بتقدير كاف من المجتمع الدولي، ولنستعرض بعض محاولات اليابان لايجاد منافذ وارضيات تجعلها مستعدة او مؤهلة على الاقل لتغيير دستورها للتخلص من قيود التسلح والاشتراك في عمليات عسكرية خارج الاراضي اليابانية. وبدأت هذه المحاولات بـ[80]:

1. تشريع قانون في عام 1990 حول التعاون في عمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة، وعرف لاحقا بقانون عمليات حفظ السلام (Law PKO). وبموجب هذا القانون اصبح بامكان اليابان ارسال قوات الدفاع الذاتي الى اراضي اجنبية كانت فيما سبق مقيدة بشكل قاسي.
2. في عام 1999 شرعت اليابان قانون حول التدابير من اجل ضمان امن وسلامة اليابان في المناطق المحاذية لحدودها والتي تسمح بالانخراط في عمليات فيما يعرف بـ " المنطقة الخلفية لليابان" وتشمل اراضي يابانية والبحار المحيطة بها.
3. في عام 2001 في عهد رئيس الوزراء الياباني السادس والخمسين (كويزومي)، صرح بضرورة تعديل الدستور الياباني ليسمح لليابان بممارسة حق الدفاع الجماعي.

---

[80] Sayuri Umeda, Japan: Article 9 of the Constitution, LAW LIBRARY OF CONGRESS, 13 (2006), http://www.loc.gov/law/help/JapanArticle9.pdf.

4. بعد احداث 11 أيلول/2001، شرعت اليابان قانون التدابير الخاصة بمكافحة الارهاب حيث سمح هذا القانون باستخدام قوات الدفاع الذاتي اليابانية ولاول مرة في اراضي اجنبية، واشترط القانون الحصول على موافقة مسبقة من الحكومات ذات العلاقة. وبموجبه تستطيع القوات اليابانية توفير دعم انساني وغير قتالي، وتدخل بضمنها نقل الاسلحة والذخائر اللازمة للقوات الامريكية. يذكر ان الدايت الياباني استطاع بموجب هذا القانون تمرير او تشريع ثلاثة قوانين تعرف بقوانين حرب الطوارئ وذلك عام 2002.

5. عام 2003، توسعت القدرات العسكرية لقوات الدفاع الذاتي اليابانية بعد تمرير قانون التدابير الخاصة بالعراق لاربع سنوات، حيث سمح هذا القانون باستخدام القوات اليابانية في بلد محتل كانت ما تزال فيه عمليات قتال محدودة النطاق، وكان بامكان تلك القوات امكانية استخدام قوة السلاح في ظروف حاسمة ومحدودة، وهذا التقييد دفع للحاجة الى قوات اجنبية لتوفير الحماية لقوات الدفاع الذاتي اليابانية، ثم بعد انتهاء ما يُعرف بتحرير العراق وضعت قوات الدفاع الذاتي اليابانية تحت سيطرة الامم المتحدة.

6. في عام 2007، قدم رئيس الوزراء الياباني فوكودا مشروع قانون خاص بتعبئة الوقود لناقلات النفط البحرية الامريكية في المحيط الهندي، بعد ان نفذت المدة التي كان يسمح بها قانون مكافحة الارهاب المذكور في الفقرة 4 المذكورة آنفا.

7. في عام 2008، شُرع قانون اساسي حول الفضاء من اجل تجنب اية مشاكل دستورية لاسيما فيما يتعلق بقيام قوات الدفاع الذاتي البحرية اليابانية باستقبال معلومات من اقمار صناعية امريكية حيث كان يُعمل بذلك في اواخر ثمانينات القرن الماضي ولكن بسبب تقدم تلك الاقمار الصناعية الى اقمار استطلاع تجسسية وكانت تعرف في تلك المدة بانها اقمار جمع معلومات، وهذه بحد ذاتها سببت نوع من المشاكل الدستورية بسبب استقبال قوات الدفاع الذاتي البحرية اليابانية لتلك المعلومات، فكان لابد من تشريع

القانون اعلاه حيث اعاد هذا القانون تفسير مصطلح "مهام سلمية" في الدستور الياباني الى معنى اخر يشير الى "نشاط غير عدائي"[81].

شجعت المحاولات اعلاه وبصورة غير مباشرة وهيأت أرضية سرّعت من نضج مسألة تعديل المادة التاسعة من الدستور بعد ايجاد اكثر من بديل للقفز على التقييدات الدستورية بتحريم اية مهام عسكرية على القوات اليابانية، فأصدر مجلس الامن والدفاع الياباني تقريرا أكد فيه على تقرير ماهية المبادئ الاساسية الخاصة بسياسة الامن الوطني اليابانية بدل من ان تكون سياسة موجهة لاغراض دفاعية حصرا.

ويبدو عن طريق محاولة التعديلات الحقيقية للدستور الياباني وعدم وجود تفسير واضح كفاية للمادة التاسعة، فان محاولات تفسيرات الدستور تستمر لتتوسع لصالح تفسيرها على انها اعادة تسليح لقوات الدفاع الذاتي البحرية اليابانية اكثر مما هو لقوات الدفاع الذاتي البرية. ومنذ فوز الحزب الليبرالي الديمقراطي بالاغلبية في مجلس النواب (الادنى) الياباني بعدما مني الحزب الديمقراطي الياباني بهزيمة كبيرة وعلى اثرها تولي رئيس الحزب (شينز آبي) رئاسة الحكومة في 26 كانون الاول/2012، ومنذ ذلك الحين يطبق رئيس الوزراء سياسة اصلاح بكافة الاتجاهات واهما الاصلاح الاقتصادي وانعاش اليابان والبعد الثاني التركيز على تعديل الدستور عن طريق مراجعة تفسيره ولاسيما المادة التاسعة منه والدعوة الى استخدام حق الدفاع الذاتي الجماعي للقوات اليابانية، ودور اليابان في تحقيق سياسة السلام الفاعل في العالم، منطلقا من ان الافق

---

[81] Maeda Sawako, Transformation of Japanese Space Policy: From the "Peaceful Use of Space" to "the Basic Law on Space", ASIA-PAC. J. (Nov. 2, 2009), available at http://japanfocus.org/-Maeda-Sawako/3243.

الياباني ومقوماته يسعى نحو تحقيق بعد عالمي يقوم على تحقيق وتعزيز السلم والامن الدوليين ولاسيما في اقليم آسيا الباسيفيك.

اما موقف الولايات المتحدة من دور اليابان الجديد، فكان ايجابيا الى الحد الذي يضمن تحرك اليابان وفق الافق الذي يرسمه التحالف الامني الامريكي الياباني، فالولايات المتحدة وفي هذا الوقت بحاجة الى دور ياباني مؤثر في المنطقة ولايوجد بديل افضل من اليابان يمكن ان يؤدي هذا الدور. ولذلك لم نلمس معارضة امريكية صريحة لطروحات مراجعة واعادة تفسير الدستور الياباني. وبالتالي هناك قبولا لهذا الطرح من الجانب الامريكي حتى وقتنا هذا، اما دول الجوار الاقليمي ابتداءً من الصين فهي تُعد من اشد المعارضين لموضوع تغيير الدستور بسبب التجارب الاليمة التي عاشتها خلال التوسع العدواني الياباني في اربعينات القرن الماضي وكذلك الحال بالنسبة لكوريا الجنوبية، وتنضم روسيا مع الدول المعارضة لاعادة تغيير الدستور، وبالتأكيد كوريا الشمالية لا تختلف عن الدول الاشد معارضة لمراجعة الدستور وتحمل ذات التوجه بالرفض واحيانا بالتهديد[82].

[82] Will Ockenden, US throws support behind Japan's constitutional 'reinterpretation'. published by ABC News - Australian Broadcasting Corporation, July 2, 2014. http://www.abc.net.au/news/2014-07-02/us-throws-support-behind-japans-constitutional/5566900

انظر ايضا:

Mario Yamaguchi, Japan approves larger military role in major reinterpretation of constitution - published online by the globe and Email. com site: http://www.theglobeandmail.com/news/world/japan-approves-larger-military-role-in-major-reinterpretation-of-constitution/article19402001/

3. 1. 2. مجلس الامن القومي الياباني

بينما تزداد خطورة البيئة الامنية المحيطة باليابان التي لم يخف عن صانع القرار الياباني اخذها بنظر الاعتبار لاسيما في عهد حكومة السيد (شينز آبي)، اخذت الحكومة على عاتقها بالمضي قدما تجاه تأسيس مجلس الامن القومي انطلاقا من رؤيا مفادها انه سيحدد الاتجاه الاساسي للسياسات الخارجية والامنية اليابانية وفق منظور ذو بعد استراتيجي مع الوعي بضرورة ان تكثف الحكومة بصورة كلية جهودها التي تصب في تقوية الشؤون الخارجية والنظام الامني لليابان. وتعود جذور مجلس الامن القومي الى فترة حكومة(آبي) الاولى خلال عام 2006 الا أنه تم تجاهله، بسبب عدم انتهاء الجدل الذي وصل الى مباحثات ومداولات بلا نهاية. ولكن عندما تولى(آبي) فترة رئاسة الحكومة لمرة ثانية في 26 كانون الاول/2012 جدد رغبته بتأسيس المجلس المذكور تحت ذريعة تعزيز النظام الامني والبيئة الخارجية اليابانية[83].

وفي الاجتماع الاول للمجلس الاستشاري حول تأسيس مجلس الامن القومي في شهر شباط 2013 الذي كان برئاسة السيد(آبي) وعضوية الامين العام لرئاسة الوزراء السيد يوشيهيكو سوغا باعتباره الوزير المسؤول عن تعزيز الامن القومي بالاضافة الى المستشار الخاص لرئيس الوزراء ويتمتع بمسؤولية متابعة تاسيس مجلس الامن القومي وبحضور خبراء آخرين، حيث جرى بحث اهمية تأسيس المجلس انطلاقا من رؤية السيد(آبي) القائمة على انه من الضروري ان تحظى اليابان ببيئة امنية قادرة على الاستجابة للتحديات المحيطة بها وبصورة مرنة تمكنها من التعامل مع كافة القضايا ذات الصلة بالشؤون الخارجية والامنية وان يتم ذلك تحت قيادة سياسية قوية، ولكي يتم ذلك لابد ان يكون هناك مكان خاص لاجراء المناقشات وبصورة

[83] Yuichi Hosoya, The Role of Japan’s National Security Council, Association of Japanese Institute of Strategic Studies Commentary (AJISS), No.199, date: June 17, 2014

اعتيادية منتظمة ومرنة تنطلق من افق استراتيجي. بعد ذلك عقدت ست جلسات للمجلس الاستشاري وبحثت فيها جوانب عديدة بضمنها البعد القانوني لتاسيس المجلس وشكله وتفاصيل اخرى وجرى في ضوئها تقديم مشروع قانون ضمن القسم المسؤول عن تأسيس مجلس الامن القومي التابع لرئاسة الوزراء وصدر قرار مجلس الوزراء باصدار مرسوم حول تأسيس مجلس الامن القومي بتاريخ 7/حزيران/2013. بناء على ذلك تأسس المجلس المذكور باعتباره هيئة تنظيمية للتداول حول الامور المهمة التي تخص أمن اليابان ويترأسه رئيس الوزراء وعضوية وزير الخارجية ووزير الدفاع والامين العام لمجلس الوزراء[84].

كان لدى ظهور مجلس الامن القومي صدى وردود فعل اقليمية ابرزها رد الفعل الصيني الذي عبر عن قلق بكين بان اليابان تسير على طريق العودة الى ماضيها العسكري، عزز من تلك المخاوف زيارة رئيس الوزراء (شينز آبي) الى معبد ياساكوني الذي يمجد رفات القادة اليابانيين خلال الحرب العالمية الثانية والتي اثارت استنكارا واسعا لاسيما من قبل الصين التي اثارت تساؤلات حول النوايا اليابانية التي تحمل بعدا استراتيجيا في المنطقة. ولا يخفى على الجميع ان المدة التي انبثق فيها المجلس المذكور آنفا كانت فيها العلاقات اليابانية الصينية تمر في اسوء مراحلها على اثر التوتر الذي ظهر بخصوص جزر سينكاكو التي تحدثنا عنها سابقا.

حاولت اليابان تقديم تبريرات عديدة وتطمينات بان الغاية من تأسيس المجلس لم تكن سوى لتدارك البيئة الامنية الخارجية والتي لا تشمل الواقع الاقليمي فحسب وانما تتعداه الى مصالح اليابان الخارجية واهمها القصور الهائل في المعلومات الامنية بالنسبة لمنظومة الاستخبارات اليابانية فيما يتعلق بازمة الرهائن في

---

[84] Defense of Japan review, on the Basic Concept of Japan's Security and Defense Policy, Establishment of National Security Council, issued by Ministry of Defense of Japan 2013,p5

أميناس الجزائرية، حيث عجزت اليابان عن الحصول على اية معلومات لتشخيص حالة الاختطاف وتحركات الجماعات المسلحة ومدى ارتباطاتها الخارجية والتي اودت بحياة اكثر من عشرة يابانيين مختطفين على ايدي جماعات متشددة في مصنع الغاز الطبيعي في أميناس. فظهرت الدعوة ملحة لتاسيس هيئة او منظمة تعنى بالبيئة اليابانية الخارجية وتأمين مصالح اليابان في الخارج وان تكون قادرة على الاستجابة المرنة للتحديات المحتملة في الخارج وان تكون خاضعة لقرارات امنية مركزية.

ينبغي ان نذكر ان احد اهم اهداف مجلس الامن القومي هو تعزيز التعاون مع حلفاء اليابان الامنيين ولاسيما الولايات المتحدة كما ان للمملكة المتحدة نصيب في ذلك فضلا عن المانيا وبلجيكا وفرنسا والهند، فسرعان ما ارسلت اليابان كبار مسؤوليها المعنيين بمجلس الامن القومي الى الولايات المتحدة في جولات للقاء نظرائهم الامريكيين للتباحث في هيئة وصيغة المجلس المذكور الذي أُريد منه ان يكون على غرار مجلس الامن القومي الامريكي. وهذه بحد ذاتها خطوة من شأنها الايحاء ان تحرك ياباني امني على هذا المستوى لن يكون الا بما يعطي صورة واضحة وشفافة للولايات المتحدة كخطوة تطمينية تتبعها سياسات امنية يابانية امريكية عبر التنسيق المشترك، وقد حظيت هذه الخطوة بمباركة امريكية اثبتتها لقاءات المسؤولين اليابانيين مع وزيري الخارجية والدفاع الامريكيين ومستشار الامن القومي الامريكي بهدف تعميق الرؤية حول الية وتشكيلة عمل المجلس[85].

[85] Berkshire Miller, How Will Japan's New NSC Work? The Diplomat Review, January 2014, p2

3. 2. البعد الخارجي

يمكن فهم البعد الخارجي للعلاقات اليابانية الامريكية من خلال اللقاءات والاتصالات التي تجري في ضوئها المشاورات وبحث مفاصل التحالف الامني واعادة تقييم مسارات التحالف والاتفاق اعادة رسم بعض اتجاهاته بحسب ما تمليه البيئة الدولية والاقليمية من ضرورات استراتيجية تصب في ضمان ديمويته في المستقبل. واهم ما يتلخص لدينا في هذه اللقاءات هو الاجتماعات او اللقاءات التشاورية الثنائية بين كبار المسؤولين اليابانيين والامريكيين. كما لا يخفى لدينا اهمية استحداث هيئات امنية جديدة في اليابان لم يُسبق ان عرفتها اليابان من قبل وهي على غرار ما موجود في الولايات المتحدة مثل مجلس الامن القومي الياباني. وان ما يتمخض عن مثل تلك التطورات والساسات تطلعات تنبئ عن انبثاق دور ياباني فاعل في المجتمع الدولي وبصوت مسموع.

3. 2. 1. سياسة الامن القومي الياباني في ضوء التحالف

جرى الاعلان رسميا ومن خلال قسم سياسة الامن القومي في دائرة السياسة الخارجية في وزارة الخارجية اليابانية بتاريخ 2013/12/19 عن السياسة الامنية الجديدة لرئيس الوزراء الياباني (شينز آبي) والتزامه بالسلام والامن الاقليمي والدولي، والتي تنطلق من المبدأ التالي[86]:

"ان صيانة سلام وأمن اليابان وضمانا لاستمرارها هي من المسؤوليات الاولية للحكومة اليابانية، وبما ان البيئة الامنية لليابان اصبحت اكثر خطرا، فان اليابان تحتاج الى تعريف مصالحها القومية وفق منظور طويل الامد يحدد الصيغة التي يجب اتباعها في اطار المجتمع الدولي وما تستدعيه الضرورة لاجل تبني

[86] استراتيجية الامن القومي اليابانية، نسخة منشورة على موقع رئاسة الوزراء الياباني:
http://japan.kantei.go.jp/96_abe/documents/2013/__icsFiles/afieldfile/2013/12/18/NSS.pdf

مدخل حكومي كامل للسياسات الامنية القومية والتدابير اللازمة من اجل ضمان الاستمرار في تطور مجتمع سلمي ومزدهر".

ومن المنطلق اعلاه أعلنت اليابان عن إستراتيجية أمن قومي جديدة الغاية منها تعزيز دفاعاتها وحماية أراضيها وتأتي استكمالا مع توجهات رئيس الوزراء في دعم موقف اليابان كمساهم في السلم والأمن الدوليين.

ويمكن ايجاز الاستراتيجية الأمنية الجديدة التي صادقت عليها الحكومة اليابانية بما يأتي[87]:

1. ستضطلع اليابان بأدوار أمنية أكثر "استباقية" فيما يتعلق بقوات الدفاع الخارجية، وبموجبها ستضع إرشادات جديدة بخصوص صادرات الأسلحة، وبذلك يعتبر ذلك تحولا كبيرا من سياساتها المقيّدة.
2. تعتبر مصادقة الحكومة اليابانية على الاستراتيجية اعلاه بمثابة خطوة جديدة للدفاع واستعدادا لمواجهة أي خطر قادم من الصين.
3. اسهمت اليابان في سلامة واستقرار وازدهار المنطقة والعالم، في الوقت الذي يشهد العالم استمرارية في ظاهرة العولمة، وبالتالي يجب على اليابان ان تلعب دورا اكثر استباقية باعتبارها لاعبا عالميا رئيسيا في المجتمع الدولي.
4. تعتبر هذه السياسة الجديدة التي قدمت بها حكومة رئيس الوزراء (شينز آبي) لاسيما بعد فوز حزبه (الحزب الليبرالي الديمقراطي) بانتخابات مجلسي النواب (2012/12/16) والمستشارين (2013/7/21) وحصوله على الاغلبية، تعد بمثابة توجها مغايرا لسياسة اليابان الامنية بعد الحرب العالمية الثانية والتي تلخصت على ترجيح واعتماد المبدأ السلمي في فض النزاعات. وان كانت هذه الاستراتيجية ترتكز على مبدأ التوجه السلمي لليابان الا انها تنبثق من سياسة الاسهام الاستباقي في السلام.

---

[87] المصدر السابق.

5.بموجب الاستراتيجية الجديدة، ستكون هناك ارشادات وقواعد تعليمات جديدة للسياسات الدفاعية ولاسيما في المجالات المتعلقة بالامن القومي سواء في المنطقة البحرية او في الفضاء الخارجي وكذلك في مجال المعلومات ومجال الطاقة ايضا.

6.ستأخذ الحكومة اليابانية بنظر الاعتبار عند تطبيق هذه الاستراتيجية استثمار مكامن القوة المتأتية من قدرتها الدبلوماسية وامكانياتها الدفاعية وبطريقة مرنة ومهنية.

7.وفي اطار المراجعة والتقييم، سيقوم مجلس الامن القومي (الياباني) بتنفيذ تقييم نظامي وتحديث مستمر لهذه الاستراتيجية وفق معطيات الوضع الامني وبحسب كل متغير.

8.ستبنى على هذه الاستراتيجية خطوات اخرى على صعيد ميزانية الدفاع والتي من المؤكد ان تشهد زيادة في تخصيصاتها خلال السنوات القادمة لاسيما في قائمة المعدات والتقنيات العسكرية.

9.لطالما يصف رئيس الوزراء الياباني هذه الاستراتيجية بانها سلمية وتهدف الى الاسهام في السلام العالمي وانها استباقية . ويعتبر هذه السياسة بانها اكثر شفافية ولا تشكل هاجسا يدعو للقلق لجيران اليابان. وهذا يفسر اهم ما جاء في نصوص سابقة للسيد(آبي) بانه ومن خلال التعاون الدولي وسياسة السلام الاستباقية، ستواصل اليابان الجهود لمساهمة أكبر في نشر الاستقرار و إحلال السلم في العالم.

10. تسعى اليابان من اجل حماية وتأمين سواحلها البعيدة الى تحديث اسطولها الجوي، فوجهة الخطر لم تعد كما كانت سابقا من الشمال حيث الاتحاد السوفيتي سابقا، وانما متغيرات الواقع افرزت خطرا قادما من جهة الشرق ولاسيما من الصين وكوريا الشمالية. خصوصا بعد التطورات السلبية لقضية جزر سينكاكو واستمرار الاستفزازات الصينية بخرق سفنها للمياه الاقليمية المحاذية للجزر ثم اعلان الصين بتاريخ

2013/11/22 عن منطقة جديدة لتعريف هوية الطائرات العابرة ضمن مجال الدفاع الجوي لتشمل جزء من بحر الصين وبضمنها جزر سينكاكو.

3. 2. 2. التنسيق الاستشاري الامني الياباني الامريكي

يتلخص التنسيق الامني المشترك بين اليابان والولايات المتحدة في اجتماعات اللجنة الامنية اليابانية الامريكية والتي تعد من اهم مفاصل مناقشة ومراجعة العلاقات الامنية بين البلدين والتي جرت العادة على انعقادها بين كبار مسؤولي كلا البلدين والتي عرفت باجتماعات (2 plus 2) ويقصد بها وزيري خارجية ودفاع كلا البلدين، وتعرف عادة باجتماعات اللجنة الاستشارية الامنية اليابانية الامريكية. ومن اجل اضفاء صورة اكثر وضوحا ، فاننا سنناقش الاجتماع الاخير المنعقد في طوكيو في تشرين الاول 2013.

انعقد بتاريخ 2013/10/3 اجتماع اللجنة الاستشارية المذكورة في طوكيو بين كل من وزيري الخارجية والدفاع اليابانيين (فوميو كيشيدا و اتسونوري اونوديرا) من جهة ونظيريهما الامريكيين (جون كيري وتشاك هيغل) من جهة اخرى ووصف الاجتماع بالتأريخي، حيث تناول مراجعة التوجيهات الخاصة باليابان في مجال التعاون الدفاعي حتى نهاية عام 2014 واثرها على التحالف الامني في اقليم آسيا الباسيفيك[88].

وقد خلص هذا الاجتماع الى تسليط الضوء على اهم القضايا التي تدخل في صلب التحالف الامني الياباني الامريكي، حيث جرى فيه تقويم جميع اشكال التحالف وتحديث اخر المواقف بشأنها من اجل تعزيز الانسجام القائم وفرز الجوانب الخلافية منها لاخضاعها الى مزيد من البحث والتفاوض حتى يتم التوصل الى

[88] Japan Defense Focus, issued by the Ministry of Defense and Self-Defense Forces - latest news, No. 2
http://www.mod.go.jp/e/jdf/no02/news.html

حلول مرضية لكلا الطرفين لاسيما قضية أوكيناوا ومسألة نقل القاعدة الجوية الامريكية خارج الجزيرة، واستنادا على هذه الرؤيا توصل كلا الطرفين الى ما يأتي[89]:

- التأكيد على دور اليابان والولايات المتحدة الذي لايمكن الاستغناء عنه في صيانة السلم والامن الدوليين.
- تجديد التأكيد على التزام التحالف بين البلدين بأمن اليابان اخذين بنظر الاعتبار المدى الواسع للقدرات العسكرية الامريكية النووية والتقليدية.
- وضع رؤية استراتيجية تعتبر بان القيم المشتركة حول الديمقراطية وحكم القانون والاسواق المفتوحة واحترام حقوق الانسان ستعزز السلام والامن والاستقرار والازدهار الاقتصادي في اقليم آسيا الباسيفيك.
- التأكيد على اهمية التعاون المتعدد الاطراف مع الشركاء الدوليين والاقليميين.
- التوصل الى اتفاق حول توجيهات التعاون العسكري التي مضى عليها 16 عام منذ وضعها بتاريخ 1997 وبموجبها لابد ان يتغير التعاون العسكري الامريكي والياباني بحيث ياخذ بنظر الاعتبار تهديدات كوريا الشمالية وبرامجها النووية والصاروخية (الباليستية) بالاضافة الى القوة العسكرية الصينية المتنامية في المنطقة.
- رحبت الولايات المتحدة باصرار اليابان للاسهام بصورة فاعلة بالامن والسلم الاقليمي والعالمي.
- التأكيد على التعاون في الامن البحري ومكافحة القرصنة من اجل تامين حرية الملاحة وتعزيز المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

---

[89] انظر البيان المشترك للجنة الاستشارية الامنية اليابانية الامريكية، منشور على موقع وزارة الخارجية اليابانية بتاريخ 27/كانون الاول/ 2013.
http://www.mofa.go.jp/region/n-america/us/security/scc/pdfs/joint_120427_en.pdf

- أكد المجتمعون على اتخاذ الخطوات من اجل التقليل من القواعد العسكرية الامريكية المتركزة في مقاطعة أوكيناوا اليابانية ومنها نقل قاعدة المارينز الامريكية الى جزيرة غوام خلال المدة من 2020–2025.
- تقليل التمارين الجوية لطائرات أوسبراي MV–22 في جزيرة أوكيناوا عن طريق جعل استخدامها في اراضي مفتوحة بعيدة عن السكان.
- تعزيز التعاون في مجال الدفاع الصاروخي وامن المعلومات والاستخدام الآمن للفضاء الخارجي.
- شدد جون كيري على تحديث التعاون العميق بين البلدين من خلال التحالف العسكري والشراكة الدبلوماسية التي جعلتهما قادرين على منع او الاستجابة للمتغيرات وتهديدات القرن الحادي والعشرين، مؤكدا بان العلاقات الثنائية لم تصل في ارتقائها بقدر ما وصلت اليه الان.
- التوصل الى اتفاق حول توقيع اتفاقية يُسمح بموجبها لقوارب الصيد دخول جزءِ من المياه التي تعد منطقة تدريب للبحرية العسكرية الامريكية شرق أوكيناوا.
- التوصل الى رأي بشأن ضرورة بناء مهبط للطائرات في منطقة Henoko ذات التركيز السكاني الاقل الواقعة شمال أوكيناوا من اجل المباشرة باعادة توطين قاعدة فوتنما الجوية الامريكية خارج المنطقة ذات الكثافة السكانية في اوكيناوا.
- ابلغ الوزيران اليابانيان ضيفيهما بمشروع رئيس الوزراء (شينز آبي) حول ارساء دعائم الامن الوطني الياباني على اثر تصاعد التوتر الاقليمي مع الصين في بحر الصين الشرقي والتهديدات الصاروخية والنووية لكوريا الشمالية[90].

---

[90] المصدر السابق.

- ناقش المجتمعون موضوع اعادة تفسير الدستور الياباني السلمي لاجل السماح لليابان بممارسة حق الدفاع الذاتي الجماعي، وكذلك موضوع تأسيس اليابان لكيان مشابه لمجلس الامن القومي الامريكي ومراجعة توجيهات الدفاع اليابانية. يذكر ان توجيهات الدفاع اليابانية فيما يتعلق بتعاونها العسكري مع الولايات المتحدة كانت موضوعة في الحرب الباردة بحيث كانت تستهدف اي هجوم سوفيتي محتمل آنذاك. لذلك وجبت مناقشتها ومراجعتها.

- يعتبر التحالف الامريكي الياباني حجر الزاوية للسلام والامن في اقليم آسيا الباسيفيك.

- تحقيق الرؤيا الاستراتيجية المشتركة للتحالف ضد اية تداعيات في البيئة الامنية الاقليمية المعقدة.

- اتفق المجتمعون على تشجيع الصين على لعب دور مسؤول وبنّاء من اجل تحقيق الاستقرار والازدهار الاقليمي والتمسك بأعراف السلوك الدولي. بالاضافة الى تحسين الانفتاح والشفافية على صعيد عمليات التحديث العسكري المتزايد[91].

ان وصف الاجتماع بالتأريخي له مدلولاته الاستراتيجية والامنية على صعيد التحالف الياباني الامريكي وتظهر لدينا من خلال الاتي:

1. سبق مدة انعقاد الاجتماع تحضيرات كثيرة على صعيد زيارات مسؤولين من كلا البلدين.

2. توقيت انعقاد الاجتماع جاء في مرحلة مهمة جدا شهدت تزايد الاستفزازات الصينية في بحر الصين الشرقي وسبقها تهديدات كوريا الشمالية واجرائها تجربة نووية في شهر شباط الماضي، ولهذا فان انعقاده هو رسالة اقليمية واضحة على متانة التحالف الياباني الامريكي وبالتالي اعطت زخما اكبر للموقف الياباني تجاه جزر سينكاكو المتنازع عليها مع الصين، ولا يفوتنا هنا انعقاد الاجتماع الجانبي بين وزير

---

[91] المصدر السابق.

الدفاع الياباني اونوديرا ونظيره الامريكي هيغل في مقر وزارة الدفاع اليابانية وذلك قبيل انعقاد اجتماع (2 plus 2)، ذكر فيه وزير الدفاع الامريكي بان جزر سينكاكو هي اراضي تحت الادارة اليابانية وتخضع لاحكام الفقرة (5) من الاتفاقية الامنية الامريكية اليابانية التي تنص بأن الولايات المتحدة ملزمة بحماية اليابان للتعامل مع المخاطر المشتركة التي تظهر في الاراضي اليابانية.

3. اضاف الاجتماع بُعد اخر يدعم تطلعات اليابان في ممارسة دورا عالميا فيما يتعلق بالامن والسلم العالمي (وهو ما اشار اليه رئيس الوزراء الياباني في كلمته امام الجمعية العامة للامم المتحدة الدورة (68) وتعهده بأنه سيعمل على تمكين اليابان باعتبارها "مساهم فاعل من اجل السلام" للانخراط بصور كبيرة في مهام الامن الجماعي في اطار الامم المتحدة وبضمنها عمليات حفظ السلام، مشددا على انه لا توجد امة تسعى للدفاع عن امنها وسلامتها بدون عمل جماعي.

4. يوصف الاجتماع بأنه انعاش للتعاون الامني والعسكري بين اليابان والولايات المتحدة واعادة تعريف للمخاطر الكامنة التي تحدق بالمصالح اليابانية والامريكية في اقليم آسيا الباسيفيك، فالتوجيهات السابقة التي وضعت عام 1997 لم تعد تلائم متطلبات المرحلة وبالتالي اقتضى تحديثها عام 2013 على اثر المتغيرات الاقليمية. اما على صعيد البيئة العالمية، فمباركة الولايات المتحدة منح دورا اكبر لليابان للاسهام في الامن العالمي تتأتى من أُسس هذا التعاون القائمة على اعادة التوازن في اقليم آسيا الباسيفيك عبر تعزيز القدرات العسكرية لقوات التحالف الامريكي الياباني وبما يسمح الاستجابة للمتغيرات الامنية الاقليمية وكذلك الدولية، بالاضافة الى تعزيز التعاون في مجال حرب المعلومات Attack erbCy، وتأمين ممرات الملاحة العالمية وتدعيمها بوسائل المراقبة والتحذير لا سيما بعد التوصل الى اتفاق لتبادل

المعلومات الخاصة بالتحذير والمراقبة البحرية عبر الفضاء وتتعدى هذا الاطار لتشمل الاستخدام الآمن للفضاء الخارجي[92].

5. تشاطر الولايات المتحدة الرؤية اليابانية بشان ضرورة مراجعة تفسير الدستور الياباني السلمي حول الفقرات التي تحرم اشتراك قوات الدفاع الذاتي اليابانية في عمليات عسكرية خارج اليابان، وبالتالي ستملي الاتفاقات والتعهدات الجديدة للمسؤولين اليابانيين في هذا الاجتماع الهام ضروراتها للمضي قدما في مناقشة هذا الموضوع في البرلمان الياباني بعد ان تم التمهيد له في مناسبات كثيرة.

6. لم يخلو الاجتماع من رسالة طمئنة للقوى الاقليمية عبر التاكيد على اهمية التعاون الامني والدفاعي الاقليمي بين الحلفاء والشركاء ومن خلال الحوار المتعدد لاسيما وقد ثبت سابقا نجاح الحوار المتعدد مع استراليا وكوريا بخصوص المصالح الامنية المشتركة وتعزيز البيئة الامنية لاقليم آسيا الباسيفيك.

---

[92] بيان وزارة الخارجية اليابانية حول اجتماع وزير الخارجية الياباني فوميو كيشيدا ومستشارة الامن القومي الامريكية سوزان رايز في ٧ شباط/٢٠١٤.

3. 3. الانعكاسات الخارجية على تطلعات اليابان

3 . 3. 1. التطلعات الخارجية للسياسة اليابانية الجديدة

لطالما كانت اليابان ولم تزل ترسم حساباتها السياسية الخارجية والامنية معا وفق اطار التحالف الامني مع الولايات المتحدة فقد عرف عنها في السابق انها لعبت دور (security taker) ولكنها تسعى الان لأن تكون بمثابة الطرف الذي يوفر أو يبسط الأمن (supplier security)، وبنفس الوقت لايخفى ان لدى اليابان تطلعات بان يكون لها دورا رياديا على مستوى العالم، وقد اثبتت التجارب السابقة نجاح اليابان الاقتصادي بعد ان اصبحت ثاني اكبر اقتصاد عالمي حتى عام 2011. ولكن تطورات العقد الثاني من هذا القرن غيرت كثيرا من تطلعات اليابان الدولية التي انحصرت في المهمات الانسانية لتجد لها هذه المرة آفاقاً ارحب لربما تكسر به الكبت الذي ظلت تعانيه منذ هزيمتها في الحرب العالمية الثانية. وحتى نكون في صورة اقرب الى هذه الفكرة نقدم بعض الوقائع والحقائق التي تأتت من منطلقات اقليمية ودولية حفزت اليابان لان يكون لها دورا اكثر فاعلية في المجتمع الدولي والاقليمي[93]، أهمها:

1. كان وما يزال التحالف الامريكي الياباني امرا لا يسوغ تطلعات جمهورية الصين الشعبية سيما وان الاخيرة استمرت على اتباع سياسة استفزازية ضد اليابان بعد قرار اليابان تأميم جرز سينكاكو، ويكاد يتفق الجميع ان جزء كبير من اعادة رسم السياسة الدفاعية اليابانية سببه التهديدات الصينية. ومن الجدير بالذكر ان الاستفزازات الصينية كانت تشمل اضعاف التحالف الامني الياباني الامريكي عبر اضعاف الثقة اليابانية في التزاماتها بالتحالف الامني مع الولايات المتحدة. فاستمرار تلك الاستفزازت

[93] Malcolm Cook, Japan and US Unified, not split (published online on daily basis), The Interpreter, Lowy Institute for International Policy, Sydney, August 15, 2014.

والتهديدات مع عدم صدور ردود فعل امريكية تستجيب ومستوى الحدث سيصب في اضعاف الالتزامات ببنود هذا التحالف. وقد ترجم ذلك في تراجع الثقل الاستراتيجي الامريكي في آسيا الباسيفيك والذي ينعكس سلبا على قوة التحالف. فلطالما تضع اليابان الولايات المتحدة كعنصر توازن بدلا عنها لصد الطموحات الصينية ووقفها في اسيا.

2. ادراك اليابان لتراجع الدور الامريكي على الصعيد العالمي كان بحد ذاته حافزا دفعها الى رسم دور اكبر واكثر فاعلية على الصعيد العسكري، ففي الوقت الذي تفسر ذلك بان ضمان استمرارية التحالف يقضي بان يكون توجه اليابان نحو السماح بسياسة عسكرية اوسع على ان تكون في اطار التحالف الامني الياباني الامريكي، وان كان ذلك في الوقت الحاضر مهما الا ان المستقبل ينذر بان لها دورا اكثر فاعلية على الاقل لسد العجز الذي قد ينجم عن تراجع الدور الامريكي بصورة اكبر في اسيا الباسيفيك.
3. كان على اليابان ان تترجم تطلعاتها العسكرية انطلاقا من دستورها السلمي الذي يحرم استخدام القوة العسكرية خارج الاراضي اليابانية، فعمدت حكومة السيد (شينز آبي) الى اعادة تفسير المادة (9) كما اسلفنا سابقا لتسمح بممارسة حق الدفاع الذاتي الجماعي لتضمن بذلك تنفيذ التزاماتها لبنود تحالفها الامني مع الولايات المتحدة متى ما تطلب الامر ذلك. وقد حظي ذلك بقبول امريكي بعدما توفرت قناعة تفيد بان اليابان لربما تسد تراجع النفوذ الامريكي الحاصل في اسيا الباسيفيك عبر الاستعاضة عن ذلك بالدور الياباني[94].

[94] Abe May Bypass Japan's Constitution to Expand Military Presence - by NCC staff, Constitution Daily, May 14, 2014: http://blog.constitutioncenter.org/2014/05/japan-may-bypass-its-constitution-to-expand-military-presence/

4. القت حادثة مصنع اميناس في الجزائر بظلالها على صانع القرار الياباني وسجلت ضعف كبير في مؤسسة الاستخبارات والمعلومات اليابانية التي وجدت نفسها عاجزة عن الحصول على معلومات امنية حول وضع الجماعات المسلحة في الجزائر خلال ازمة الرهائن في الميناء المذكور، وسببت هذه الحادثة الى اعادة رسم الخطط الاستخبارية وحفزت اليابان على الشروع بفتح 15 ملحقية عسكرية في العالم لتقييم البعد الامني في العالم ومدى تاثيره على المصالح اليابانية، وبالفعل استطاعت اليابان استخدام هذه الحادثة لتدعم سياستها العسكرية عبر تشكيل مجلس الامني القومي اليابان الذي يقوم على توفير معلومات امنية متنوعة.

تكاد تلعب الحقائق المذكورة آنفا دورا واضحا وجليا على تقديم مبررات للنزعة العسكرية اليابانية الجديدة، وجاءت مرحلة مراجعة معايير الدفاع الامريكية للتخفيف من حظر اليابان على تصدير الاسلحة الى الخارج ليترجم هذا الفعل بانه مقدمات لسياسة يابانية اكثر فاعلية وبدور مركزي اكبر في التحالف الامني مع الولايات المتحدة وقد حظي ذلك بعدم ممانعة امريكية. واستطاعت اليابان ان تقنع الولايات المتحدة بان لعب دور عسكري ياباني اكبر في اطار منظومة التحالف الامني مع الولايات المتحدة سيقوي من مكانة التحالف ويدعم هيبته الامنية في اقليم اسيا الباسيفيك[95].

وكمحصلة لهذه المقدمات فان اليابان ترى في قوة التحالف الامني الياباني الامريكي سيعززها بزحم اكبر في تطلعاتها للعب دور ياباني اكثر فاعلية لمواجهة على الاقل التهديدات الصينية في بحر الصين الشرقي

[95] Abe's Speech in press conference in May 15, 2014. published online by Defense News online under title: Abe Pushes for More Active Japan Military.

وكذلك للتهديدات الكورية الشمالية وستتمكن الحكومة اليابانية بموجبه من تحقيق أربعة أهداف في آن واحد وهي[96]:

- تعزيز العلاقة الامنية مع الولايات المتحدة لتكون متوازنة بشكل اكبر من السابق.
- تلبية رغبة فئة القوميين المحافظين اليابانيين باستعادة اليابان لمكانتها العسكرية.
- تقوية الالتزام الامريكي بالتحالف الامني عن طريق تعزيز المساهمة اليابانية في التحالف ذاته.
- تعزيز وظيفة الردع للتحالف الامني الياباني الامريكي بالتعامل مع التهديدات الامنية الاقليمية. وبالتالي خلق شبكة دفاع جماعي اوسع في اسيا الباسيفيك.

3 .3 .2. سياسة الاسهام الفاعل في السلام الدولي

أوجدت حكومة (شينز آبي) شعارا منمقا لتأطير طموحاتها في المرحلة القادمة، سيما وقد سعت ادارة(آبي) الى تغييرات في البيئة التشريعية الامنية (وما زالت مستمرة) على صعيد اعادة تفسير المادة التاسعة من الدستور التي سبق ان تكلمنا عنها مرارا ومن ثم تشكيل مجلس الامن القومي الياباني وزيادة موازنة وزارة الدفاع اليابانية مع استمرار التأكيد على خطورة البيئة الامنية المحيطة باليابان والتي تتطلب تغييرات واسعة النطاق من اجل ضمان استجابة فاعلة لاي تهديد تتعرض له، ولم يتوقف عند هذا الحد، فقد سارعت اليابان الى تغيير بعض لوائحها ومبادئها على صعيد المنتجات الحربية اليابانية وسياسة التسليح وتصدير السلاح خارج حدودها ونقل المعدات والتكنولوجيا اليابانية. وتعمل اليابان في سياساتها تلك وسط ظروف مواتية تماما سيما وان المجتمع الدولي ينظر الى اليابان بانه يتوقع منها المزيد على صعيد دورها الفاعل في تحقيق السلم

[96] Aurelia George Mulgan, ABE'S New Regional Security Strategy for Japan, Australian Institute of International Relations, Australia, to be seen at link below: http://www.internationalaffairs.org.au/australian_outlook/abes-new-regional-security-strategy-for-japan/

والامن الدوليين فما زال يُنظر الى اليابان ايضا بانها امة محبة للسلام بحسب التجربة الطويلة التي مرت بها منذ خمسينيات القرن الماضي، كما ان مفهوم الدفاع الذاتي للقوات اليابانية قد ترسخ لدى شركائها الدوليين ومن خلال تجاربها السابقة بان اسهاماتها الدولية لا تتعدى الدعم والمساندة الانسانية وفي مجال الاغاثة ومعالجة الكوارث. لذلك ووسط تلك الظروف، قررت الحكومة اليابانية بموجب استراتيجية الامن الوطني التي تم تبنيها في 17/كانون الاول/2013 تغيير قواعد ولوائح تعليماتها العسكرية من حيث بعدها الخارجي وبالتحديد قضية نقل التكنولوجيا والمعدات العسكرية اليابانية الى خارج اليابان. ووضعت مبادىء محددة لتتلائم والبيئة الامنية المحيطة باليابان. وبالفعل كانت الحجة مبررة كونها تقوم على الاساس التالي وهو ان نقل المعدات والتكنولوجيا الدفاعية الى خارج اليابان يسهم بدور اكبر في تعزيز صيانة السلم والامن الدوليين من خلال التطبيق الفاعل والدقيق للسلام والتعاون الدولي سيما في مجالات الانقاذ وادارة الكوارث والمساعدات الانسانية والاستجابة الفاعلة الى تهديدات ومخاطر الارهاب ومكافحة ظاهرة القرصنة. وفي هذا المضمار لا بد ان تغتنم اليابان فرصة الاستفادة من تلك التجربة فما يزال لها التزامات امنية مع حلفائها الامنيين والمقصود هنا الولايات المتحدة وبالتالي تقع عليها التزامات ومتطلبات التحالف[97].

وقدر تعلق الامر بعلاقة اليابان مع الولايات المتحدة، لربما يتصور البعض ان اليابان بتلك المساعي تنتهج سياسة انفرادية تبدو للوهلة الاولى ان اليابان تستعيد شيء من امجادها العسكرية، فمن الخطأ بناء تصور مثل ذلك، فالولايات المتحدة بالتأكيد لديها موقف من ذلك وموقفها بوضوح هو مباركة تلك الخطوات اليابانية التي نكاد نجزم على انها سياسات اعدت بتنسيق امريكي ياباني مشترك اتضح ذلك في اجتماع

[97] Justin Goldman, Japan’s “Proactive Contribution to Peace” Takes Center Stage at the Shangri-La Dialogue, Diplomatic Courier - Global Affair Magazine, June 9, 2014, pp3-6

اللجنة الاستشارية اليابانية الامريكية (2 plus 2) في طوكيو في تشرين الاول 2013، وكانت اهم مخرجات ذلك الاجتماع ان اعطى زخما مضافا للتعاون الامني والعسكري الياباني الامريكي واعاد تشخيص التحديات والتهديدات التي تستهدف مصالح كلا البلدين في اقليم آسيا الباسيفيك، فتوجيهات اجتماعات اللجنة الامنية الامريكية اليابانية التي وضعت عام 1997 لم تعد تلائم ظروف البيئة الامنية في اسيا الباسيفيك مما اصبح من اللازم تحديثها بموجب المتغيرات الامنية والسياسية الاقليمية، وكان اهم ما اتضح من ذلك الاجتماع المباركة الامريكية لفسح مجال اكبر لليابان للعب دور فاعل يسهم في السلم والامن العالمي. ومن خلال الدور الجديد باعتقاد الولايات المتحدة انها تبني اسس تسمح باعادة التوازن في اقليم آسيا الباسيفيك والتي من شأنها تعزيز القدرات العسكرية لقوات التحالف الامريكي الياباني وبما يسمح الاستجابة للمتغيرات الامنية الاقليمية[98].

ولكن من ناحية اخرى، بما ان انتشار التكنولوجيا والمعدات الدفاعية له تأثيره الامني والاجتماعي والاقتصادي والانساني في المجتمع الدولي، لذا تستدعي الحاجة من كل حكومة لان تسيطر على نقل تلك المعدات والتكنولوجيا وبطريقة مسؤولة. ومن هذا المنطلق وضعت اليابان مبادىء اساسية تنسجم مع تطلعاتها كأمة محبة للسلام تطابق تطلعاتها مبادىء ميثاق الامم المتحدة، وهي توضيح للحالات التي يحرم فيها نقل او تصدير السلاح وتنقسم كالتالي[99]:

يحرم نقل السلاح الى الخارج في حال:

1. يترتب عليه خرق للالتزامات اليابانية بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها اليابان.

[98] Justin Goldman, Ibid, p6

[99] المبادىء الثلاثة في نقل المعدات الدفاعية والتكنولوجية ، وثيقة منشورة على موقع وزارة الخارجية اليابانية ووزارة الدفاع اليابانية بتاريخ 3/تموز/2014، ص 1-ص2.

2. يترتب عليه خرق لقرارات مجلس الامن.

3. في حال ارتبط الطرف الدولي المنقول اليه السلاح باية نزاعات او صراع أُتخذت بصدده تدابير أممية (مجلس الامن) بهدف حفظ السلم والامن الدوليين.

ووضعت شروط اخرى يُسمح بموجبها نقل السلاح الى الخارج وهي: اذا كانت الغاية من نقل السلاح الاسهام الفاعل في السلم والتعاون الدولي او الاسهام في أمن اليابان من وجهة نظر يابانية كالحرص على تنفيذ مشاريع تنمية مشتركة مع دول اخرى متعاونة مع اليابان في المجال الامني ويدخل بضمنها حلفائها وشركائها عبر تعزيز التعاون الامني والدفاعي ودعم نشاطات قوات الدفاع الذاتي اليابانية التي تدخل بضمنها صيانة المعدات العسكرية وضمان سلامة الرعايا اليابانيين.

ووضعت اليابان سياسات اكثر صرامة تقوم على متابعة وتفحص الطرف المستفيد (النهائي) من المعدات والتكنولوجيا العسكرية اليابانية، وكذلك مراقبة ما اذا تسبب مثل تلك الشحنات المصدرة الى زيادة القلق لامن اليابان[100].

[100] المصدر السابق، ص3.

الخاتمة

ان جل ما تمخضت عنه هذه الدراسة من افكار تدور حول ثوابت واسس بُنيت عليها العلاقات اليابانية الامريكية منذ هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا، ولدى استرسالنا في هذا البحث لتاريخ تلك العلاقات والمراحل التي مرت بها والظروف التي لازمتها، يتضح انه حتى في اسوأ حالاتها لم تتأثر تلك العلاقات ولم تعكر صفوها اية شائبة.

يُخطىء من يتصور ان تلك العلاقات بنيت على طرف رابح وطرف خاسر، ففي اكثر اوقاتها حراجة، وعلى الرغم من هزيمة اليابان وخضوعها للاستسلام وانصياعها لتوجيهات واوامر القائد العام لقوات التحالف الجنرال دوغلاس ماك آرثر وارتهانها للقرار السياسي الامريكي، كانت الارادة والاصرار الياباني حاضرة بقدر ما تسمح له الفرصة في التعبير عن نفسه، وبنفس الوقت كانت تدرك انها تعيش مع ارادة القوة الغالبة وهو امر كان لابد منه في تلك الفترات، فاليابان وجدت فرصة خضوعها للقيادة الامريكية هي افضل ما كان متوفرا آنذاك، فهواجسها كانت ما تزال تقلقها فيما لو خضعت للنفوذ السوفيتي المجاور، وبالتالي وجدت ضالتها في حليف استراتيجي يقع في الطرف الاخر من الباسيفيك وملامح تفوقه آنذاك كانت واضحة، فاليابان وجدت ضالتها في تحالفها مع الولايات المتحدة في تحقيق ما تصبو اليه ولكن بنهج سلمي يختلف عن نهجها العدواني خلال الحرب العالمية الثانية، وبالمقابل وجدت الولايات المتحدة هي الاخرى ضالتها في اليابان لفرض هيمنتها في اقليم الباسيفيك فبدون اليابان لن تتمكن من ادارة عجلة الحرب الكورية وحتى حربها في فيتنام، وبذلك توفر لكلا الطرفين مصلحة انعاش وتحسين الاقتصاد الياباني عبر تشغيل المصانع الحربية لادامة رحى الحرب في الاقاليم المجاورة التي توفر استجابة سريعة ومناسبة آنذاك، في حين كانت تبسط الولايات المتحدة نفوذها في اقليم الباسيفيك بمعونة حليفها الامني الياباني.

تؤشر جميع مراحل تلك العلاقات مدى العمق الذي وصلت اليه مستويات العلاقات التي اضفت استمرارية ناجحة لديمومتها. وبالفعل تطورت الى الحد الذي تسمح الولايات المتحدة باعادة ضم جزر أوكيناوا الى اليابان في الوقت الذي كانت اليابان تتسابق اقتصاديا صعودا لمراتب متقدمة في هرم الاقتصاد العالمي.

لم يقف في يوم من الايام وجود قوات المارينز الامريكية عائقا امام العلاقات اليابانية الامريكية، وبالرغم من ان سنوات الصبر الياباني بدأت تنفد وبالرغم من الوعود التي اعتاد رؤساء الحكومات اليابانية تقديمها لسكان أوكيناوا الذين تحملو عبء استضافة هذه القوات، الا ان الاولويات اقتضت منذ ذلك الحين الحرص على التحالف الامني مع الولايات المتحدة حتى يحين الوقت لاعادة نقل القاعدة العسكرية الامريكية خارج جزيرة أوكيناوا. فباعتقاد صانع القرار الياباني ان اليابان ما زالت تعيش في بيئة أمنية قلقة بسبب التهديدات الصينية في بحر الصين الشرقي (جزر سينكاكو) والصواريخ الباليستية والبرامج النووية لكوريا الشمالية فضلا عن ان ملفات عالقة ما تزال قائمة مع كوريا الجنوبية (جزيرة تاكيشيما) وروسيا الاتحادية (حول الاقاليم الشمالية اليابانية). لذلك لم يكن هناك من بد سوى تعميق الانسجام والتوافق مع الولايات المتحدة حول القضايا الثنائية ذات البعد الامني كأولوية، فضلا عن تعميق المصالح المتبادلة الاخرى اقتصاديا وعلميا وتكنولوجيا الى جانب الانسجام مع المواقف الامريكية في المنظمات والمؤسسات الدولية. ان حرص اليابان على ضمان استدامة لعلاقتها الامنية مع الولايات المتحدة طيلة العقود الستة الماضية ضمن لها الوصول الى ثاني اقتصاد عالميا حتى عام 2011 اما الحديث عن غياب دورها في السياسة الدولية فقد استعاضت عنه اليابان بصيغة اخرى عن طريق ترجمة مكانتها الاقتصادية عبر برامج مساعدات التنمية الرسمية التي تقدمها للدول النامية ومساعداتها الانسانية الى ادوات ناجحة في سياستها الخارجية.

ومن ناحية اخرى ان اليابان ما تزال تتطلع للعب دور اكثر فاعلية في السياسة الدولية وهو وان تم فانه يتم برعاية امريكية، واختارت اليابان لان يكون هذا الدور في اطار تعزيز السلام العالمي عبر اسهامها الفاعل في تعزيز السلم والامن. ولاجل هذا الدور الجديد وتحت مبررات التهديدات الامنية الاقليمية في بحر الصين الشرقي، تسعى اليابان الى مراجعة تفسير دستورها ليسمح لقوات الدفاع الذاتي الياباني لان تمارس نشاطاتها خارج الاراضي اليابانية بعدما حرم هذه النشاطات الدستور الياباني. وقد حظيت تلك المساعي بتأييد امريكي على الرغم من التنديدات المتكررة التي تبديها الصين وكوريا الجنوبية وحتى روسيا بادعائها ان هناك نوايا يابانية لتبرير انشطة عسكرية جديدة في الخارج.

لاشك ان معطيات المراحل السابقة للعلاقات اليابانية الامريكية تؤشر استمرار تقدمها في المستقبل وبوتيرة هادئة ومتوازنة ولربما تتغير اشكال وصيغ هذا التعاون، الا انها لن تؤشر في منحنياتها اي تراجع حتى وان ظهرت بوادر عدم انسجام في بعض القضايا الثنائية، ولنا خير مثال على ذلك قضية المفاوضات الثنائية بين اليابان والولايات المتحدة حول حسم الخلافات التي تحد من التوصل الى اتفاق بخصوص التنظيمات واللوائح التجارية الداخلية التي لو تم تسويتها لتوصلت الدول الاعضاء الـ 12 لاختتام جولات المفاوضات لاتفاقية التجارة الحرة عبر الباسيفيك.

قائمة المصادر
(Bibliography)

Books
Kazuhiko Togo, Japan's foreign policy 1945-2009, 3ed, Brill Leiden Boston, 2010.

Takeuchi, What Was That War, Harashobou, Tokyo 1997.

Peter Duus, Modern Japan, Houghton Mifflin, 1998.

كاظم هيلان محسن، سياسية الاحتلال الامريكي في اليابان 1945-1952، الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد 2011.

مسعود ضاهر – النهضة اليابانية المعاصرة : الدروس المستفادة عربياً، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز/ 2002.

Sato, Nihonkokukenpo Gaisetsu (the Constitution of Japan), Gakuyou shobou, 1993.

Jeff Kingston, Contemporary Japan - History, Politics, and Social Change since the 1980s, Willy-BlackWell, 2011.

John Dower, War without Mercy, New York: Pantheon, 1987.

Kazuhiko Togo, Japan's Foreign Policy 1945-2009, The Quest for a Proactive Policy, International Institute for Asian Studies IIAS, the Nether land, 2010.

C. Hosoya, Sanfuranshisuko Kouwaheno Michi (Road to the San Francisco Peace), Cuuoukouron, 1984.

Yutaka Kawashima, Japan Foreign Policy at the Crossroads: Challenges and Options for the Twenty-First Century, the Brooking Institution, Washington, 2003.

Aaron Forsberg. America and the Japanese Miracle: the Cold War Context of Japan's Postwar Economic Revival, 1950-1960. Chapel Hill and London: University of North Carolina Press, 2000.

Michael A. Panton, Politics, Practice and Pacifism: Revising Article 9 of the Japanese Constitution, 11 ASIAN-PAC. L. & POL'Y J.(2010).

Ellis S. Karauss & Robert J. Pekkanen, Political Party Organizations as Historical Institutions, Cornell University, U.S.A, 2011.

Richard Katz, the System that Soured, Armonk, NY: Sharpe, 1998.

Jeff Kingston, Contemporary Japan History, Politics, and Social change Since the 1980s, Wiley-BlackWell, 2011.

Jeffrey J. Schott, Barbara Kotschwar and Julia Muir, Understanding the Trans-Pacific Partnership, Peter Institute for International Economics, 2013.

Shujiro Urata, Japan's Economic Recovery and the TPP, Waseda University, 2013.

Websites:

Tetsuya Endo, How Realistic Is a Nuclear-Armed Japan, July-2007. Article at link below:
http://www.worldsecuritynetwork.com/Japan/Endo-Tetsuya/How-Realistic-Is-a-Nuclear-Armed-Japan

US Department of State, Office of the Historian, 1945-1952 Milestones: Occupation and Reconstruction of Japan:
https://history.state.gov/milestones/1945-1952/japan-reconstruction

Japanese Defense Programs' guidelines
http://japan.kantei.go.jp/96_abe/documents/2013/__icsFiles/afieldfile/2014/02/03/NDPG.pdf

LDP Official Website, https://www.jimin.jp/english/news/index.html

Statement on security committee @ http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2012/04/188586.htm

موقع BBC الاخباري، احتجاج اليابان على مقال نشرته صحيفة الشعب اليومية الصينية:
http://www.bbc.com/news/world-asia-22460810

U.S Department of the Treasury, http://www.ustreas.gov/tic/.

Carina Perkins, Japan to relax U.S Beef Restrictions, Global Meat news.com
http://www.globalmeatnews.com/Industry-Markets/Japan-to-relax-US-beef-restrictions

Elaine Kurtenbach, Japan to Join Talks on Pacific Trade Pact, The Big Story online review, March15, 2013.
http://bigstory.ap.org/article/pacific-trade-pact-calls-tough-japan-reforms

Sayuri Umeda, *Japan: Article 9 of the Constitution*, LAW LIBRARY OF CONGRESS, 13 (2006), http://www.loc.gov/law/help/JapanArticle9.pdf.

استراتيجية الامن القومي اليابانية، نسخة منشورة على موقع رئاسة الوزراء الياباني:
http://japan.kantei.go.jp/96_abe/documents/2013/__icsFiles/afieldfile/2013/12/18/NSS.pdf

Abe May Bypass Japan's Constitution to Expand Military Presence - by NCC staff, Constitution Daily, May 14, 2014:
http://blog.constitutioncenter.org/2014/05/japan-may-bypass-its-constitution-to-expand-military-presence/

http://www.theglobeandmail.com/news/world/japan-approves-larger-military-role-in-major-reinterpretation-of-constitution/article19402001/

http://www.internationalaffairs.org.au/australian_outlook/abes-new-regional-security-strategy-for-japan/

http://japan.kantei.go.jp/96_abe/statement/201401/22speech_e.html

http://www.mod.go.jp/e/jdf/no02/news.html

Periodicals:

Masaru Tamamoto, Unequal Allies: United States Security and Alliance Policy Toward Japan 1945-1960, Journal of PacificAffairs, V78, Issue 3, University of British Columbia, 2005.

William Cooper, U.S. - Japan Economic Relations: significant, prospects, and Policy Option, Congressional Research Service (CRS), August 13, 2013.

H. Nakanishi, Postwar Japanese Foreign Policy, chapter 4, M. Iokibe, Yuuhikaku, 2001.

Richard L, Armitage and Joseph S, Nye, The center of strategic and international studies, the US - Japan Alliance, anchoring stability in Asia, Washington DC, August 2012.

Bradely Gibbs, Future Relations Between the United States and Japan: Article 9 and the Remilitaization of Japan.Houston Journal of International Law, Vol:33. 2012.

Akira Kawasaki, Article 9's Global Impact, Foreign Policy in Focus FPIF online, July 27, 2007.

Jeremiah Gertler, V-22 Osprey Tilt-Rotor Aircraft Program, congressional Research Service (CRS), Report RL31384, 2013.

Maeda Sawako, Transformation of Japanese Space Policy: From the “Peaceful Use of Space” to “the Basic Law on Space”, ASIA-PAC. J. (Nov. 2, 2009).

Yuichi Hosoya, The Role of Japan's National Security Council, Association of Japanese Institute of Strategic Studies Commentary (AJISS), No.199, date: June 17, 2014

Defense of Japan review, on the Basic Concept of Japan's Security and Defense Policy, Establishment of National Security Council, issued by Ministry of Defense of Japan 2013.
Justin Goldman, Japan's “Proactive Contribution to Peace” Takes Center Stage at the Shangri-La Dialogue, Diplomatic Courier - Global Affair Magazine, June 9, 2014.

Berkshire Miller, How Will Japan's New NSC Work? The Diplomat Review, January 2014.

Japan Defense Focus, issued by the Ministry of Defense and Self-Defense Forces - latest news, No. 2, 2013.

Malcolm Cook, Japan and US Unified, not split (published online on daily basis), The Interpreter, Lowy Institute for International Policy, Sydney, August 15, 2014.

Aurelia George Mulgan, ABE'S New Regional Security Strategy for Japan, Australian Institute of International Relations, Australia. 2014

Press releases:

MOFA, Joint Communique between President Richard M. Nixon and Prime Minister Eisaku Sato November 21, 1969.

البيان المشترك للجنة الاستشارية الامنية، وزارة الخارجية الامريكية ، 22/نيسان2012.

بيان صحفي من مكتب السيناتور الامريكي ليفين في 24/ نيسان2012: حول القلق الامني في آسيا الباسيفيك.

الموقف الرسمي الياباني من جزر سينكاكو، مثبت بصورة دائمة ويحدث باستمرار على موقع وزارة الخارجية اليابانية

الموقف الرسمي الياباني من جزر سينكاكو، منشور على موقع وزارة الخارجية اليابانية والسفارة اليابانية في بغداد، بالامكان الاطلاع عليه على الرابط التالي:
http://www.mofa.go.jp/region/asia-paci/senkaku/index.html

بيان وزارة الخارجية اليابانية بتاريخ 11/24/ 2013 حول تاسيس منطقة الدفاع الجوي الصيني في بحر الصين الشرقي.

Speech by Shinzo Abe, Prime Minster of Japan in World Economic Forum 2014 Annual Meeting, DAVOS - Switzerland, January22, 2014.

Abe's Speech in press conference in May 15, 2014. published online by Defense News online under title: Abe Pushes for More Active Japan Military.

البيان المشترك للجنة الاستشارية الامنية اليابانية الامريكية - وزارة الخارجية اليابانية بتارخ 27/كانون الاول/2013.
http://www.mofa.go.jp/region/n-america/us/security/scc/pdfs/joint_120427_en.pdf

بيان وزارة الخارجية اليابانية حول اجتماع وزير الخارجية الياباني فوميو كيشيدا ومستشارة الامن القومي الامريكية كوندوليزا رايز في 7 /شباط/2014.

Documents:

ارشادات برنامج الدفاع الياباني – موقع رئيس الوزراء الياباني الرسمي.
Defense Program and Budget of Japan 2014, Overview of FY 2013 Budget request, Ministry of Defense of Japan, Defense Planning and Programming Division, Bureau of Finance and Equipment, Tokyo - Shnijuku, 2014.

Emma Chanlett and Ian Rinebart, Congressional Research Service (CRS) report R42645, the Military Presence in Okinawa and the Futenma Base Controversy.

Economic Intelligence Unit, Country Report: Japan, February 2013.

احصائيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التجارة العالمية ، التجارة في القيمة المضافة. 2012.

ايجاز لتقرير سفارة جمهورية العراق في بكين، كتاب السفارة المرقم 1091 في 13 /2013/8.

تقرير وزارة المالية اليابانية لعام 2012.

Survey of Current Business. Japan, July 2013.

المبادىء الثلاثة في نقل المعدات الدفاعية والتكنولوجية - وزارة الخارجية اليابانية ووزارة الدفاع اليابانية بتاريخ 3/تموز/2014.

Newspapers:

Ayako Mie, Confident LDP Plays up Victories as Diet Session Comes to a Close, Article published on Japan Times, June 20, 2014.

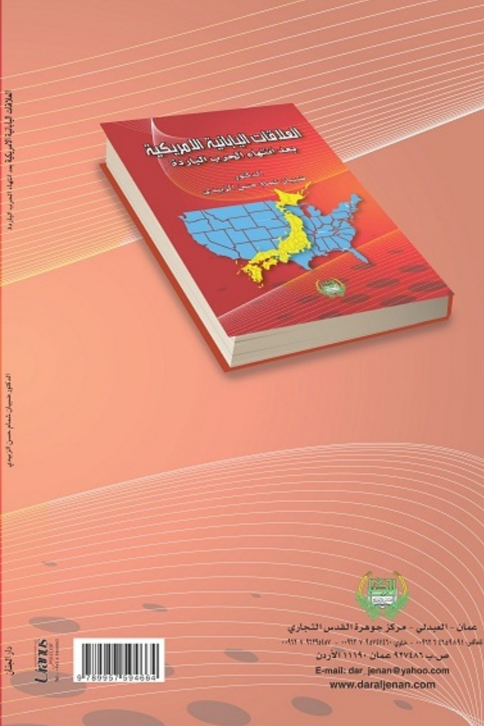
صحيفة The Daily Yomiuri اليابانية بتاريخ 2013/3/9

صحيفة The Japan News الصادرة بتاريخ 2013/6/7

صحيفة the Daily yomiuri اليابانية الصادرة بتاريخ 2013/7/12.

صحيفة the Japan News الصادرة بتاريخ 2013/8/8 ونقلا عن وكالة JIJI الاخبارية، حول عدد الأختراقات التي قامت به السفن الصينية تجاه المياه الأقليمية اليابانية

Ferguson Nail, Global Currency Wars Are Best Fought on the Quiet, Financial Times, January 26-27, 2013.


العلاقات اليابانية الامريكية
بعد انتهاء الحرب الباردة
9789957594684
عمان - العبدلي - مركز جوهرة القدس التجاري
ص.ب ٩٢٧٤٨٦ عمان ١١١٩٠ الأردن
E-mail: dar_jenan@yahoo.com
www.daraljenan.com